



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه  
صباح  
الرمضان

www.ghaemiyeh.com  
www.ghaemiyeh.org  
www.ghaemiyeh.net  
www.ghaemiyeh.ir

کتاب الصلاة  
للإمام  
علاء الدين  
إبني

کاشف الغطاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# كتاب الصلاة

كاتب:

محمد رضا آل كاشف الغطاء

نشرت في الطباعة:

مؤسسه كاشف الغطاء

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
٩	كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)
٩	اشاره
٩	مقدمه
١١	[تمهيد]
١١	الصلاه لغه و شرعاً
١٢	منزله الصلاه بالنسبه للعبادات
١٢	ثواب الصلاه
١٣	«٦» عقاب تارك الصلاه
١٥	حكم تارك الصلاه
١٧	«١» الصلاه قبل الإسلام
٢٠	وقت تشريع الصلاه فى الإسلام
٢٤	ليه الإسراء و المعراج و تحقيقها و بيان المعراج
٢٩	تحويل القبله من المسجد الأقصى الى الكعبه المشرفه
٣١	الصلاه الوسطى
٣١	رد الشمس للإمام على (عليه السلام)
٣١	أقسام الصلاه
٣١	اشاره
٣٦	«١» أحكام النوافل
٤٢	شروط الصلاه
٥٤	الوقت للعمل الواجب
٥٤	اشاره
٥٤	الصلوات اليوميه وقتها موسع
٥٤	اشاره

٥٥	أوقات الصلوات الخمس
٥٧	انقسام الوقت لكل صلاه الى قسمين وقت فضيله و وقت أجزاء
٥٧	اشاره
٦٠	أوقات الفرائض الخمسه
٦٠	الظهر
٦٢	العصر
٦٣	المغرب
٦٤	العشاء
٦٥	الصبح
٦٦	الصلاه الوسطى هي الظهر
٦٧	تحديد وقت الفضيله لكل واحده من الصلاه اليوميه
٦٧	اشاره
٦٧	الظهر
٦٩	وقت فضيله العصر
٦٩	وقت فضيله المغرب
٧١	«٤» وقت فضيله العشاء
٧١	الصبح
٧٣	تحقيق المطلب
٧٦	أحكام الوقت
٧٦	الحكم الأول: قاعده من أدرك
٨٣	الحكم الثانى: قاعده من دخل
٨٤	الحكم الثالث: المبادره
٨٤	الحكم الرابع: الصلاه قبل دخول وقتها بتخيل دخوله
٨٤	الحكم الخامس: من خاف ضيق الوقت
٨٥	«٢» الحكم السادس: جواز صلاه اخرى فى وقت الفريضة
٨٥	الحكم السابع: جواز قضاء الفرائض الخمسه فى وقت الحاضره

الحكم الثامن: عدم جواز تأخير صلاة المغرب تعمداً .....	٨٦
«٣» الحكم التاسع: كراهه تقديم صلاة العشاء على ذهاب الحمرة .....	٨٦
الحكم العاشر: استحباب الكفاره على من نام عن صلاة العشاء .....	٨٦
«٤» الحكم الحادى عشر: انكشاف وقوع الصلاة قبل الوقت .....	٨٦
الحكم الثانى عشر: دخول الوقت اثناء الصلاة .....	٨٨
الحكم الثالث عشر: الجاهل بدخول الوقت .....	٩٠
الحكم الرابع عشر: عروض الأعدار الرافعه للفريضة .....	٩١
اشاره .....	٩١
تنبيهات .....	٩٤
اشاره .....	٩٤
التنبيه الأول: إنه لا فرق فى ذلك بين أول الوقت أو آخره أو وسطه .....	٩٤
التنبيه الثانى: أن المراد فى مقدار الوقت الموجب مضيقه قبل عروض مخطور ثبوت القضاء إنما هو المقدار من الوقت الذى يفى لأقل ما يمكن من الفريضة .....	٩٤
التنبيه الثالث: إن إمكان تقديم الشرط على الفريضة كماكان التطهير قبل الوقت للصلاه لا يوجب ثبوت القضاء للصلاه .....	٩٤
التنبيه الرابع: أن صلاه العصر لمن غرض عليه العذر بعد دخول الوقت مقدار صلاه الظهر لا يجب عليه قضاءها .....	٩٥
التنبيه الخامس: قال بعضهم إننا إن أوجبنا التيمم لضيق الوقت عن الطهاره المائيه أمكن هنا اعتبار مقدار التيمم و الصلاه .....	٩٥
الحكم الخامس عشر: من أحكام الوقت .....	٩٥
«١» الحكم السادس عشر: من أحكام الوقت .....	٩٨
اشاره .....	٩٨
فيه مسائل: .....	٩٨
الأولى: إنه يجوز تقديم الحاضره على الفائتة المتصله بها أو الشريكه لها فى الوقت أعنى الظهرين أو العشاءين .....	٩٨
المسأله الثانيه: العدول إلى الفائتة .....	١٢٢
اشاره .....	١٢٢
(تنبيهان) .....	١٢٨
التنبيه الأول: إنما ثبت العدول بالنسبه إلى الفرائض نهاراً و ليلاً بالنسبه لليوم الذى هو فيه لا أزيد .....	١٢٨
التنبيه الثانى: إنه إذا تجاوز محل العدول و تذكرها فالعدول غير صحيح .....	١٢٨
المسأله الثالثه: الترتيب فى قضاء الفوائت .....	١٢٨

المسأله الرابعه: الترتيب بين الفرائض اليوميه - ١٣٢

المسأله الخامسه: الفوائت فى أيام متعدده - ١٣٢

المسأله السادسه: فى موارد العدول - ١٣٢

الحكم السابع عشر: اشتغال المكلف بالصلاه اللاحقه - ١٣٤

الحكم الثامن عشر: فى جواز التطوع فى وقت الفريضة - ١٣٤

الحكم التاسع عشر: عدم فوريه القضاء - ١٣٩

تعريف مركز - ١٤٢



نام كتاب: كتاب الصلاة

موضوع: فقه استدلالی

نویسنده: نجفی، كاشف الغطاء، علی بن محمد رضا بن هادی

تاریخ وفات مؤلف: ۱۴۱۱ ه ق

زبان: عربی

قطع: وزیری

تعداد جلد: ۱

ناشر: مؤسسه كاشف الغطاء

تاریخ نشر: ه ق

### مقدمه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ\* الصلاة هي عمود الدين، إن قُبلت قُبل ما سواها وإن رُدت رُد ما سواها، و بها للصدر المصدوعه المكلومه شفاء، و بها نهى النفس الأماره بالسوء عن المنكر و الفحشاء. فيا لها من عملٍ جليل هو فعلاً ذو أثرٍ جميل، تعرجُ به النفس نحو الملكوت الأعلى، و تستنشق به شذا السعاده المثلى التى يركض لها المتقون، و المنهل العذب الذى يكرع من رحيقه الصالحون حيث يقف المصلى امام الجلال و الجبروت، أمام ربه و خالقه بخضوع و خشوع ثم يتصوّر عظمته و عزته و جلاله و نعمه و جماله و آلاءه و لطفه، و يقيسه بسائر الكائنات و الموجودات فيقول (اللَّهُ أَكْبَرُ) صرخه فى وجه من طغى و تكبر، ثم يستعين به على حمده و الشكر على المزيد من رحمته و الثناء على سمو قداسته بقوله (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، ثم يتصوّر لطفه السابقه و أياديه الواسعه و جلائل نعمه الظاهره و الباطنه فيحمده قائلاً (الْحَمْدُ لِلَّهِ) واصفاً له بأجلى نعوته فيقول (رَبِّ الْعَالَمِينَ) ثم يدرك الحنان و الرحمه من ذلك المبدأ الفياض عليه و على العالمين فيقول (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَا لَكَ يَوْمَ الدِّينِ) فهو إليه ترجع السعاده الأبدية و الشقاء الخالد، ثم سوقه الشعور بالواجب الى البراءه عن سواه ممن ألبسه الجهل و الغباوه الإلهيه و أنه هو المحمود بتلك الصفات العظيمه المخصوص بتلك العباده الجليله، لا ما ينحتونه من الأصنام

و الأوثان لقوله (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) فيستعين بتلك الرحمه المطلقه و السلطان القاهر على كل ما لا يستطيع له صنعا و لا يقدر عليه استقلالاً، و كيف يستعين بغيره من مصنوع كيفه الهوى و نحته الخيال و هو جلت عظمته و علا سلطانه بيده ملكوت السموات و الأرض و إليه تُرْجَعُ الْأُمُورُ\* و تتبدل الأحوال، ثم يستجدي ذلك الرب للعالمين المالك ليوم الدين يستجديه الهدايه الى الصراط الذى يوصله لسعاده الدارين و الفوز بالنشأتين ذلك الصراط المستقيم صراط الهدايه و الرشاد بقوله (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) فإنه خير ما يرغب إليه الراغبون و يتطلبه الطالبون، ثم حرصاً على الوصول الى الغايه يخص ذلك الصراط بنعتٍ آخر يوجه إليه دون ما عداه بقوله (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) و حيث إن نعمه شامله للضال و المهتدى و المغضوب عليه و المرضى عنه خصّ الذين أنعم عليهم بقوله (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَ لَا الضَّالِّينَ).

ثم إذا انتهى به الحديث فى الوصف و الطلب صيغته ذلك الجلال و راعته تلك الهيئه انحنى راعياً خاشعاً مستشعراً لعظمه لا توصف منزلها لها فى حمده قائلاً (سبحان ربي العظيم و بحمده)

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٣

ثم عاد مشتاقاً الى ذلك الجمال و الجلال ماداً طرفه نحو الرحمه المطلقه مشبهاً للعلو فى العظمه بالعلو المادى مُصَيِّرَ حَافِئاً بِأَن هَذَا الْمَحْمُودُ لَا يَضِيعُ عِنْدَهُ حَمْدُ الْحَامِدِينَ وَ لَا شُكْرُ الشَّاكِرِينَ، قائلاً: (سمع الله لمن حمده) و إذا امتلأ شعور من تلك العظمه خَرَّ ساجداً لها و هو معترف بعلو فوق ما أدرك قائلاً (سبحان ربي الأعلى و بحمده)، ثم يرفع رأسه مستغفراً تائباً من كل خطيئه قائلاً (أستغفر الله و أتوب إليه)، و هكذا

يكرر ذلك بمقدار ما يشعر به من عظمته و جلاله، ثم يرفع يديه قانتاً لله يستنزل أطفاف الله الربانية و يستدر من ربه الرحمه الإلهيه فى قضاء حوائجه و تيسير أموره ثم ينهى العمل بحمده الذى لا يُمَلّ و يشهد بأنه هو الإله وحده لا شريك له و أنّ محمداً هو عبده و رسوله الذى هداه لطريق النجاح و عرفه الوسيله للفلاح و حيث قد انقطع عن الخلق و غاب عن العالم المادى منذ أحرم بصلاته فإذا عاد من ذلك الانقطاع و تلك الغيبه حيا نبيه الصالحين من العباد و من كان لديه بالتسليم بما يحى به القادم مع من يقدم عليه و الوافد من يفد عليه. فالصلاه نِعَم الصله بالخالق عز و جل، و إنها بمنزله السفر لربه الكريم يستنزل بها الأطفاف الربانية و يستدر بها الرحمه الإلهيه يناشد بها رب السموات و الأرضين بكبريائه و عظمته و يستنجد بجوده و جبروته و يستعطفه بعفوه و رحمته أن يدخله فى كل خيرٍ دنيوى و أخروى أُدخل فيه محمد و آل محمد و يخرج من كل سوءٍ و شرٍ أخرج منه محمداً و آل محمد، فهى السعاده التى يركض إليها المتقون و المنهل العذب الذى يكرع من رحيقه الصالحون.

قدس الله روح الوالد و جعل قبره روضه من رياض الجنه، و قد استفدنا من درسه هذا الوصف لهذا العمل الجليل و كم له من فوائد قيمه و آثار طيبه.

[تمهيد]

## الصلاه لغة و شرعاً

الصلاه مفرد صلوات، و هى اسم يوضع موضع المصدر، يقال صلى صلاهً و كان القياس تصلياً «١» نظير ذكى تذكياً.

و عند معاصر المسلمين هى الأفعال المأتى بها قرباً الى الله تعالى المفتحه بالتكبير للإحرام و المختتمه بالتسليم

للإحلال، ذات الركوع و السجود أو ما يقوم مقامهما.

أما الصلاة على الميت فهي ليست بصلاة، وإنما تكبيرات و تمجيد لله تعالى و دعاء.

## منزله الصلاة بالنسبة للعبادات

هي نعم الصلوة للعبد بخالفه، و عند ما يحاسب العبد فهي أول ما يحاسب عليها فإن قبلت قبل ما سواها و إن ردت ردت ما سواها، و هي عمود الدين.

(١) و في (الصحاح) للجوهري و (المختار) منه للرازي: لا يقال في مصدر صلى: تصليه.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٤

## ثواب الصلاة

قال الله تعالى قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿١﴾ و قال تعالى قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾ و قال تعالى وَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يَحْفَظُونَ أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ ﴿٣﴾ و قال تعالى وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَ الْمُنْكَرِ ﴿٤﴾

و عن الخصال بسنده عن ضميره بن حبيب، قال سئل النبي (ص) عن الصلاة فقال (ص):

(الصلاة من شرائع الدين و فيها مرضاه لرب العالمين، فهي منهاج الأنبياء، و للمصلي حب الملائكة. و هدى و إيمان و نور المعرفة و بركة في الرزق و راحة للبدن و كراهه للشيطان و سلاح على الكافر و إجابته للدعاء، و قبول للأعمال و زاد للمؤمن من الدنيا الى الآخرة و شفيع بينه و بين ملك الموت، و أنيس في قبره و فراش تحت جنبيه و جواب لمنكر و نكير و تكون صلاة العبد عند المحشر تاجاً على رأسه، و نوراً على وجهه و لباساً على بدنه و ستراً بينه و بين النار و حجةً بينه و بين الرب جلّ جلاله، و نجاه لبدنه من النار و جوازاً على الصراط و مفتاحاً للجنة و مهوراً للحوار العين و ثمناً للجنة. بالصلاة يبلغ العبد الى الدرجة العليا لأن الصلاة تسيح و تهليل و تحميد و تكبير و

تمجيد و تقديس و قول و دعوه)

«٥» و عن الرضا (عليه السلام):

(عله الصلاة أنها " إقرار بالربوبية لله عزَّ و جلَّ و خلع الأنداد و قيام بين يدي الجبار جل جلاله بالذل و المسكنه و الخضوع و الاعتراف)

### «٦» عقاب تارك الصلاة

قال الله تعالى فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ «٧»، و عن النبي (ص):

(حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدْعَى بِالْعَبْدِ فَأُولَ شَيْءٍ يَسْأَلُهُ عَنْهُ

(١) سورة الأعلى - آيه (١٤ - ١٥).

(٢) سورة المؤمنون - آيه (١ - ٢).

(٣) سورة المؤمنون - آيه (٩ ج ١١).

(٤) سورة العنكبوت - آيه (٤٥).

(٥) الخصال / الشيخ الصدوق / ص ٥٢٢.

(٦) تكمله الحديث (و الطلب للإقالة من سالف الذنوب، و وضع الوجه على الأرض كل يوم إعظماً لله عز و جل، و ان يكون ذاكرًا غير ناسٍ و لا بطرٍ و يكون خاشعاً متذللاً راغباً طالباً للزيادة في الدِّين و الدنيا مع ما فيه من الإيجاب و المداومه على ذكر الله عز و جل بالليل و النهار لئلا ينسى العبد سيده و مدبره و خالقه فيبطر و يطغى و يكون في ذكره لرَّبِّه و قيامه بين يديه زجراً له عن المعاصي و مانعاً له عن أنواع الفساد). وسائل الشيعة / المحدث الحر العاملي / ج ٣ / باب ١ / ص ١٤ / ح ٧، من لا يحضره الفقيه / الشيخ الصدوق / ج ١ / ص ٧٠، العلل / الشيخ الصدوق / ص ١١٤.

(٧) سورة الماعون - آيه (٥).

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٥

الصلاة فإن جاء بها تامه و إلا زج في النار)

«١» و قال (ص):

(من ترك الصلاة لا يرجو ثوابها و لا يخاف عقابها فلا أبالي أ يموت يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً)

«٢» و عن رسول الله (ص):

(لا تضيعوا صلاتكم)

فإن من ضيع صلاته حشر مع قارون و هامان و كان حقاً على الله أن يدخله النار مع المنافقين)

«٣» و عن كتاب العلل في البحار (أعلم أن تارك الصلاة مستحلاً كافرأ إجماعاً) «٤» كما ذكره في المنتهى، قال: (و لو تركها معتقداً بوجوبها لم يكفر و إن أستحل القتل بعد ترك ثلاث صلوات، و التعزيز فيهن) ثم قال: (و لا يقتل عندنا في أول مره و لا إذا ترك الصلاة و لم يعزر و إنما يجب القتل إذا تركها مره فعزر ثم تركها ثانيه فعزر ثم تركها ثالثه فعزر فإذا تركها أربعه رابعه فإنه يقتل، و نسب الى بعض الجمهور يقتل أول مره).

(١) وسائل الشيعه/ المحدث الحر العاملي/ باب ٧ تحريم إضاعه الصلاة/ ج ٣/ ص ١٩/ ح ٦، عيون الأخبار/ ص ٢٠٠.

(٢) مستدرک الوسائل/ المحدث النوري/ ج ٣/ ص ٤٤/ باب ثبوت الكفر و الارتداد بترك الصلاة الواجب جحوداً.

(٣) وسائل الشيعه/ المحدث الحر العاملي/ ج ٣/ ص ١٩/ ح ٧/ باب تحريم اضعاء الصلاة و وجوب المحافظه عليها، و تكمله الحديث

(فالويل لمن لم يحافظ على صلاته و اداء سنته)

(٤) البحار/ ج ٨٢/ ص ٢١٤/ روايه ٢٨/ باب ١.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٦

### حكم تارك الصلاة

لا ريب أن ترك الصلاة إنكاراً لتشريعها من الله تعالى و جحوداً لفرضها على العباد كفر عند المسلمين و خروج عن الإسلام بإجماع علماء الدين، و أما من تركها تكاسلاً أو تشاغلاً عنها أو لاعتقاده بعفوه عنها مع إيمانه بتشريعها و اعتقاده بوجوبها فهو لم يخرج عن الإسلام.

و يدل على ذلك ما عن الكافي في الصحيح عن ابن سنان أن الإمام أبا عبد الله (عليه السلام) قال:

(من أرتكب كبيره

من الكبائر فزعم أنها حلال أخرجته ذلك من الإسلام و عذب أشد العذاب، و إن كان معترفاً أنه أذنب و مات عليه أخرجته من الإيمان و لم يخرجته من الإسلام و كان عذابه أهون من عذاب الأول)

«١» نعم يستحق تاركها المعتقد لوجوبها التعزير و القتل بعد الثلاث أو الأربع على ما سيجيء بيانته في كتاب الحدود و التعزيرات، و الحاصل أن حال تركها من المعتقد لوجوبها كحال غيره من الكبائر الموجه لذلك، و أما إطلاق الكفر عليه ليس إلا كإطلاقه على غيره من فعل الكبائر و ترك الفرائض ليس المراد به إلا المبالغة في عظم الذنب.

و قد روى عن علي (عليه السلام) إنه قال:

(علموا صبيانكم الصلاة و خذوهم بها إذا بلغوا ثمانى سنين)

«٢» و احتمال اختصاص الصلاة بهذا الحكم أعنى كون تركها موجباً للكفر الحقيقى المرتب عليه و جوب القتل و النجاسه و استحقاق الخلود فى النار لا- وجه له، إذ ليس للإسلام حقيقه سوى الإقرار باللسان و الاعتقاد بالجنان و هو متحقق فى تاركها فىكون مسلماً لا- كافراً، نعم لو تركها على جهه الاستحلال و إن فعلها غير داخل فى الإسلام كان كافراً لأن يستلزم الجحود بالرساله و عدم الإقرار بالإسلام، نعم قد نعتبر عدم ترك الصلاة فى مفهوم الإيمان إذ لو اعتبر فى الإسلام لاستلزم كفر غالب المسلمين، فالعمل على ما عليه أصحابنا من عدم الكفر بمجرد الترك و حمل الكفر الوارد فى تركها على معنى الكفر الوارد فى غيرها من الكبائر فالمراد من الكفر المبالغة فى عظم الذنب و كفى العقل شاهداً بفضلها على سائر الأعمال من حيث اشتغالها على أكثر الطاعات من الإقرار بالعقائد الدينيه و مكارم الأخلاق من الخضوع و الخنوع



والتذلل بالقيام و الركوع و السجود، و وضع أشرف أعضاء البدن على التراب و اشمالها على أكثر المستحبات كقراءة القرآن و الدعاء و التسبيح و التهليل و التكبير و المدح و الشكر و الصلاة على النبي و آله الى غير ذلك من أفعال القلب و اللسان و أفعال سائر الأركان و المحكى عن خبر مسعده بن صدقه سأل الإمام أبا عبد الله (عليه السلام): (ما بال الزانى لا تسميه كافراً و تارك الصلاة قد سميته كافراً و ما الحججه فى ذلك، فقال (عليه السلام):

(لأن الزانى و ما أشبهه إنما يفعل ذلك لمكان الشهوه، لأنه تغلبه، و تارك الصلاة لا يتركها إلا استخفافاً بها، لأنك لا تجد الزانى يأتى المرأه إلا و هو مستلذ لإتيانه إياها و قاصداً إليها، و كل من ترك الصلاة قاصداً لتركها فليس

---

(١) وسائل الشيعه/ الحر العاملى/ ج ٣/ ص ١٣/ ح ٨/ باب استحباب امر الصبيان بالصلاه، الخصال/ ج ٢/ ص ١٦٠٤.

(٢) وسائل الشيعه/ الحر العاملى/ باب ١١/ ج ٢/ م ٣/ ص ٢٨/ ح ٢، من لا يحضره الفقيه/ الشيخ الصدوق/ ج ١/ ص ٦٧، قرب الأسناد/ المحدث الحميرى/ ص ٢٤

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٧

يكون قصده لتركها اللذه، فإذا انتفت اللذه وقع الاستخفاف، و إذا وقع الاستخفاف وقع الكفر)

### «١» الصلاة قبل الإسلام

إن الصلاة قد شرعت قبل الإسلام كما قد دل على ذلك صريح القرآن الكريم، و لا بد أن يكون تشريعها بكيفيات خاصه و بأعداد مخصوصه، و فى التحفه الأحمديه ما حاصله: أن أول من صلى الصبح آدم (عليه السلام) و كان لا يعرف ظلمه الليل فلما رآها خاف أن تكون من أجل خطيئته فبات مغشياً عليه، فلما أصبح

رأى ضوء الفجر صلى ركعتين شكراً لله تعالى.

و أول من صلى الظهر إبراهيم (عليه السلام) لما فدى ولده بذبح عظيم، و كان قد أصابته هموم أربعة: ذبح ابنه، و خوفه من عدم رضوان ربه، و وجد والده ابنه، و شماته عدوه إبليس، فلما زالت همومه الأربعة صلى في الظهر أربع ركعات شكراً لله تعالى على زوالها.

و أول من صلى العصر سليمان (عليه السلام) لما رد الله تعالى عليه ملكه، و كبت عدوه، و أسأل له عين القطر و تاب عليه فصلى في العصر أربع ركعات لهذه النعم الأربعة، و أول من صلى المغرب عيسى (عليه السلام) لما قيل له أنه ثالث ثلاثة ليظهر كذبهم و افتراءهم و ليظهر عبوديته.

و أول من صلى العشاء يونس (عليه السلام) لما أخرجه الله من الظلمات الثلاث و أنبت عليه شجرة اليقطين.

---

(١) وسائل الشيعة/ ج ٤/ ص ٤١/ روايه ٤٤٦٣/ باب ١١.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٨

و في البحر الرائق أن صلاه الفجر أول من صلاها آدم (عليه السلام) حين أهبط من الجنة. و عن الإقناع عن شرح المسند أنّ الظهر كانت صلاه داود، و العصر كانت صلاه سليمان و المغرب كانت صلاه يعقوب، و العشاء كانت صلاه يونس، و قيل أن الظهر كانت صلاه إبراهيم (عليه السلام) و العصر للعزير، و قيل ليونس و المغرب لعيسى و قيل لداود، و العشاء لموسى و قيل أن العشاء خاصه بنينا (ص)، و ليس لنا و لا لهم دليل على ذلك يمكن الاعتماد عليه إلا أن الذي ظهر لنا من دراستنا للأناجيل و التوراه أن الصلاه عباره عن التكلم مع الله (عز و جل) و طلب ما يحتاج إليه الإنسان لجسده

و لروحه مع تمجيد الله تعالى و الشكر له و خلوص النيه و طهاره التفكير و لا يشترط فيها أن يكون جسد الإنسان بكيفيه خاصه فيجوز لمن يصلى عندهم أن يركع أو يقف أو يسجد أو يغمض عينيه أو يرفعهما الى السماء أو يبسط كفيه نحو السماء أو يجمعهما، و هى عندهم تتنوع حسب الظروف و تتغير حسب تقدم الناس فى الحياه و اختلاف آراءهم و أفكارهم، و عندهم خير الصلاه هو شده التوجه فيها لا بطولها و لا بكثره كلماتها، و يأتون بها لنوال البركه من الله تعالى و النصر على الأعداء و لطلب الولد و لرفع الجوع و كفاره عن المعصيه كالقتل، و لغير ذلك من حوائجهم، كما إنه يظهر منهم أن الصلاه التى تكون فيها النيايه عن الغير و باسم الغير تقتضى أن يتصوّر نفسه نفس الغير و أنه تجسدت روح الغير فيه، و لا تنحصر الصلاه عندهم فى موضع خاص و لا- فى زمن معين بل تجوز عندهم فى أى موضع كان و فى أى وقت يكون و لكن اللائق عندهم حفظ أوقات معينه للصلاه، فإن اليهود يصلون عند الساعه الثالثه و السادسه و التاسعه من النهار و عند بداءه الليل و نهايته و عند تناول الطعام، و عند المسيحيين فى طقس الشرقيين الروم الصلاه المسماه بالباركليسى، المفروضه إقامتها عندهم كل يوم بعد صلاه الغروب فى مده الأربعه عشر يوماً التى يصومونها للسيد مريم العذراء مبتدئين بها من أول شهر آب، تتضمن طلبات و توسلات ثم فى أواسط هذه الصلاه يصرخ المرتل بأعلى صوته قائلاً: (فلتخرس شفاه الذين لا يسجدون لأيقونتك المقدسه يا والده الإله التى صوّرت من لوقا الإنجيل الكلى

الظهر التي بها اهتدينا الى الأمانه المستقيمه)، و حينئذ كل من فى الكنيسه يسجد و يقبل الأرض أمام تلك الصوره لمريم المنصوبه أمام الهيكل على مائده مرتفعه و هى مغطاه الرأس و الشموع متقدّه أمامها.

## وقت تشريع الصلاه فى الإسلام

و الذى يظهر من الأخبار أن الصلاه شرعت فى أول البعثه، فإنها دلت على أن النبى (ص) لما أتى له سبع و ثلاثون سنه كان يرى فى نومه كأن آتياً أتاه فيقول يا رسول الله فينكر ذلك، فلما طال عليه الأمر كان يوماً يرعى غنماً لأبى طالب بين الجبال فنظر الى شخص يقول له يا رسول الله فقال له من أنت قال أنا جبرائيل أرسلنى الله إليك ليتخذك رسولاً، فأخبر النبى (ص) خديجه بذلك، فقالت: يا محمد أرجو أن يكون كذلك، و كان يكتم رسول الله (ص) ذلك فنزل عليه جبرائيل بماء من السماء و علمه الوضوء بأن يغسل الوجه و اليدين من المرفقين و مسح الرأس و الرجلين الى الكعبين، و علمه الركوع و السجود، و لما تمّ عمره الشريف أربعين سنه بعثه الله للعالمين رسولاً يوم الاثنين سبعة و عشرين من رجب، و علمه جبرائيل إذ ذاك حدود الصلاه و لم ينزل عليه أوقاتها فكان يُصلى ركعتين بالغداه و ركعتين بالعشى، و كانت الصلاه فرضاً عليه و سنه لأمته، ثم فرضت الصلوات الخمس بعد إسراءه و معراجه، و فى اليوم الثانى من البعثه و هو يوم الثلاثاء دخل عليه على (عليه السلام) فلما نظر إليه يصلى قال: يا أبا

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٩

القاسم ما هذا؟ قال: هذه الصلاه التى أمرنى الله بها فدعاه الى الإسلام فأسلم و صلى معه، و أسلمت خديجه، فكان لا يصلى

إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ وَ عَلِيَّ إِلَى جَنْبِهِ وَ خَدِيجَةَ إِلَى خَلْفِهِ. وَ لَمَّا مَضَى عَلَى ذَلِكَ أَيَّامٍ دَخَلَ أَبُو طَالِبٍ إِلَى مَنْزِلِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) وَ مَعَهُ جَعْفَرٌ، فَنَظَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وَ عَلِيٍّ بِجَنْبِهِ يَصَلِّيَانِ فَقَالَ أَبُو طَالِبٍ لَجَعْفَرٍ: (صَلِّ جَنَاحَ ابْنِ عَمِّكَ) أَيَّ قَفٍّ بِجَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) فِي الْجَنَابِ الْآخِرِ لِيَتِمَّ جَنَاحًا رَسُولَ اللَّهِ (ص)، فَكَانَ عَلِيٌّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) إِلَى جَانِبِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) وَ جَعْفَرٌ إِلَى جَانِبِ رَسُولِ اللَّهِ الْآخِرِ، وَ قَدْ تَكَرَّرَ هَذَا الْعَمَلُ مِنْ أَبِي طَالِبٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، فَفِي الْخَبَرِ أَنَّ أَبَا طَالِبٍ خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ فِي شِدَّةِ الْقَيْظِ مُتَفَقِّدًا النَّبِيَّ (ص) وَ عَلِيًّا (عَلَيْهِ السَّلَامُ) حَتَّى صَارَ إِلَى جَبَلٍ مِنْ جِبَالِ مَكَّةَ فَصَعِدَ مَعَ جَمَاعَتِهِ إِلَى قِمَتِهِ فَإِذَا النَّبِيُّ (ص) وَ عَلِيٌّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَنِ يَمِينِهِ وَ هُمَا قَائِمَانِ بِإِزَاءِ عَيْنِ الشَّمْسِ يَرُكَعَانِ وَ يَسْجُدَانِ، فَقَالَ أَبُو طَالِبٍ لَجَعْفَرِ ابْنِهِ: (صَلِّ جَنَاحَ ابْنِ عَمِّكَ فَفَعَلَ) «١» وَ فِي خَبَرٍ آخَرَ: مَرَّ أَبُو طَالِبٍ وَ مَعَهُ ابْنُهُ جَعْفَرٌ بِالنَّبِيِّ (ص) وَ هُوَ يَصَلِّي وَ عَلِيٌّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَنِ يَمِينِهِ فَقَالَ أَبُو طَالِبٍ لَجَعْفَرٍ: (صَلِّ جَنَاحَ ابْنِ عَمِّكَ فَفَعَلَ) «٢»

ثُمَّ أَسْلَمَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ عَبْدَ رَسُولِ اللَّهِ (ص) فَكَانَ يَصَلِّي خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ (ص) عَلِيٌّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَ جَعْفَرٌ وَ خَدِيجَةُ وَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ وَ أَتَى عَلَى ذَلِكَ ثَلَاثَ سِنِينَ بَعْدَ الْبَعْثِ مُتَخَفِيًا خَائِفًا مِنْ قَرِيْشٍ وَ طَوَاغِيْتِهَا وَ مِنَ النَّاسِ وَ جَابِرْتَهُمْ، وَ يَتَرَقَّبُ أَمْرَ رَبِّهِ لِيَنْجِزَ رِسَالَتَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فَاصِّدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَ أَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ «٣» وَ كَانَ الَّذِينَ اسْتَهْزَءُوا بِرَسُولِ اللَّهِ (ص) خَمْسَةَ، الْوَلِيدُ بْنُ الْمَغِيرَةِ، وَ الْعَاصُ

بن وائل، و الأسود بن المطلب، و الأسود بن عبد يغوث، و الحارث بن طلائطه الخزاعي، فقام رسول الله (ص) على الحجر و قال:

(يا معشر قريش يا معشر العرب أدعوكم الى شهاده أن لا إله إلا الله و أنى رسول الله و آمركم بخلع الأنداد و الأصنام فأجيبونى تملكون بها العرب و تدين لكم العجم و تكونون ملوكاً فى الجنة)

فاستهزءوا منه و قالوا: (جُنَّ محمد بن عبد الله و لم يجسروا عليه خوفاً من أبى طالب (ع)، و كان النبى (ص) إذا صلى صلى بين الركنين الأسود و اليمانى و جعل الكعبه بينه و بين الشام بحيث يكون اتجاهه (ص) فى صلاته للكعبه و بيت المقدس ما دام فى مكه المكرمه. و فى ذات يوم دخل (ص) الكعبه و افتتح الصلاه فقال أبو جهل: من يقدم الى هذا الرجل فيفسد صلاته عليه فقام ابن الزبعرى و ألقى عليه فرثاً، و جاء أبو طالب (ع) و قد سل سيفه و أمر عبيده أن يلقوا السلا عن ظهره و يغسلوه، ثم أمرهم أن يأخذوه فيمروا على أسبلتهم بذلك) «٤» و يروى عن عفيف التاجر أنه قال: (قدمت منى أيام الحج و كان العباس بن عبد المطلب تاجراً فأتته

---

(١) وسائل الشيعه/ ج ٨/ باب ١/ ص ٢٨٨/ روايه ١٠٦٨٦.

(٢) وسائل الشيعه/ ج ٨/ باب ١/ ص ٢٨٨/ روايه ١٠٦٨٦.

(٣) سوره الحجر - آيه (٩٤).

(٤) البحار/ ج ١٨/ ص ١٨١/ روايه ١٨/ باب: ١.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ١٠

أبتاع منه و أبيعته فينما نحن كذلك إذ خرج رجل من خباء فنظر الى السماء، فلما رأى الشمس قد زالت قام يصلى تجاه الكعبه ثم خرجت امرأه فقامت تصلى و

خرج غلام يصلى معه فقلت: (يا عباس ما هذا الدين، فقال: هذا محمد بن عبد الله يزعم أن الله أرسله و هذه امرأته خديجه آمنت به، و هذا على بن أبى طالب آمن به) «١»، و عن المناقب لابن شهر آشوب أنّ النبى (ص) لم يشرع من العبادات مده إقامته بمكه إلا- الطهاره و الصلاه، و كانت فرضاً عليه و سنه لأمته، ثم فرضت الصلوات الخمس بعد إسرائه الى أن قال: فلما تحوّل (ص) للمدينه فرض صيام شهر رمضان فى السنه الثانيه عشر من الهجره فى شعبان، و فى هذه السنه حوّلت القبلة و فرض زكاه الفطر و شرع فيها صلاه العيد، و كان فرض الجمعه فى أول الهجره بدلاً من صلاه الظهر، ثم فرضت زكاه الأموال، ثم الحج و العمره، ثم فرض الجهاد، ثم ولايه أمير المؤمنين (عليه السلام) و نزل قوله تعالى اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ «٢»

و الحاصل: أن الصلاه قد شرعت فى الإسلام فى أول البعثه ركعتين بالغداه و ركعتين بالعشى فرضاً على النبى (ص) و سنه على أمته، و لكن تشريع وجوبها و عددها الخمس بهذه الكيفيه فى ليله الإسراء و المعراج، و قد كان إسرائه بعد وفاه عمه أبى طالب (عليه السلام) و وفاه زوجته خديجه (ع)، و عليه فلا وجه لما ذكره بعضهم من أنه افتقده فى هذه الليله أبو طالب و جعل يبحث عنه. و توضيح الحال أن أبى طالب قد مات قبل الهجره بثلاث سنين و أربعه أشهر، ثم ماتت زوجته خديجه (ع) بعده بثلاثه أيام و قد سمى النبى (ص) هذا العام بعام الحزن، و بعد موت أبى طالب بقى النبى بمكه خائفاً من الناس مترقباً لأمر

ربه ثلاثه أشهر و ثلاثه أيام، ثم خرج الى الطائف و معه زيد بن حارثه، فأقام بها شهراً و رجع الى مكه لما لاقاه من الأذى فى الطائف، ثم بقى فى مكه سنه و نصف السنه فأسرى به الى بيت المقدس و رجع فى الليله نفسها لمكه المكرمه، و بقى بها سنه و أربعه أشهر إلا ثلاثه أيام، ثم أمره الله تعالى بالهجره بعد أن قام بمكه ثلاث عشره سنه من مبعثه (ص).

(١) نفس المصدر.

(٢) سوره المائده- آيه (٣).

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ١١

### ليله الإسراء و المعراج و تحقيقها و بيان المعراج

إن ليله الإسراء هى الليله التى أسرى الله تعالى نبيه محمد (ص) من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى بأخذ جبرائيل له (ص)، فلما انطلق به جبرائيل مرّ به على مسجد الكوفه فقال له جبرائيل:

(يا رسول الله أنت الساعه مقابل مسجد كوفان فانزل فصلٌ فيه)

فنزل (ص) و صلى فيه ركعتين، ثم انطلق به نحو بيت المقدس فصلى فيه ثم عرج به نحو السموات العلى، و لما بلغ البيت المعمور و حضرت الصلاه أذن جبرائيل و أقام، فتقدم رسول الله (ص) فصلى (ص) بالصفوف التى خلفه من الملائكه و النبيين ثم لما وصل به الى صدره المنتهى قال:

(تقدم يا محمد فليس لى أن أجوز هذا المكان)

فتقدم رسول الله (ص) ما شاء الله أن يتقدم الى أن دنا من مقام النور الإلهى فتبدل لي فكان قاب قوسين أو أدنى، ثم نزل (ص) حتى تلقاه جبرائيل عند صدره المذكوره فصحبه حتى هبط به الى الأرض فى الليله المذكوره نفسها للمكان الذى أخذه منه و هو مكه المكرمه، و أوى (ص) الى فراشه، حتى روى أنه (ص) صلى الفجر من تلك الليله بمكه المكرمه، ثم أنهم



اختلفوا فى تعيين الليله التى وقع فيها الإسراء المذكور فعن الحسن و قتاده أنها ليله الاثنين من شهر ربيع الأول بعد النبوه بستين، و قيل بسته أشهر، و فى روايه مرسله عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنها بعد البعثه بثلاث سنين، و فى البحر الرائق أنها ليله السبت لسبع عشره ليله خَلَّتْ من شهر رمضان قبل الهجره بثمانيه عشر شهراً) «١» و عن السدى و الواقدى أنها ليله السبت السابع عشر من شهر رمضان قبل الهجره بسته أشهر بعد العتمه «٢»

و الظاهر أنها هى الليله السابعه و العشرون التى قبل الهجره بسنه، و هو الذى بنى عليه أكثر أهل السنه إن لم نقل كادَ أن يكون متفقاً عليه، و هو الذى يظهر من صاحب البحار حيث عبر: (أنهم قالوا كان ذلك الليل قبل الهجره بسنه)، فإن إتيانه بضمير الجمع يوجب الظهور فى ذهاب نوع العلماء الى ذلك.

و ذكره صاحب الإقناع على سبيل إرسال المسلمات، و ذهب الى ذلك ابنا طاوس من أنه قبل الهجره بسنه إلا إنهما ذكروا أن ذلك كان فى الليله السابعه عشره من شهر ربيع الأول، و لكن بيان أنّ من قال بكونه قبل الهجره بسنه و التزم بكون مبعثه (ص) فى اليوم السابع و العشرين من رجب لا بد له من القول بكون إسراءه (ص) و عروجه (ص) فى ليله هذا اليوم، أعنى اليوم السابع و العشرين من رجب، و هما ممن يلتزمان بذلك لكون الشيعة اتفقت على أن مبعثه فى ذلك اليوم، و إذا ثبت أن المشهور هو ذلك، فالعمل عليه حيث أن أرباب التواريخ و السير يأخذون بما اشتهر إذا لم تقم الحجه المعتمره على خلافه، بل لعل الكثير

من القضايا ما يؤيد ذلك و يؤكد، ثم أن الظاهر أن المعراج قد وقع في ليله اليوم السابع والعشرين من رجب و قد ذهب الى ذلك جماهير أهل السنه و لذا نجدهم يقيمون معالم الفرح و الزينه في البلاد الإسلاميه في هذه الليله بهذه المناسبه.

---

(١) البحار/ ج ١٨/ ص ٣٠٢/ روايه ٤/ باب ٣.

(٢) العتمه و هى وقت صلاه العشاء.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ١٢

و أما عند الشيعة فلا بد لهم من الالتزام بذلك لأنه لا ريب عندهم في كونه مبعثه (ص) في اليوم السابع والعشرين من رجب، و هجرته (ص) بعد مبعثه (ص) بثلاث عشره سنه عند جماهير المؤرخين فلا محاله تكون هجرته (ص) في اليوم السابع والعشرين من رجب، و إذا كانت ليله المعراج قبل الهجره بسنه كانت لا محاله واقعه ليله اليوم السابع والعشرين من رجب و إلا لم تكن قبلها بسنه، هذا و قد عيّن بعض المؤرخين هذه السنه التي وقع فيها المعراج بالتاريخ الميلادى بعام (٦٢١) ميلاديه.

و يمكن أن يقال، بل قد قيل أن اختلاف الأخبار في سنه المعراج و شهره و يومه من جهه تعدده، فإن في بعض الأخبار أنه عرج النبي (ص) مائه و عشرين مره و على هذا الأساس سمي المعراج الأول بمعراج العجائب و ما عداه بمعراج الكرامه، و كيف كان فتشريع الصلوات الخمس كان في معراج الأول في مكه المكرمه قبل الهجره بسنه، فهي أول عبادته كانت مفروضه على المسلمين.

كما أن الظاهر أن المعراج كان من دار أم هانئ أخت على بن أبى طالب (ص) و أخت النبي (ص) من الرضاعه، و زوجها هبيره بن أبى وهب المخزومى، و أنه

كان هبوطه (ص) بعد المعراج في دارها أيضاً و آوى الى فراشه، و على ذلك أكثر المفسرين و المؤرخين و لذا التجأ بعضهم كصاحب البحار الى تأويل المسجد الحرام في الآيه المباركه بمكه لأن دار أم هانى ليست فى المسجد الحرام و إنما هى فى مكه خارج المسجد الحرام.

و التحقيق أنه لا حاجة لهذا التأويل لما ذكره جمهور المتأخرين من أنه (ص) بعد أن صلى العشاء نام فى بيت أم هانى فهبط عليه الأمين جبرائيل و ايقظه و أخذ بيده مسرعاً الى حيث الحطيم حول الكعبه فخرج به الى المسجد الأقصى و بهذا نجمع بين القول بكونه (ص) أسرى به من المسجد الحرام و بين القول بكونه (ص) أسرى به من خارج المسجد، و المراد بالمسجد الأقصى هو بيت المقدس، و لقب بالأقصى لبعده المسافه بينه و بين المسجد الحرام. و ذكر بعضهم أن الصلاه كانت قبل الإسراء صلاتين، صلاه قبل طلوع الشمس و صلاه قبل غروبها، و أول صلاه فرضت و صلاها النبى (ص) هى الصلاه الواقعه فى الظهر و هى المسماه بالصلاه الوسطى لأنها وسط النهار، و قيل أن أول صلاه فرضت و صلاها جبرائيل (عليه السلام) بالنبى (ص) ليله المعراج هى الظهر، و فى يوم الجمعة تكون صلاه الوسطى هى الجمعة لو تم شرائط و جوبها لأنها هى التى تكون وسط صلاتين. و أن الله تعالى أول ما بدأ بصلاه الظهر بقوله تعالى **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ** (١) و هذا لا ينافى كون المعراج ليلاً إذ لعل الصلوات

---

(١) سورة الأسرائ- آيه (٧٨).

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ١٣

الخمسه قد صلاها جبرائيل بالنبى لتعليمه. و فى الخبر

(أنه لما أُسرى بالنبى (ص) كان

أول صلاة فرضها الله عليه هي صلاة الظهر و قد صلاها بالملائكة)

«١» و أما عن العليل بسنده عن سعيد بن المسيب قال: (سألت علي بن الحسين (عليه السلام) فقلت: متى فرضت الصلاة على المسلمين على ما هم اليوم عليه، فقال (عليه السلام):

بالمدينة حيث ظهرت الدعوه و قوى الإسلام و كتب الله على المسلمين الجهاد)

«٢» فالظاهر أن المراد من هذا الخبر ليس خصوص الصلوات الخمس، و إلا فالإجماع كاد أن ينعقد على أنها قد فرضت بمكة ليله الإسراء، و إنما المراد به الصلوات بجميع أنواعها حتى صلاة العيد و حتى بجميع شرائطها كالتوجه للكعبه و نحوه.

أو المراد منه فرضها بمظهرها الجذاب و عدم التخوف و التخرج في فعلها، و لذا نجده (عليه السلام) قد قرن ذلك بالجهاد، و إلا فلا إشكال في أن الجهاد كان فرضه بعدها.

ثم أنه عن جماعه أنه لما نزل قوله تعالى وَ أُمِرَ أَهْلُكَ بِالصَّلَاةِ «٣» كان رسول الله (ص) يأتي باب فاطمه و على تسعه أشهر وقت كل صلاة فيقول:

(الصلاة يرحمكم الله إنيما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت و يطهركم تطهيراً)

«٤» و ذكر بعض المؤرخين أنه لما توجه النبي (ص) للمدينة و مرّ بقريه قباء و بقي فيها أربعة أيام ارتحل منها يوم الجمعة و صلى بالمهاجرين و الأنصار أول جمعه بمسجد بنى سليم، ثم صلى أول جمعه بالناس بمسجد الجمعة الواقع في بطن وادي إنما أضاف إليها عن يسار الذهاب الى قباء.

كما أن الظاهر أن صلاة الأموات لم تفرض إلا في المدينة، و لذا لم يصلها النبي (ص) على زوجته خديجه و لا على عمه أبي طالب و إنما دعا لهما، و كان الدعاء للميت في صدر الإسلام

هو الصلاة عليه، و كان (ص) يصلى فى مكه الى بيت المقدس مدته إقامته بها ثلاث عشره سنه و لا يجعل الكعبه بينه و بينه بحيث تكون صلاته لهما.

(١) البحار/ ج ١٨/ ص ٣٦٦/ روايه ٧١/ باب ٣.

(٢) البحار/ ج ١٩/ ص ١١٧/ روايه ٢/ باب ٧.

(٣) سوره طه ج آيه (١٣٢).

(٤) وسائل الشيعة/ ج ٢٧/ باب ١٣/ ص ١٨٩/ روايه ٣٣٥٦٥.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ١٤

### تحويل القبلة من المسجد الأقصى الى الكعبه المشرفه

و لما هاجر النبى (ص) الى المدينه صلّى الى بيت المقدس و كان يجعل الكعبه خلف ظهره، و بعد رجوعه من بدر حول الله تعالى وجه نبيه الى الكعبه فى مسجد بنى سالم بن عوف من الأنصار فإنه لما صلى من الظهر ركعتين نزل عليه جبرائيل فأخذ بعضديه و حوّله الى الكعبه و استقبال الميزاب، و كان (ص) صلى ركعتين الى بيت المقدس و ركعتين الى الكعبه فلذلك سمي المسجد بمسجد القبلتين، و قد بلغ الخبير مسجد بنى عبد الأشهل و هم من الأنصار أيضاً، و قد صلى أهله من العصر ركعتين الى بيت المقدس فقبل لهم أن نبيكم قد صرف الى الكعبه، فتحول النساء مكان الرجال و الرجال مكان النساء و جعلوا الركعتين الباقيتين الى الكعبه فصلوا صلاه واحده الى القبلتين، و قد سمي مسجدهم بمسجد القبلتين كما فى روايه أبى بصير. و روى عن الصدوق أنهم قد تخيلوا أن صلاتهم لبيت المقدس كانت فاسده فأنزل الله تعالى وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ «١»، و المحكى عن محمد بن حبيب الهاشمى مولاهم المتوفى فى سنه ٢٤٥ أن الصلاة حُولت فى الظهر الى الكعبه يوم الثلاثاء للنصف من شعبان فقد زار رسول الله أم بشر بن

البراء بن معرور فى بنى سَلمه فتغدى هو و أصحابه و جاء الظهر فصلى بأصحابه فى مسجد القبليين ركعتين من الظهر الى الشام ثم أمر أن يستقبل الكعبه و هو راكع فى الركعه الثانيه، فاستدار الى الكعبه فدارت الصفوف خلفه، ثم أتم الصلاه فسمى مسجد القبليين، و المحكى عن الواقدى أن هذا كان يوم الاثنين للنصف من رجب على رأس سبعة عشر شهراً بعد الهجره للمدينه المنوره، و عن على بن ابراهيم القمى باسناده الى الصادق (عليه السلام)

(بعد سبعة أشهر)

، و عن الصدوق فى الفقيه بعد تسعه عشر شهراً. و عن البراء بعد ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً، و عن السُّدى بعد ثمانيه عشر شهراً من الهجره، و على كلِّ فالظاهر هو أنه كان فى السنه الثانيه من الهجره للمدينه المنوره بعد رجوعه من غزوه بدر الصغرى، و فى هذه السنه الثانيه كان بناء مسجد قباء فقد روى عن أبى سعيد الخدرى أنه لما صرفت القبلة الى الكعبه أتى رسول الله (ص) مسجد قباء فقدم جدار المسجد الى موضعه اليوم و أسسه بيده، و كان ينقل الحجاره بيده الشريفه و كذا أصحابه لبنائه، و كان (ص) يأتيه كل سبت ماشياً. و قال أبو أيوب الأنصارى أنه هو المسجد الذى أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى. و فى هذه السنه فرض صوم شهر رمضان فى شعبان بعد ما صرفت القبلة الى الكعبه بشهر و فى هذه السنه أمر رسول الله (ص) بزكاه الفطر قبل أن يفرض الزكاه فى الأموال، و فى هذه السنه خرج رسول الله (ص) يوم العيد فصلى بالناس صلاه العيد و حملت بين يديه العنزه الى المصلى فصلى إليها، و فى هذه السنه كانت

(١) سورة البقره- آيه (١٤٣).

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ١٥

### الصلاه الوسطى

و الظاهر أن الصلاه الوسطى هي صلاه الظهر «١» و في بعض الأخبار ما يدل على أن صلاه العصر إنما أمر الله تعالى بها لأن العصر هي الساعه التي أكل فيها آدم (عليه السلام) من الشجره و أخرجه الله (عز و جل) من الجنه.

### رد الشمس للإمام علي (عليه السلام)

كاد يبلغ حد التواتر من طرق العامه و الخاصه أن النبي (ص) صلى الظهر بالصهباء، ثم أرسل الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في حاجه، فرجع و قد صلى النبي (ص) العصر، فوضع النبي (ص) رأسه في حجر علي (ص) فلم يحركه حتى غابت الشمس و صلى (ص) بالإيماء صلاه العصر، فلما أفاق النبي (ص) قال:

اللهم أردد الشمس لعلی

، فطلعت الشمس حتى وقعت على الجبال و على الأرض ثم قام علي (عليه السلام) فتوضأ و صلى العصر ثم غابت. و قد رأى هذه الكرامه جمله من علماء العامه منهم الطحاوى الحنفى و ابن المغازلى الشافعى و الحافظ الشافعى و الطبرى و المحقق القوشجى و السخاوى و السيوطى و غيرهم من علماء الحديث، و قد صنف الحافظ السيوطى فى هذا الحديث رساله مستقلة سماها (كشف اللبس عن حديث رد الشمس). و صححه جمله من العلماء كالقاضى عياض و أبى القاسم العامرى و الحاكم النيسابورى و الصالحى و غيرهم.

(١) انظر وسائل الشيعة: مج ٢/ ج ١/ ص ١٤/ باب ٥، حديث ٣.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ١٦

### أقسام الصلاه

#### إشاره

الصلاه على قسمين:

الأول: الواجبه التي لا يجوز تركها و تسمى بالفريضة و المفروضه.

الثانى: المندوبه التي يجوز تركها و يطلب فعلها و تسمى بالنافله و المسنونه و المستحبه و المتطوع بها و المرغب فيها.

أما القسم الأول و هو الصلاه الواجبه أى ما يلزمه الإنسان فتنقسم بحسب أسباب وجوبها الى اثنى عشر قسمًا، صلاه الظهر و هى الصلاه الوسطى كما هو المشهور عند أصحابنا و لصحيح زراره عن أبى جعفر قال:

(و الصلاه الوسطى هى صلاه الظهر)

«١» و العصر و المغرب و العشاء و تسمى بالعتمه، و الصبح و تسمى بصلاه



الفجر، و الغداه و صلاه الجمعه و العيدين عند اجتماع شروط وجوبها منها حضور الإمام (عليه السلام) أو نائبه، و الآيات من كسوف و خسوف و الزلزله و سائر أخاويف السماء و الطواف الواجب، و ما يلتزمه الإنسان بإجاره أو بنذرٍ أو بشبهه أو بإفساد أو باشرط في عقد لازم أو نحو ذلك.

و الصلاه الواجبه قضاء من تلك الفرائض و الصلاه التي تجب على الولد قضاءً عن والده. و أما صلاه الأموات فهي ليست بصلاه و إنما هي تكبيرات و صلوات على الرسول (ص) و سائر الأنبياء و دعاء. وفاقاً لأكثر المتأخرين و يدل على ذلك قوله (عليه السلام):

(لا صلاه إلا بطهور و لا صلاه إلا بفاتحه الكتاب و لا صلاه لجار المسجد إلا بالمسجد)

«٢» و روى عنهم (عليه السلام) في تعريف الصلاه

(تحريمها التكبير و تحليلها التسليم)

«٣» هذا في الحضر و عند الأمان.

و أما في السفر و الخوف فتقصر الظهر و العصر و العشاء و لا خلاف بين المسلمين في ذلك للكتاب و السنه و الإجماع، بل يجب التقصير فيما عدا الأماكن الأربعة، بل يجب التقصير في السفر عند الإماميه و وافقهم الكثير من أهل الخلاف. و في صحيح ابن سنان عن الصادق (عليه السلام):

(الصلاه ركعتان في السفر ليس قبلهما و لا بعدهما شيء إلا المغرب ثلاث ركعات)

«٤» أن قلت أن قوله تعالى فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا «٥» يدل على الجواز قلنا قد أجاب عن ذلك الإمام أبي جعفر (عليه السلام) بما يدل أن هذا التعبير قد استعمل في القرآن الكريم في الوجوب كما في قوله تعالى فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا «٦» و الطواف واجب فكذا

(١) وسائل الشيعه/ ج ٤/ باب ٥/ ص ٢٣/ روايه ٤٤٠٩.

(٢) البحار/ ج ٨٠/ ص ٢٣٨/ روايه ١٣/ باب ٢.

(٣) البحار/ ج ٨٠/ ص ٢٣٦/ روايه ٩/ باب ٢.

(٤) البحار/ ج ٨٩/ ص ٦٤/ روايه ٣٣/ باب ١.

(٥) سوره النساء- آيه (١٠١).

(٦) سوره البقره- آيه (١٥٨).

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ١٧

و أما القسم الثانى و هو النوافل و تسمى بالصلاه المندوبه و بالمرغبات فهى تنقسم بحسب أسباب استحبابها الى نوعين، لأن ما كان منها تابع للفرائض اليوميه فى المشروعيه قبلًا أو بعداً و تسمى بالرواتب و ما كان منها ليس كذلك فغير رواتب. و الرواتب اليوميه فى الحضر أربع و ثلاثون ركعه ضعف الفرائض اليوميه فى الحضر و فى الحسن عن الفضل بن شاذان عن الصادق (عليه السلام) قال:

(الفريضة و النافله إحدى و خمسون ركعه منها ركعتان بعد العتمه تعدان بركعه و النافله أربعة و ثلاثون)

و دل على ذلك كثير من الأخبار معتضده بعمل الأصحاب و ما خالفها من الأخبار يقتضى الحمل على تأكد الاستحباب و مراتب الفضيله و هى ثمانى ركعات لصلاه الظهر قبلها بعد الزوال و ثمان ركعات لصلاه العصر قبلها بعد دخول وقت العصر كما هو المشهور و استفاضت به النصوص، و هى نوافل للفريضة لا للوقت فعن المهذب البارع أن عليه عمل الطائفه على أن اعتبار القبليه يقتضى كونها نافله للفريضة لا للوقت إذ لو كانت للوقت لصح وقوعها فى الوقت بعد الفريضة.

و دعوى أنه ورد فى بعض الروايات إضافه النوافل المذكوره الى الزوال تقتضى كونها نوافل للوقت فاسده إذ لا ريب فى صحه اضافتها للوقت لتوقيتها به و عدم صحتها قبله، و أربع ركعات لصلاه المغرب بعدها

و عليه عمل الطائفه و فى روايه الحارث النضرى عن أبى عبد الله و أربع ركعات بعد المغرب و ركعتان من جلوس تعدان بركعه واحده و يسميان بالوتيره لصلاه العشاء كما قضت به النصوص و الاجماع المحكيه و ما ورد بأن النبى (ص) لا يصلى بعد العشاء لا- ينهض فى معارضه ذلك على أنه يحتمل أنه من خصائص تتعلق بالوحى كما هو ظاهر المحكى خبر أبى بصير فى العلل و يجوز القيام فيهما لصحيح عن الصادق (عليه السلام) ركعتان بعد العشاء الآخره كان أبى يصليها و هو قاعد و أنا أصليها و أنا قائم، و ثمان ركعات صلاه الليل و ركعتا الشفع و ركعه الوتر و ركعتان لصلاه الصبح قبلها و عليه عمل الطائفه و عن الخصال عن الأعشى عن الصادق (عليه السلام) قال ثمان ركعات صلاه الليل و الشفع ركعتان و الوتر ركعه و ركعتا الفجر و قد أفتى بمضمونها الأصحاب و ادعى الإجماع فى الغنيه و فى السفر تسقط النوافل الظهرية و العصرية و العشائيه و لا ينافى ذلك ما فى روايه الفضل بن شاذان عن الرضا (عليه السلام): (أنه ليس يترك نافلتها) لما فى سندها من الضعف، و تزيد النوافل فى نهار الجمعة أربع ركعات ففى صحيحه يعقوب عن الامام موسى الكاظم (عليه السلام) قال: (سألته عن التطوع يوم الجمعة قال:

إذا أردت أن تتطوع فى يوم الجمعة فى غير سفر صليت ست ركعات ارتفاع النهار، و ست ركعات قبل نصف النهار، و ركعتين إذا زالت الشمس قبل الجمعة و ست ركعات بعد الجمعة)

«١»، و المشهور فسروا:

(الركعتين إذا زالت الشمس)

بكونهما عند قيام الشمس قبل أن يتحقق الزوال.

و أما غير الرواتب فهى أما ذات

سبب كصلاه الزياره و الاستخاره و الحاجه و الأيام و نحوها، و أما غير ذات سبب و هى التى لم يرد فيها نص بخصوصها و إنما يستحب الإتيان بها لكون كل صلاه يستحب الإتيان بها لأنها خير موضوع، و قربان كل تقى و تسمى بالنوافل

(١) وسائل الشيعة/ ج ٧/ باب ١١/ ص ٣٢٤/ روايه ٩٤٨١.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ١٨

المبتدأه، و هى لا حصر لها فقد روى عن رسول الله (ص):

(أن الصلاه خير موضوع من شاء استكثر و من شاء استقل)

### «١» أحكام النوافل

أحدها: أن النوافل لا تزيد مطلقاً على الركعتين فيتشهد و يسلم على كل ركعتين، و هو المعروف بين أصحابنا و لما فى كتاب حريز عن أبى بصير عن الإمام أبى جعفر (ع):

(و افضل بين كل ركعتين من نوافلك بالتسليم)

«٢» و يستثنى من ذلك الوتر فلا كلام لهم فيه لما تقدم من أن الوتر عندنا ركعه واحده، و يستثنى من ذلك صلاه الأعرابى و استثنائها مبنى على مشروعيتها و دليلها منحصر بما رواه الشيخ فى المصباح عن زيد بن ثابت قال: (أتى رجل من الأعراب الى رسول الله (ص) فقال: بأبى أنت و أمى يا رسول الله إنا نكون فى البادية بعيداً من المدينه و لا نقدر أن نأتىك فى كل جمعه فدلنى على عمل فيه فضل صلاه الجمعه فقال (ص):

إذا كان ارتفاع النهار فصلّ ركعتين تقرأ فى الأولى سورة الحمد، و قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ سبع، و فى الثانية الحمد مره و قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ سبع فإذا سلمت فأقرأ آيه الكرسي سبع، ثم قم فصلّ ثمانى ركعات بتسليمتين و أقرأ فى كل ركعه منها الحمد مره و إذا جاء نصر الله

مره و قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ خمساً وعشرين مره فإذا فرغت من صلاه فقل سبحان الله رب العرش الكريم و لا حول و لا قوه إلا بالله العلي العظيم سبعين مره، فو الذي اصطفاني بالنبوه ما من مؤمن و لا مؤمنه يصلى هذه الصلاه يوم الجمعة إلا و أنا ضامن له الجنه و لا يقوم من مقامه حتى غفر له ذنوبه و لأبويه)

«٣» و لا بأس بالعمل بهذا الخبر و إن ضعف إسناده لاعتضاده بفتوى مشاهير الأصحاب و للشهره المصرح بها الفاضل الشارح فى الروضه و الصيمرى فى شرح الموجز.

و مما أستثنى من ذلك ركعه الاحتياط لو قدر زيادتها فى نفس الأمر و لعل تَرَكَ بعض أجلة الفقهاء استثناءها لكونها تابعه للفريضه و منزله منزله الجزء منها.

و استثنى من ذلك ما رواه الشيخ فى المصباح من أربع ركعات ليله الجمعة بتسليمه واحده و لا أعرف عاملاً بها عدا ما يحكى عن الموجز، و مما استثنى من ذلك ما عن ظاهر الصدوق من صلاه التسييح أربعاً بتسليمه واحده و هو خلاف ما نص عليه فى الفقيه و الهدايه على ما حكى، و يستثنى من ذلك صلاه العيد بغير خطبه فإنه حكى عن الاسكافى أنها أربع بتسليمه و سيجىء ما فيه بعون الله و تكليفه.

و استثنى من ذلك ما رواه الشيخ أيضاً فى محكى المصباح عن النبى (ص) فى ليله الجمعة صلاه إحدى عشر ركعه بتسليمه واحده و يقرأ فى كل ركعه الحمد و الإخلاص و المعوذتين مره مره، و يقول بعد الفراغ ساجداً لا حول و لا قوه إلا بالله العلي العظيم، و استثنى من ذلك ما حكى عن السيد ابن طاوس فى عمل أول

(١) وسائل الشيعة/ ج ٥/ باب ٤٢/ ص ٢٤٨/ روايه ٦٤٦١.

(٢) وسائل الشيعة/ المحدث الحر العاملي/ ج ٣/ ص ٤٦/ باب ١٥/ ح ٣.

(٣) وسائل الشيعة/ ج ٧/ باب ٣٩/ ص ٣٦٩/ روايه ٩٦٠٤.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ١٩

بتسليمه فى الأولى يقرأ الحمد مره و الإخلاص إحدى عشر مره، و فى الثانية الحمد مره و الإخلاص إحدى عشر مره و الجحد ثلاث مرات، و فى الثالثة الحمد مره و الإخلاص عشر مرات و اللَّهُ أَكْبَرُ التَّكَاثُرُ مره، و فى الرابعه يقرأ الحمد مره و الإخلاص خمساً و عشرين مره و آيه الكرسي ثلاث مرات.

و استثنى بما حكى عن الشهيد فى القواعد أنه قال ظاهر الصدوق أن صلاة التسيح أى صلاة جعفر بتسليمه. لكن لا يخفى أن استناد ذلك كله الى روايات مرسله و لم تثبت الشهره فى شىء منها حتى تكون لها جابره فيشكل تخصيص عموم الكليه و لذا ترك القوم استثناءها لعدم اشتهاها.

ثانيها: أن النوافل لا تنقص عن الركعتين من قيام أو جلوس إلا فى الوتر التى هى بعد الشفع فى صلاة الليل فإنها ركعه واحده من قيام.

ثالثها: قد حكى جماعه الإجماع على جواز الجلوس فى جميع النوافل كالتويره. و يدل عليه الحسن عن سهل بن الحسن أنه سأل أبا الحسن الأول (ع): (عن الرجل يصلى النافله قاعداً و ليس به عله فى سفر أو حضر قال (ع):

لا بأس)

«١» رابعها: يستحب القنوت فى النوافل كلها فى الركعه الثانيه منها قبل الركوع و بعد القراءه، و يدل عليه ما روى عن الإمام الصادق (ع):

(اقت فى كل ركعتين فريضه أو نافله)

«٢». و صحيح زراره عن أبى جعفر (ع):

(القنوت)

فى كل صلاه فى الركعه الثانيه)

«٣» و يعضد ذلك أنه هو المعروف بين الأصحاب، و لعموم ما ذكرنا يستفاد استحباب القنوت فى الوتر كما تدل عليه بعض الأخبار.

خامسها: يجوز قطع النوافل.

سادسها: تسقط عند قصر الصلاه الرباعيه نافلتها دون التى لا قصر فيها كالمغرب و الصبح للإجماع، و المشهور فى ركعه الوتيره أيضاً السقوط، بل عن السرائر الإجماع عليه و كذا عن الغنيه، و لما فى صحيح حذيفه بن منصور و عبد الله بن سنان و صحيحى أبى بصير و سيف التمار و غيرهما من قول الصادق (ع):

(الصلاه فى السفر ركعتان ليس قبلهما و لا بعدهما شىء)

«٤» و لا يعارضها ما فى خبر سدير من أنه (ع) قال:

(كان أبى يقضى فى السفر نوافل النهار بالليل)

«٥» لأحتمال أن المراد قضاء ما فاته فى الحضر، أو على استحباب

---

(١) وسائل الشيعه/ ج ٥/ باب ٤/ ص ٤٩٢/ روايه ٧١٤٣.

(٢) وسائل الشيعه/ ج ٦/ باب ١/ ص ٢٦٣/ روايه ٧٩٠٩.

(٣) وسائل الشيعه/ ج ٢/ باب ٣/ ص ٢٦٦/ روايه ٧٩٢٣.

(٤) وسائل الشيعه/ المحدث الحر العاملى/ م ٣/ ج ٢/ ص ٦٢/ باب ٢٢/ ح ٣، التهذيب/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٣٨، من لا يحضره الفقيه/ الشيخ الصدوق/ ج ١/ ص ١٤٤.

(٥) وسائل الشيعه/ المحدث الحر العاملى/ م ٣/ ج ٢/ باب ٢٢/ ح ٤، التهذيب/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٣٨، الاستبصار/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١١٢

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٢٠

القضاء، و لا ملازمه بين مشروعيه القضاء و مشروعيه الأداء إذ هو تابع لفوات سبب الأداء، و لذا وجب على الحائض قضاء الصوم مع عدم صحته منها.

كما لا يعارضها ما في رواية الفضل بن شاذان



من قول الإمام الرضا قال (ع):

(إنما صارت العتمه مقصوره و ليس تترك ركعتيها)

«١» لما ذكرناه من الإجماعين و الصحيح المذكور، و لما فى المحكى عن حديث رجاء من عدم فعل الرضا ع لها فى طريق خراسان فلا- التفات بعد هذا كله الى عموم إجماع الخلاف و الأمالى على عدم السقوط لأحتمال عدم شمولها للوتيره، و أن المراد بها نوافل الليل و هى الثمانى ركعات أو الاحدى عشره أو الثلاث عشره مع أن فى سند روايه الفضل من الكلام حيث اشتمل على ابن عبدوس و على بن محمد، لعدم النص على توثيقهما و أن اعتذر بأنهما من مشايخ الإجازة مع شذوذ العامل به، بل لا- يُعرَف غير الشيخ عامل به و قد أعرض عن ذلك فيما تأخر من كتبه على ما حكى. فلو فرض القصر للصلاه من جهه الخوف سقطت نافله المقصوره، و لو فرض الاتمام فى السفر لكونه سفر معصيه لم تسقط النافله، و لو كان مخيراً بين القصر و الإتمام كالمسافر فى أحد الأماكن الأربعة كانت النافله تابعه لإتمامه للصلاه.

سابعها: يقضى النوافل من فاتته فى أى ساعه شاء ليلاً أو نهاراً ما لم يخف أو تفتته الفريضة الحاضره، و إلا لقى الله تعالى مستخفاً متهاوناً مضيعاً لسنه رسوله، و ورد الأمر بالكفاره ممن لا- قدره له على القضاء و كل ذلك شاهد على فضلها. و نقل اتفاق الأصحاب على استحباب قضاء النوافل الرواتب و نقل إجماعهم على ذلك عن المعتمر و المنتهى و الروض و نقل اتفاق الأصحاب على أن تقضى نوافل النهار فى النهار و نوافل الليل فى الليل و يؤكد ذلك ما فى الصحيح الذى حكى عن ثقه الإسلام بإسناد عن معاويه

بن عمار عن أبي عبد الله (ع):

(اقض ما فاتك من صلاة النهار بالنهار و ما فاتك من صلاة الليل بالليل)

«٢» ثامنها: تكره النوافل المبتدأه بعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس و تصفى، عند استواء الشمس فى السماء إلى ان تزول، و بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، و لا تكره فى هذه الأوقات و لا فى غيرها قضاء النوافل و النوافل ذات الأسباب أو قضاء الصلاة أو نحو ذلك.

تاسعها: النوافل و إن وجبت بنذرٍ و نحوه لا يجب فيها الاستقبال فى حال المشى أو الركوب من غير فرق بين الحضر و السفر و من غير فرق بين تكبيره الإحرام أو غيرها و من غير فرق بين ركوبه المحل أو الطائره أو السياره و نحوها و بين ركوب البعير و الفرس و الحمار و نحوها، و بين كيفية الركوب و المشى المتعارفه و بين غيرها، و يجب الاستقبال فى النوافل حال الاستقرار على الأحوط.

---

(١) من لا يحضره الفقيه/ الشيخ القدوس/ ج ١/ ص ١٤٧، علل الشرائع/ الشيخ الصدوق/ ص ١١٧، وسائل الشيعه/ المحدث العاملى/ ج ٣/ ص ٧٠/ ح ٣/ باب ٢٩.

(٢) وسائل الشيعه/ ج ٤/ باب ٥٧/ ص ٢٧٦/ روايه ٥١٥١.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٢١

عاشرها: حكى عن الشيخ الطوسى دعوى الإجماع على أن ركعتى الفجر أفضل من الوتر، و قد ورد عن الإمام على (ع) فى قوله تعالى: **إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً** «١»

ركعتان تشهدهما ملائكة النهار و ملائكة الليل

«٢» إلا أن الأخبار الكثيره تدل على أن المراد بقرآن الفجر هو صلاة الفجر الواجبه.

## شروط الصلاة

و يشترط فى الصلاة شروط:

---

(١) سورة الأسراء- آيه (٧٨).

(٢) وسائل الشيعه/ ج ٤/ باب ١٣/ ص ٥٢/ روايه ٤٤٩١.



الأول: الطهاره من الحدث الأكبر والأصغر للإجماع وللأخبار الكثيره.

الثانى: الطهاره من الخبث لمسجد الجبهه، فلو صلى على النجس سواء كانت نجاسته متعديه أو لا كانت فاسده، و حكى عدم الخلاف فى ذلك عن مشاهير العلماء، وقد استدل عليه بموثقه عمار عن الإمام الصادق (ع) عن الموضع القدر يكون فى البيت أو غيره فلا يصيبه الشمس و لكن قد يبس الموضع القدر قال (ع):

(لا يصلى فيه و أعلم الموضع حتى تغسله)

«١» الثالث: طهاره الثوب و البدن من النجاسات ساتراً كان الثوب أو غير ساتر، و قد حكى الاجماع على ذلك فى المعتبر كما حكى الشهره على أنه لا- فرق بين القليل من النجاسه أو كثيرها للأحاديث المطلقه الداله على وجوب الإزاله من غير تفصيل، و لصحيحه عبد الرحمن بن أبى عبد الله قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يصلى و فى ثوبه عذره من إنسان أو سنور أو كلب فقال (ع):

(إن كان لم يعلم فلا يعيد)

( «٢» و لا- يخفى أنه يعلم الحكم فى باقى النجاسات بالأولويه و مثلها ورد فى الدم و المنى و مقتضى إطلاقها عدم الإعاده فى الوقت و خارجه. و يستثنى من ذلك أمور:

أحدها: الشىء الذى لم يعلم نجاسته كما لو لم يدّر أنه وقع عليه ماء أو بول أو فضله حيوان له نفس سائله أو ليس له نفس سائله كالخنفساء أو شك فى نفس الحيوان عن قصور لا- عن تقصير كأن وقع عليه دم حيه و لكن لا يدري أن الحيه لها نفس سائله حتى يكون الدم نجساً أو ليس لها ذلك فيكون طاهراً فإنه يبنى على ذلك على الطهاره لقاعدتها.

ثانيها:

الجورب و التكه و نحوه مما لا تتم الصلاة به حال كونه منفرداً أى لا يصح إيقاع الرجل فى حال الاختيار صلاته به منفرداً لعدم تحقق الستر به و لو تنجس بغير الدم كالخف و النعل و الخاتم و الخللخال و المنطقه و السيف و السكين، و كذا العمامه بهيئتها كالقلنسوه فإن المراد بما لا تتم الصلاة به إنما هو ما لا تتم الصلاة به من كونه باقياً على حالته و هيئته من دون تغيير و تبديل، فإنه يجوز الصلاة فيه و لو تنجس و لأنه يكون فى مثل ذلك حاملاً للنجاسه للموثق عن زراره عن أحدهما «٣» (ع) قال:

(كل ما كان لا يجوز فيه الصلاة وحده فلا بأس بأن يكون عليه الشئ ء مثل القلنسوه و التكه و الجورب)

«٤»، و فى الصحيح عن حماد عن من أخبره عن الإمام أبى عبد الله (ع) فى الرجل يصلى فى الخف الذى أصابه قدر فقال (ع):

(إذا كان ما لا تتم الصلاة فيه فلا بأس)

«٥»، و قد أجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنه لأنه لا يروى إلا عن الثقات، و لا فرق فى ذلك بين كونه من الملابس أم لا و لا فى الملابس بين كونها فى محلها أولاً.

---

(١) أعلم الموضوع: أى ضع عليه علامه.

(٢) وسائل الشيعة/ ج ٣/ باب ٤٠/ ص ٤٧٥/ روايه ٤٢١٨.

(٣) أحدهما أى الإمام الباقر أو الإمام الصادق (عليهما السلام).

(٤) وسائل الشيعة/ ج ٣/ باب ٣١/ ص ٤٥٥/ روايه ٤١٦٠.

(٥) البحار/ ج ٨٣/ ص ٢٦٢/ روايه ١٤/ باب ٦.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٢٣

ثالثها: دم القروح و الجروح فإنه لو كانت على الثوب أو البدن فلا تفسد الصلاة بها، و قد نقل عدم الخلاف

فى ذلك، و يدل عليه أخبار كثيرة منها صحيحه ليث المرادى، (قال: قلت لأبى عبد الله (ع)، الرجل يكون به الدماميل و القروح فجلده و ثيابه مملوءه دمًا و قيحًا، فقال (ع):

يصلى فى ثيابه و لا يغسلها و لا شىء عليه)

«١»، و هذه الصحيحه مع ما مثلها من الأخبار تدل على العفو عن ذلك الى أن يبرأ الجرح و القرحة، و يدل عليه ما فى موثقه سماعه

(إذا كان بالرجل جرح فأصاب ثوبه من دمه فلا يغسل حتى يبرأ أو ينقطع الدم)

«٢» كما أنها تدل على العفو سواء شقت إزالته أم لا و سواء كان له فتره ينقطع فيها أم لا، و نقل عن الشيخ الإجماع على عدم وجوب العصب للجرح و تقليل الدم، بل يصلى كيف كان و إن سال و تفاحش، و يدل عليه ما فى صحيح مسلم من قوله:

(و إن كانت الدماء تسيل)

«٣» و عموم الأخبار و إطلاقها يدل على العفو لو تعدى الدم عن محل الضروره فى الثوب و البدن بأن أصاب الطاهر من ثوبه و السليم من بدنه أو ما وضع عليه من الضمادات كما هو ظاهر صحيحه ليث المذكوره، ثم أن هذا الدم لو أصاب إنساناً آخر وجب التطهير منه لأن الحكم خلاف القاعده فيقتصر على محله، ثم أنها تدل على العفو من دم البواسير لشمول الأدله له دون دم الرعاف للأدله الداله على التطهير منه. و إذا شك فى دم أنه من القروح و الجروح فالأصل العفو عنه لأنه شك فى وجوب التطهير منه، و الأصل البراءه كما حققناه فى الشك فى المانع فى مبحث اللباس المشكوك.

رابعها: الدم الذى دون الدرهم البغلى، و نقل إجماع الفرقه عليه و

يدل عليه صحيحه عبد الله بن يعفور قال: (قلت لأبي عبد الله (ع): ما تقول في دم البراغيث، قال (ع):

ليس به بأس

، قال: قلت أنه يكثر و يتفاحش، قال (ع):

و إن كثر

، قال: قلت فالرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فينسى أن يغسله فيصلى ثم يذكر بعد ما صلى أ يعيد صلاته؟ قال (ع)

يغسله و لا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله و يعيد الصلاة)

«٤»، ثم انه لا فرق في العفو بين أن يكون دم نفسه أو دم غيره لعموم الأدله، و الظاهر أنّ المراد مقدار الدرهم سعه و أن مقدارها هو مقدار أخصم الراحه و الأخصم هو ما دخل من باطن الراحه و لم يصب الأرض و يستثنى من هذا الأمر الرابع الدماء الثلاثه، دم الحيض و الاستحاضه و النفاس فإنها لا- يعفى عن كثيرها و لا قليلها في الصلاة و لكن لم نظفر بدليل على ذلك تظمن له النفس، نعم حكى الإجماع على ذلك عن الغنيه و عن السرائر نفى الخلاف عنه و عن المعتمر نسبه القول به للأصحاب، و استدل له بما رواه سوره بن كليب عن الصادق (ع) عن الحائض قال:

(تغسل ما أصاب ثوبها)

«٥»

---

(١) وسائل الشيعه/ ج ٣/ باب ٢٢/ ص ٤٣٤/ روايه ٤٠٨٥.

(٢) وسائل الشيعه/ ج ٣/ باب ٢٢/ ص ٤٣٥/ روايه ٤٠٨٧.

(٣) وسائل الشيعه/ ج ٣/ باب ٢٢/ ص ٤٣٤/ روايه ٤٠٨٤.

(٤) وسائل الشيعه/ ج ٣/ باب ٢٠/ ص ٤٣٠/ روايه ٤٠٧١.

(٥) وسائل الشيعه/ ج ٣/ باب ٢٨/ ص ٤٤٩/ روايه ٤١٣٨.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٢٤

و روايه أبي سعيد عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع):





من دم لا تبصره إلا دم الحيض فإن قليله و كثيره فى الثوب إن رآه و إن لم يره سواء)

«١»، و ضعفهما دلالةً و سنداً منجبر بعمل الأصحاب. و أما دم النفاس و الاستحاضه المشهور إلحاقهما بدم الحيض فى عدم العفو، و عن جامع المقاصد أنه عليه الأصحاب و عن السرائر نفى الخلاف عنه و فى الغنيه و المختلف الإجماع و يحكى عن علم الهدى فى الانتصار التردد فى إلحاق دم النفاس بالحيض، فالعمده هى الاجماع.

و يستثنى من ذلك أيضاً دم نجس العين كدم الكلب و الخنزير و الكافر الجاحد، و حكى عن المحقق أنه ألحق بعض فقهاء العجم من دم الكلب و الخنزير و لم يعطنا العله، و عن ابن إدريس منعه مدعياً أنه خلاف إجماع الإماميه و الحق مع المحقق فى أن أدله العفو تشملها لأن نجاسه العين ليست نجاسه أخرى لطبيعته أخرى غير نجاسه الدم بل هى عينها. يستثنى من ذلك المحمول، و ينبغى التنبيه على أمور:

الأول: أن مورد الروايات و إن كان هو الثوب إلا أنه بضميمه عدم الفصل يتم المطلوب و محكى فى المنتهى لا فرق بين الثوب و البدن و أسنده الأصحاب، و حكى الإجماع عن الانتصار و يشهد لذلك روايه المثنى بن عبد السلام عن أبى عبد الله (ع) قلت: (حككت جلدى فخرج منه الدم فقال (ع)

إن اجتمع منه قدر حمصه فأغسله و إلا فلا)

«٢» الثانى: إذا أصاب الدم المعفو عنه وجهى الثوب فإن كان فى التفشى فهو دم واحد و إلا فدمان و على ذلك نقل قوله جماعه من الأصحاب.

الثالث: لو أصاب الدم المعفو عنه شيئاً رطباً ففى انسحاب العفو عنه، كلام الظاهر هو انسحاب العفو عنه

لشمول أدله العفو له.

الرابع: لو أزال عين الدم المعفو عنه بما لا يطهره فالظاهر بقاء العفو.

الخامس: لا- يشترط العفو بمسقه الإزالة و لا- يجب عصب موضع الدم و لا- منعه و لا- تغيير الثوب و لا بالبرء و لا بالاندمال و الانقطاع لإطلاق صحيحه ليث المتقدمه، نعم مع برئه لو خرج الدم بآله فلا يعفى عنه.

---

(١) وسائل الشيعه/ ج ٣/ باب ٢١/ ص ٤٣٢/ روايه ٤٠٧٩.

(٢) وسائل الشيعه/ ج ٣/ باب ٢٠/ ص ٤٣٠/ روايه ٤٠٧٥.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٢٥

السادس: لو اشتبه الدم المعفو عنه بغيره فإنه يكون الشك بدويًا فأصله الطهاره من ذلك الدم جاريه، كما لو اشتبه الماء بالبول بل استصحاب عدم الإصابه بالدم الغير المعفو عنه و أصله البراءه من المانع، و لو شك في انه أقل من الدرهم، فالأصل عدم الزياده على الدرهم.

السابع: ذكر بعضهم أنه لو أدخل دمًا نجسًا أو نحوه من النجاسات تحت جلده وجب عليه إعادة كل صلاه صلاها فيه، و لا يخفى ما فيه فإن الأدله لا تدل إلا على تطهير ظواهر البدن و أما البواطن فليس في الأدله ما يقتضى وجوب التطهير من النجاسات.

الثامن: إذا ألحق جسمه بشيء نجس كما لو بدلت عينه بعين ميت أو جعلت له يد ميت أو جبر عظمه بعظم نجس و مثله لو جعل له شعر ميت، نسب الى جماعه من الأصحاب وجوب القلع ما لم يلزم الضرر و الجرح لأنه صلى في النجس. و فيه أنه إذا أصبح جزء من البدن كجزئيه دمه فالأدله المانعه عن الصلاه في النجس لم يعلم شمولها لمثل ذلك، فالأصل يقتضى الجواز كما حققناه في اللباس المشكوك و يؤيد ذلك ما رواه الحسين

بن زراره عن أبي عبد الله (ع) (أنه سأله عن الرجل يسقط سنه منه فيدخل سن الميت مكانه، قال (ع): لا بأس) «١»

التاسع: لو أصاب هذا الدم المعفو عنه نجاسه أخرى فلا يعفى عنها تبعاً له، وكذا المتنجس به لعدم شمول أدله العفو لهما.

العاشر: الدم و النجاسه فى المحمول فإنه تصح الصلاه لو كان حاملاً ثوباً متنجساً بالدم أو آله نجسه لأن الأدله دلت على عدم الصلاه فى النجاسه و فى الذهب.

الحادى عشر: أن الدم المتفرق إن كان عند جمعه أقل من الدرهم فهو معفو عنه نظير المتجمع، و استدل على ذلك بإطلاق أخبار الباب و بالصحيح الذى رواه زياد بن أبى الجلال عن عبد الله بن يعفور قلت لأبى عبد الله (ع): (الرجل يصلى و فى ثوبه نقط الدم ينسى أن يغسله، فيصلى ثم يذكر، قال (ع): يغسله و لا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله و يعيد صلاته) «٢»

و يستثنى من ذلك دم البراغيث و السمك و البق و كل ما ليس له نفس سائله و لم يكن نجس العين لما دل على طهاره ما لا نفس له من الإجماع المنقول و ما فى الأخبار كموثقه حفص بن غياث النخعى المرويه فى باب / ٣٥ النجاسات من قوله (ع): (لا يفسد الماء إلا ما كان له نفس سائله) «٣» و كموثق عمار من قوله (ع): (كل ما ليس له دم فلا بأس) «٤»

و يستثنى من ذلك النجاسه التى فى لباسه أو بدنه و لكنه لم يعلم بها إلا بعد صلاته كما فى صحيحه عبد الرحمن المتقدمه، و صحيح الجعفرى عن الإمام أبى جعفر (ع) قال فى الدم يكون فى الثوب:

(إن كان أقل من الدرهم و كان رآه فلم يغسله حتى صلى فليعد صلاته، و إن لم يكن رآه حتى صلى فلا يعيد صلاته) «٥»

(١) وسائل الشيعة/ ج ٤ / باب ٣١ / ص ٤١٧ / روايه ٥٥٧٩.

(٢) وسائل الشيعة/ ج ٣ / باب ٢٠ / ص ٤٣٠ / روايه ٤٠٧١.

(٣) وسائل الشيعة/ ج ١ / باب ١٠ / ص ٢٤٢ / روايه ٦٢٦.

(٤) وسائل الشيعة/ ج ١ / باب ١٧ / ص ١٨٥ / روايه ٤٦٧.

(٥) وسائل الشيعة/ ج ٣ / باب ٢٠ / ص ٤٣٠ / روايه ٤٠٧٢.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٢٦

و تدل على ذلك أخبار النسيان للنجاسه فإنها تدل على الإعادة، و النسيان للنجاسه إنما يكون بعد العلم بها كما في موثقه سماعه عن الرجل يرى بثوبه دم فينسى أن يغسله حتى يصلى قال (ع): (يعيد صلاته) «١».

و هذه الأخبار مطلقة تقتضى الإعادة حتى لو تذكر في أثناء الصلاه، نعم لو صلى بالنجاسه مع الجهل بالحكم كأن صلى بالخمير مع جهله بأن الخمير نجس أو جهل بالشرطيه كأن يعلم بأن الخمير حرام و لكنه يجهل بمانعيته للصلاه فعليه الإعادة عن تقصير لأنه ليس بمعذور و كذا لو نسي، لأن النسيان لا يرفع الحكم.

و يستثنى من ذلك الثوب النجس الذى يضطر للبسه لبردٍ أو لسترٍ أو نحو ذلك و لم يكن عنده غيره فلا إشكال فى صحه الصلاه فيه و لا يجب عليه الإعادة و لا القضاء.

أما مع عدم الاضطرار الى لبسه مع أنه ليس له سواه فإنه يصلى فيه لصحيح الحلبي قال سألت الإمام أبا عبد الله (ع) عن رجلٍ أجنب فى ثوبه و ليس معه ثوب غيره قال (ع): (يصلى فيه فإذا وجد الماء يغسله) «٢»، و مثله صحيح عبد الرحمن عن أبي عبد

اللّه (ع) فى الثوب الذى يجنب فيه و مثله صحيح ابن جعفر عن رجلٍ عريان و حضرت الصلاة فأصاب ثوباً نصفه دم أو كله دم، يصلى فيه أو يصلى عرياناً؟ قال (ع): (إن وجد ماء غسله، و إن لم يجد ماء يصلى فيه و لا يصلى عرياناً) «٣»

و هذه النصوص يجب ترجيحها على معارضها لكثرتها و صحتها و صراحتها مع أن معارضها لم يكن بهذه الكثرة و الصحة و الصراحة.

#### الشرط الرابع: الوقت

أنّ الوقت شرط للصلوات الخمس بإجماع المسلمين بل هو من ضروريات الدين. و الوقت هو مقدار من الزمن مفروض للعمل، و جمعه أوقات، و جعل بعضهم عنوان هذا الشرط المواقيت و هو جمع لميقات، و الميقات عبارة عن الوقت المضروب للعمل أو للمكان، فكل شىء قدرت له زمن أو مكاناً كان ذلك الزمان و المكان ميقاتاً و من ذلك يقال إن الزوال ميقات لصلاة الظهر، و منه ان الأهلـه مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ و منه موقيت للحج و هى الأماكن المعروفة التى يحرم الناس منها للحج. و التوقيت التحديد للوقت تقول وقته ليوم الجمعة إذا أجّلتـه له، و يقال وقت الشىء إذا بين حده، و ادعى بعضهم إن استعمال الميقات فى المكان مجازاً تشبيهاً للمكان المعين للعمل بالزمان المعين للعمل فى كونه مقداراً للعمل مثل الوقت. و الموقّت هو نفس العمل الذى وقّت بزمان معين اسم مفعول من وقّت كما فى قوله تعالى إِنَّ الصّلاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَّوْقُوتاً «٤» أى كتبت عليهم موقته بوقت معين، و الحاصل أن الوقت يطلق على

---

(١) وسائل الشيعه/ ج ٣/ باب ٤٢/ ص ٤٨٠/ روايه ٤٢٣٢.

(٢) وسائل الشيعه/ ج ٣/ باب ٤٥/ ص ٤٨٤/ روايه ٤٢٤٠.

(٣) وسائل

الزمن المخصوص للعمل، و يطلق على نفس العمل (موقت) اسم مفعول، و يطلق على الذى قيد العمل بذلك الزمن موقت فوقت فعل جعلى مأخوذ من وقت، و اسم فاعله موقت، و اسم مفعوله موقت كما هو الشأن فى كل الأفعال الرباعيه المشدده الوسط مثل قدس و نحوها. و استشكل بعضهم فى جعل الوقت شرطاً مع كونه من الأسباب. و جوابه إن الوقت يصير سبباً بالنظر الى التكليف بالصلاه و شرطاً بالنظر الى توقف صحتها عليه.

## الوقت للعمل الواجب

### اشاره

الوقت للواجب يتصور على أنحاء ثلاثه:

الأول: قد يكون أقل من الواجب و أنقص منه و هو محال عقلاً لأن الظرف لا يكون أقل من المظروف.

الثانى: قد يكون مساوياً له و هو ممكن و واقع فى الشرع كصوم شهر رمضان و الحج و يسمى الواجب حينئذ فورياً لأنه فور دخول الوقت يجب العمل.

الثالث: قد يكون أزيد من الواجب بحيث يمكن وقوع الواجب عدة مرات فيه و قد أحاله بعض الأصوليين قائلين أن الأوامر الداله على وجوب العمل فى الوقت الموسع تحمل على أن المراد هو أول الوقت أو آخره على اختلافٍ فى ذلك منهم و الأصح كما حققناه فى الأصول هو إمكانه و وقوعه شرعاً.

## الصلوات اليوميه وقتها موسع

### اشاره

و من القسم الثالث الصلوات اليوميه الخمس فإنها من الواجبات الموسعه التى جعل الله لها وقتاً موسعاً لا يسوغ للمكلف تقديمها عليه و لا تأخيرها عنه اختياراً بإجماع المسلمين بل بضروره الدين عدا ما ينسب لابن عباس و الشعبى و الحسن البصرى من إنهم جوزوا افتتاح صلاه الظهر للمسافر قبل الزوال بقليل و هذا الخلاف منهم إن صح فإنه انقضى و اجمع المسلمون بعده على خلافه فلا- تعويل عليه حتى أصبح من ضروريات الدين عدم الجواز. و يدل على ذلك صحيحه زراره قال: (قلت لأبى جعفر (ع) أخبرنى عما فرض الله من الصلاه قال: خمس صلوات فى الليل و النهار، قلت: هل سماهن الله عزّ و جلّ و بينهن فى كتابه، قال (ع): نعم)، قال الله لنبية (ص): **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِتُدْلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى عَسَقِ اللَّيْلِ** «١» و دلوكها زوالها ففى ما بين دلوك الشمس الى عسق الليل أربع صلوات سماهن الله و بينهن و وقتهنّ، و عسق الليل انتصافه، ثم قال

تعالى وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً «٢»، فهذا الخامس، وقال تعالى

(١) سورة الأسراء- آية (٧٨).

(٢) سورة الأسراء- آية (٧٨).

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٢٨

فى ذلك وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ «١» طرفاه المغرب و الغداه، وَ زُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ وَ هى صلاه العشاء الآخره، و قال تعالى حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَ هى صلاه الظهر «٢» (و هى أول صلاه صلاها رسول الله (ص)) «٣» و هى وسط صلاتين بالنهار، صلاه الغداه و صلاه العصر.

### أوقات الصلوات الخمس

إن صلاه الظهر يمتد وقتها من زوال الشمس الى ما قبل الغروب بمقدار ما يؤدي به صلاه العصر، و صلاه العصر يمتد وقتها من بعد الزوال بمقدار ما يؤدي به الظهر الى المغرب، و صلاه المغرب يمتد وقتها من الغروب الى ما قبل منتصف الليل بمقدار ما يؤدي به العشاء و العشاء يمتد وقتها من بعد زمن صلاه المغرب بمقدار ما يؤدي به

(١) سورة هود- آية (١١٤).

(٢) وسائل الشيعه/ الحر العاملى/ ج ٣/ ص ١١٤/ ح ١/ باب وجوب المحافظه على الصلاه الوسطى/ من لا يحضره الفقيه/ الصدوق/ ج ١/ ص ٦٣.

(٣) وسائل الشيعه/ الحر العاملى/ ج ٣/ ص ١١٤/ ح ١/ باب وجوب المحافظه على الصلاه الوسطى، الفروع/ الكليني/ ج ١/ ص ١١٤، التهذيب/ الطوسى/ ج ١/ ص ٢٤٤.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٢٩

صلاه المغرب الى منتصف الليل و صلاه الفجر يمتد وقتها من طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس. و يدل على ذلك روايه داود بن فرقد التى رواها الشيخ الطوسى (قدس سره) بإسناده عن سعد عن أحمد بن محمد بن عيسى و موسى بن جعفر عن عبد

اللّٰه الصلّت عن الحسن بن علي بن فضال عن داود بن فرقد أبي يزيد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله (ع) قال: (إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضي مقدار ما يصلي المصلي أربع ركعات، فإذا مضى مقدار ذلك فقد دخل وقت الظهر، والعصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلي أربع ركعات، فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر وبقى وقت العصر حتى تغيب الشمس) «١» وإذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتى يمضي مقدار ما يصلي المصلي ثلاث ركعات فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلي المصلي أربع ركعات فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب وبقى وقت العشاء الآخرة إلى انتصاف الليل وهذه الرواية وإن كانت ضعيفة السند لإرسالها إلا أنها صحيحة إلى الحسن بن فضال وبنو فضال ممن أمرنا بأخذ رواياتهم وكتبهم كما ذكره المرحوم عبد الكريم القمي قال المامقاني (أنها منجبره بالشهر العظيمه والإجماعات المنقوله وذلك لكشف عملهم بها ثبوتها عندهم). ويدل على ذلك موثقه معاويه بن وهب عن أبي عبد الله (ع) قال: (أتى جبرائيل (ع) رسول الله (ص) بمواقيت الصلاه فأتاه حين زالت الشمس فأمره فصلي الظهر، ثم أتاه حين زاد الظل قامه فأمره فصلي العصر، ثم أتاه حين غربت الشمس فأمره فصلي المغرب، ثم أتاه حين سقط الشفق فأمره فصلي العشاء، ثم أتاه حين طلوع الفجر، فأمره فصلي الصبح، ثم أتاه من الغد حين زاد في الظل قامه فأمره فصلي الظهر، ثم أتاه حين زاد من الظل قامتان فصلي



العصر ثم أتاه حين غربت الشمس فصلى المغرب، ثم أتاه حين ذهب ثلث من الليل فأمره فصلى العشاء ثم أتاه حين نور الصبح فأمره فصلى الصبح، ثم قال و ما بينهما وقت) ( «٢» و إنما نقلنا هذه الموثقه لدلالاتها على اصل المطلب. و مما يدل على أن صلاه الفجر ما ذكرناه هو صحيحه زراره عن الباقر (ع) قال: (وقت صلاه الغداه ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس) ( «٣» قيل و فى طريق هذا الخبر موسى بن بكر لكن لما كان الراوى عنه عبد الله بن مغيره و هو من أصحاب الإجماع كانت الروايه معتبره مع عمل المشهور بها.

و الحاصل أنه لا- خلاف بينهم فى امتداد أوقات الصلاه اليوميه المضروبه لها و زيادتها على ما يسع تأديتها غير إن جماعه من المخالفين أحالوا جواز التوسع فى الوقت لما زعموا من خروج الواجب بذلك عن الوجوب، و هذا القول قد ردّ مفصلاً فى الأصول فى مبحث

---

(١) وسائل الشيعه/ الحر العاملى/ ج ٣/ ص ٩٢/ ح ٧/ باب ٤ اذا زالت الشمس، التهذيب/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٤٠، الاستبصار/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٣٢.

(٢) وسائل الشيعه/ الحر العاملى/ ج ٣/ ص ١١٥/ ح ٥/ باب أوقات الصلوات الخمس، التهذيب/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٤٠، الاستبصار/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٣٣.

(٣) التهذيب/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٤٣، الاستبصار/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٤٠، وسائل الشيعه/ المحدث الحر العاملى/ ج ٣/ ص ١٥٢/ ح ٦/ باب ٢٦.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٣٠

الواجب المخير و الموسع و يكفى فى الرد عليهم ظاهر الخطابات الداله على توسعه أوقاتها المتقدمه.

**انقسام الوقت لكل صلاه الى قسمين وقت فضيله و وقت أجزاء**

**اشاره**

أعلم بعد ما

ذكرنا أن لكل صلاةٍ من الصلوات الخمس اليومية وقتاً واسعاً فذلك الوقت لكل واحد منهما. المشهور إنه ينقسم الى قسمين يسمى الأول منهما وقت فضيله، و يسمى الثاني منهما وقت أجزاء و وقت رفاهيه، أما وقت الفضيله فهو من أول دخول الوقت الى مقدار خاص سيجىء بيانه. و أما وقت الأجزاء هو ما بعد وقت الفضيله بمعنى أن الإنسان لو أخر الصلاة عن وقت فضيلتها كانت مجزيه له و ممتلئاً بها لربه، و بعضهم ذهب الى أن ما بعد وقت الفضيله هو وقت المضطر بمعنى أن الصلاة لا تؤخر عن وقت الفضيله إلّا للضرورة كالحيض الى أن تطهر المرأة و كالجنون و كالإغماء الى أن يفيق المرء و كالكفر الى أن يسلم و كالصبي الى أن يبلغ أو تؤخر الصلاة عنه للعذر كالسفر و المرض و المطر و العمل الذى لو تركه و اشتغل بغيره كالصلاه يتضرر ديناً و دنياً فإنه مع هذه الأمور يصح منه تأخير الصلاة للوقت الثانى و إلا استحق اللوم و التعنيف للتأخير عن الوقت الأول.

و الأصح هو القول الأول من أن الوقت ينقسم الى قسمين: وقت فضيله و وقت اجزاء و امتثال، و يدل على ذلك ما رواه فى الكافى فى صحيحه معاويه بن عمار قال أبو عبد الله (ع): (لكل صلاة وقتان أول الوقت أفضلهما) «١»، و ما فى صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله (ع) قال: (لكل صلاة وقتان و أول الوقتين أفضلهما) «٢»، و الموثق عن قتيبه الأعشى عن أبى عبد الله (ع): (أن فضل الوقت الأول على الآخر كفضل الآخرة على الدنيا) «٣»، المعتضده هذه الأخبار المعتبره بالإجماعات المنقوله عن السرائر و الغنيه و الرياض

و بإطلاقات الكتاب و السنه كقوله تعالى أقيم الصلاة لتدلوك الشمس إلى غسق الليل «٤» و المراد بالدلوك هو الزوال، و المراد بغسق الليل هو انتصاف الليل، كما فى بعض الروايات فإنه يدل على أن الإنسان مخير فى هذا الوقت الواسع إذ ليس المراد إيقاعها فى جميع أجزاء الزمان على سبيل الجمع إجماعاً و للعسر و الحرج و اختلال النظام فتعين التخير فى أداء الصلاة، و التخير فى

---

(١) وسائل الشيعه/ المحدث الحر العاملى/ ج ٣/ ص ٨٩/ ح ١١/ باب استحباب الصلاة فى أول الوقت، الكافى/ المحدث الكلىنى/ ج ١/ ص ٧٦، التهذيب/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٢٤، الاستبصار ج ١ ص ١٢٤.

(٢) وسائل الشيعه/ المحدث العاملى/ ج ٣/ ص ٨٧/ ح ٤/ باب استحباب الصلاة فى أول الوقت/ التهذيب/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١١٤، الاستبصار/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٤١.

(٣) وسائل الشيعه/ المحدث الحر العاملى/ ج ٣/ ص ٨٩/ ح ١٥/ باب استحباب الصلاة فى اول الوقت/ التهذيب/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٤٤، الاستبصار/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٤١.

(٤) سورة الإسراء/ الآيه ٧٨.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٣١

أجزاء الوقت و هو يقتضى الأجزاء لا أنه يكون للضرورة و الاعتذار و عن ابن البراج عن بعض أصحابنا القول بأن للمغرب وقتاً واحداً مستنداً عليه ببعض الأخبار، و لا يخفى ما فيه فإنها قد حملت على المبالغه فى تأكيد استحباب المبادره فى المغرب لقوه الطائفه الأولى و يرشد الى ما ذهبنا إليه من أن للصلوات الخمس أوقاتاً معلومه من دون فرق فيها بين حالتى الاختيار و الاضطرار أو العذر فى تركها أول الوقت منها قول أبى جعفر (ع) فى

(أن من الأشياء أشياء موسعه و أشياء مضيقه، فالصلاه مما وسع فيه. تقدم مرّه و تؤخر مره أخرى)

«١»، و يعضد ذلك أيضاً ما دل من الروايات على أفضليه أول الوقتين و الترغيب فيه منها صحيح ابن سنان عن الصادق (ع):

(لكل صلاه وقتان و أول الوقتين أفضلهما)

«٢» فإن الحكم بأفضليه العمل في أول الوقت يقتضى أجزاء المفضول في حق المختار لكون الأفضليه مختصه به دون المعذور فإن عذره يمنعه عن إدراك الوقت الأول

(و ما غلب الله عليه فالله أولى بالعذر)

فلا معنى للترغيب الى العمل فيه، و بعبارة أخرى أن المفهوم من الأفضليه جواز التأخير من دون معصيه و إلا لكان بيان المنع من التأخير لا الحكم بمفضوليته الوقت الأخير.

و لا يعارض ذلك ما ورد من الأخبار الناهيه عن جعل آخر الوقتين وقتاً إلا من عذر كما في صحيح ابن سنان من قوله (ع):

(لكل صلاه وقتان و أول الوقتين أفضلهما، و لا ينبغي تأخير ذلك عمداً، و لكنه وقت من شغل أو نسي أو سها أو نام، و ليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا من عذر أو عله)

«٣» الى غير لك من الروايات الجاربه هذا المجرى و المستفاد من قوله (ع) مجموعهما، هو ذلك. و وجه عدم المعارضه هو أنها تحمل على الكراهه للتأخير لظهور الطائفه الأولى في عدم وجوب التقييد بالوقت الأول و للشهره في الطائفه الأولى و الموافقه للكتاب المجيد كما تقدم.

## أوقات الفرائض الخمسه

### الظهر

إن وقت الظهر هو زوال الشمس اى أن يبقى من الغروب مقدار أداء صلاه العصر لما في صحيح عبيد بن زراره عن أبي عبد الله (ع):

(إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر

(٢) وسائل الشيعه / ج ٤ / باب ٣ / ص ١١٩ / روايه ٤٦٧٥.

(٣) وسائل الشيعه / المحدث الحر العاملى / ج ٣ / ص ٨٧ / ح ٤ / باب استحباب الصلاه فى أول وقتها، التهذيب / الشيخ الطوسى / ج ١ / ص ١٤٤، الاستبصار / الشيخ الطوسى / ج ١ / ص ١٤١.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٣٢

و العصر جميعاً إلا أن هذه قبل هذه، ثم أنت فى وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس)

«١» يجمع المسلمون و لصحيح زراره عن أبى جعفر

(إذا زالت الشمس دخل الوقتان)

«٢» و آخر وقت الفضيله أن يصير ظل كل شىء مثله للشهره الجابره بما فى موثق زراره عن أبى عبد الله (ع) قال:

(إذا كان ظلك مثلك فصل الظهر)

«٣» و حملها المشهور على وقت الفضيله، و الأخبار فى ذلك مختلفه فى التحديد بالقامه و الذراع و القدم و من اختلافهما فهم الأصحاب أنها لبيان مراتب الفضيله.

و التحقيق أن المراد بها واحد هو ظل المثل فإن ظل المثل بعد الزوال يختلف باختلاف البلدان و الأزمان فقد يكون فى بعضها قدر قامه و قد يكون قدر قدم أو ذراع.

و آخر وقت الإجزاء و الرفاهيه يمتد الى أن يبقى من الغروب مقدار أداء العصر، لما فى مرسل ابن فرقد عن أبى عبد الله (ع) قال:

(إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضى مقدار ما يصلى المصلى أربع ركعات، فإذا مضى مقدار ذلك فقد دخل وقت الظهر و العصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلى المصلى أربع ركعات، فإذا بقى مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر، و بقى وقت العصر حتى تغيب الشمس)

«٤» و إذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتى يمضى مقدار ما يصلى المصلى ثلاث

ركعات فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلى المصلى أربع ركعات وإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب وبقي وقت العشاء الآخر الى انتصاف الليل، و أما ما ورد عن الصادق (ع) من السؤال عن وقت الظهر، فقال:

(بعد الزوال بقدوم إلا فى يوم الجمعة أو فى سفر فإن وقتها حين تزول)

«٥» فهو محمول على التأخير لأجل النافله.

## العصر

وقت العصر الفراغ من الظهر بإجماع الإماميه الى الغروب، و لما فى صحيح زراره عن أبى جعفر (ع):

(إذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر و العصر، و إذا غابت الشمس دخل

---

(١) وسائل الشيعه/ المحدث الحر العاملى/ ج ٣/ ص ٩٢/ ح ٥، التهذيب/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٤٠، الاستبصار/ الشيخ الطوسى/ ح ١/ ص ١٢٥، من لا يحضره فقيه/ الشيخ الصدوق/ ج ١/ ص ٧١.

(٢) من لا يحضره فقيه/ الشيخ الصدوق/ ج ١/ ص ٧١، التهذيب/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٣٩، وسائل الشيعه/ المحدث الحر العاملى/ ج ٣/ ص ٩١/ ح ١/ باب ٤.

(٣) وسائل الشيعه/ المحدث الحر العاملى/ ج ٣/ ص ١٠٩/ ح ٣٣/ باب ٨.

(٤) التهذيب/ الشيخ الصدوق/ ج ١/ ص ١٤٠، الاستبصار/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٣٢، وسائل الشيعه/ المحدث الحر العاملى/ ج ٣/ ص ٩٢/ ح ٧.

(٥) التهذيب/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٣٩، الاستبصار/ الشيخ الطوسى/ ج ١/ ص ١٢٥، وسائل الشيعه/ المحدث الحر العاملى/ ج ٣/ ص ١٠٥/ ح ١١/ باب ٨. الصفحه التاليه الصفحه السابقه أعلى الصفحه

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٣٣

الوقتان المغرب و العشاء الآخرة)

«١» و لصحيح عبيد بن زراره المروى عن التهذيب

قال: (سألت أبا عبد الله (ع) عن وقت الظهر و العصر، فقال:

إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر و العصر جميعاً إلا أن هذه قبل هذه، ثم أنت في وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس)

«٢» و وقت فضيله العصر يمتد الى أن يصير الظل مثليك لما في موثق زراره

(و إذا كان ظلك مثليك فصلى العصر)

«٣» و فى بعض الروايات (قامتين) و المراد بها قامه الإنسان لأنه هو المتبادر منها فيكون هو المراد من قوله

(إذا كان ظلك مثليك)

، و قيل غير ذلك من التحديد (بالقامتين و الذراعين و القدمين) لاختلاف الأخبار و حمل هذا الاختلاف على مراتب الفضيله، و لكن التحقيق أن هذا الحمل هو خلاف ظاهرها و أن المراد واحد كما ذكرناه فى فضيله الظهر.

أما وقت الأجزاء فهو الى الغروب بمقدار صلاه العصر كما دل على ذلك مرسل ابن فرقد المتقدم فى صلاه الظهر.

## المغرب

وقت المغرب هو غروب الشمس الى أن يبقى لمنتصف الليل مقدار أداء العشاء لما فى صحيحه عبيد بن زراره عن ابي عبد الله (ع) قال:

(إذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين الى نصف الليل إلا ان هذه قبل هذه)

«٤» و الوقت المختص و هو مقدار ثلاثه ركعات من الغروب لصحيح عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (ع):

(وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها)

«٥» و لمرسل داود ابن فرقد المتقدم فى صلاه الظهر و لمعتبر أحمد بن محمد عن الصادق (ع):

(إذا توارى القرص كان وقت الصلاتين الى نصف الليل إلا أن هذه قبل هذه)

«٦» و آخر وقت الفضيله لصلاه المغرب ذهاب الشفق و هو سقوط الحمره المغريه لنقل الإجماع عن المختلف و لصحيح

إسماعيل بن جابر عن ابي

عبد الله (ع) قال:

(سألت عن وقت المغرب، قال: ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق)

«٧» و ما دل على أن لها وقتاً واحداً قد حملة المشهور على وقت الفضيله لو هنه بمعارضته للصحيح المذكور و مخالفته للمشهور فيدور أمره بين طرحه أو حملة و تأويله و لا شك أن الثاني أولى.

(١) من لا يحضره الفقيه/ الشيخ الصدوق/ ج ١/ ص ٧١، التهذيب/ الشيخ الطوسي/ ج ١/ ص ١٣٩، وسائل الشيعه/ المحدث الحر العاملي/ ج ٣/ ص ٩١/ ح ١/ باب ٤.

(٢) التهذيب/ الشيخ الطوسي/ ج ١/ ص ٢٠٨، وسائل الشيعه/ المحدث الحر العاملي/ ج ٣/ ص ٩٢/ ح ٥/ باب ٤.

(٣) وسائل الشيعه/ المحدث الحر العاملي/ ج ٣/ ص ١٠٩/ ح ٣٣/ باب ٨.

(٤) التهذيب/ الشيخ الطوسي/ ح ١/ ص ١٤١، الاسبصار/ الشيخ الطوسي/ ج ١/ ص ١٣٤، وسائل الشيعه/ المحدث الحر العاملي/ ج ٣/ ص ١٣٢/ ح ٢٤/ باب ١٦.

(٥) وسائل الشيعه/ ج ٤/ باب ١٦/ ص ١٧٨/ روايه ٤٨٤٢.

(٦) وسائل الشيعه/ ج ٤/ باب ١٦/ ص ١٨١/ روايه ٤٨٥٠.

(٧) وسائل الشيعه/ ج ٤/ باب ١٦/ ص ١٨٢/ روايه ٤٨٥٥.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٣٤

وقت الأجزاء يمتد الى أن يبقى لانتصاف الليل و هو الغسق قدر العشاء و يدل على ذلك مرسله ابن فرقد المتقدمه في الظهر.

## العشاء

و وقت العشاء إذا مضى من المغرب قدر صلاه المغرب الى قبل الغسق و هو انتصاف الليل للشهره و لروايه داود ابن فرقد المتقدمه في صلاه الظهر و لروايه عبيد ابن زراره عن الصادق (ع):

(إذا غربت الشمس دخل وقت الصلاتين الى نصف الليل إلا أن هذه قبل هذه)

«١» المنجبره بالشهره. و يمتد وقت فضيله العشاء الى ثلث



الليل لروايه زراره عن أبي عبد الله (ع) قال:

(آخر وقت العشاء ثلث الليل)

حملها القوم على وقت الفضيله للجمع بينها وبين ما تقدم، و حكى عن أبي صلاح الفتوى بوجوب الكفاره على من نام عن العشاء الى نصف الليل للروايه عن أبي المغيره عن حدثه عن أبي عبد الله (ع) (في رجل نام عن العتمه و لم يقم إلا- بعد انتصاف الليل قال (ع):

يصليها و يصبح صائماً)

«٢» و حكى عن أبي حمزه و المتأخرين استحبابها لإرسال الروايه. و يمتد وقت الأجزاء و الرفاهيه الى نصف الليل لموثق المعلى ابن خنيس عن أبي عبد الله (ع) قال:

(آخر وقت العشاء نصف الليل)

و الوقت للمعذور كالمضطر و النائم و الناسى يمتد إلى طلوع الفجر لصحيحه عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله (ع) في النائم و الناسى:

(إذا استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما يجب عليه الصلاتان و إن خاف أن تفوته إحداهما يبدأ بالعشاء)

«٣» فإن هذه الصحيحه تقتضى وجوبهما قبل الفجر وجوب عذرى و يتم فى باقى المعذورين بضميمه عدم الفصل.

## الصبح

وقت صلاه الصبح المسماه بالغداه هو طلوع الفجر الثانى الى طلوع الشمس للشهره الجابره لما هو المروى عن زراره عن أبي جعفر (ع):

(وقت صلاه الغداه ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس)

«٤» و يسمى الفجر الثانى بالخيط الأبيض، و يسمى بالفجر الصادق لأنه يصدقك عن الصبح، وسمى الصبح صباحاً لأنه يجمع بين الحمرة و البياض يقال: رجل أصبح إذا جمع بين الحمرة و البياض و لا- عبره بالفجر الأول المسمى بالفجر الكاذب و يسمى بالخيط الأسود كما أنّ الثانى يسمى بالخيط الأبيض، و يدل على ذلك روايه زراره عن أبي جعفر (ع):

(وقت صلاه الغداه ما بين

«٥» وقت فضيلتها يمتد الى طلوع الحمره المشرقيه لما فى صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله (ع):

(أن وقت

---

(١) وسائل الشيعه/ ج ٤/ باب ٤/ ص ١٣٠/ روايه ٤٧١٢.

(٢) وسائل الشيعه/ ج ٤/ باب ٢٩/ ص ٢١٦/ روايه ٤٩٥٧.

(٣) وسائل الشيعه/ ج ٤/ باب ٦٢/ ص ٢٨٨/ روايه ٥١٨٢.

(٤) وسائل الشيعه/ ج ٤/ باب ٣٨/ ص ٢٣٩.

(٥) وسائل الشيعه/ ج ٤/ باب ٣٨/ ص ٢٣٩.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٣٥

الفجر حين ينشق الفجر الى أن يتجلل الصبح السماء)

«١». ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً و لكنه وقت من شغل أو نسي أو سها أو نام.

و الوقت للأجزاء الى طلوع الشمس كما هو المشهور الجابر لروايه زراره عن أبى جعفر (ع) قال:

(وقت صلاه الغداه ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس و الوقت للمعذور بعد طلوع الحمره المشرقيه)

«٢» لما تقدم من صحيحه ابن سنان.

### الصلاه الوسطى هي الظهر

المنسوب الى المشهور أن الصلاه الوسطى المأمورون بالمحافظه عليها هي صلاه الظهر، و يدل على ذلك ما فى صحيحه زراره و صحيحه أبى بصير المرويه عن معانى الأخبار قال سمعت أبا عبد الله (ع) يقول:

(صلاه الوسطى صلاه الظهر و هي أول صلاه أنزل الله على نبيه)

«٣» و عن على (ع):

(أنها الجمعة يوم الجمعة و الظهر فى سائر الأيام)

«٤» و لا- يصغى لغير ذلك من الأخبار لو هنها باختلاف نسخها و عدم حجيتها بعد ما عرفت من الصحاح المعتضده بفتوى المشهور.

### تحديد وقت الفضيله لكل واحد من الصلاه اليوميه

#### اشاره

لا- يخفى أن المستفاد من الكتاب الكريم و السنه أن الأفضل من الأوقات للصلاه هو المسارعه يأتياها أول الوقت بالأمر بالمسارعه الى الخير و الاستباق له و لا شك أن الصلاه الواجبه اليوميه هى من عمل الخير بل هى أفضل عملٍ خيرى حتى روى عنهم (ع) رمى المتأخر عن صلاته (بلعب الصبيان) و لصحيح ابن سنان (ع):

(لكل صلاه وقتان و أول الوقتين أفضلهما)

«٥» و عليه فلا بد من تحديد وقت الفضيله و تعينه.

#### الظهر

إن وقت فضيله الظهر من الزوال الى أن يصير ظل كل شىء مثله، و يكون ما بعده وقت الأجزاء و الإطاعه الى أن يبقى للغروب مقدار أداء العصر، وسمى وقت الأجزاء لأنه يحصل به الامتثال و الإطاعه مجردة عن فضيله الإتيان للشهره و لما فى صحيحه زواره:

(صلّ الظهر فى الصيف اذا كان ظلك مثلك، و العصر اذا كان مثلك)

«٦» فإنه

---

(١) وسائل الشيعه / ج ٤ / باب ٢٦ / ص ٢٠٨ / روايه ٤٩٣٧.

(٢) وسائل الشيعه / ج ٤ / باب ٢٦ / ص ٢٠٨ / روايه ٤٩٣٨.

(٣) الوسائل / ج ٣ / ص ١٤ / حديث ٢ / باب وجوب المحافظه على الصلاه الوسطى، و معانى الأخبار للشيخ الصدوق ص ٩٤.

(٤) الوسائل / مج ٢ / ج ١ / ص ١٥٥ / حديث ٢

(إنما نعتها صلاة الصبيان)

(٥) الوسائل / ج ٣ / باب ٣ / ص ٨٧ / حديث ٤ و التهذيب للشيخ الطوسي ج ١ ص ١٤٤ و كذا الاستبصار ج ١ ص ١٤١.

(٦) الوسائل / باب ٨ / ج ٣ / ص ١٠٩ / حديث ٣٣.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٣٦

لا-ريب في صحه صلاه الظهر في أول الزوال و صحه العصر بعدها، فلا بد أن يكون المراد هو بيان عدم تأخيرهما عن هذا المقدار. و هو يدل على الفضيله

فيه، و يؤيد ذلك ما ورد من الأخبار الكثيره الوارده فى تحديد وقت الظهر بذهاب الظل قامه و تحديد وقت العصر بالقامه فإن الظاهر منه هو قامه الإنسان فيكون مؤداها عين مؤدى (مثلك) فى صحيح زراره إن قلت أن القامه فى بعض الأخبار مفسره بالذراع. قلنا هذه الأخبار مطروحه إذا لم يثبت ذلك عرف خاص أو اصطلاح جديد، و لعل المراد بها قامه مخصوصه و لذا أتى بها للعهد.

و الظاهر أن المراد بالمثل و المثلين هو مثل الشاخص و المحكى عن التذكرة و المعتبر أن الأ-كثر على ذلك و لقوله (ع): (مثلك) و ليس المراد به مثل الظل الذى يكون باقياً عند الزوال كما ينسب للشيخ الطوسى فى التهذيب، و روى

(وقت الظهر إذا زاغت الشمس إلى أن يذهب الظل قامه)

«١» و روى لوقت الفضيله أربعه أقدام و هو المنسوب للشيخ و السيد. و روى (قدمان) و هو المنسوب للمفيد فى المقنعه.

و فى المسأله أقوال أخرى و يمكن حملها على مراتب الفضيله من القدم و القدمين و الأقدام الأربعه الى المثل ينتهى وقت الفضيله و يكون بعده وقتاً للأجزاء.

### وقت فضيله العصر

و وقت فضيله العصر من أوله الى أن يصير الظل مثليك كما تقدم فى مبحث فضيله الظهر.

### وقت فضيله المغرب

و وقت فضيله المغرب من الغروب الى سقوط الحمرة المغربيه، و وقتها الإجزائى الى أن يبقى مقدار صلاه العشاء الى انتصاف الليل لنقل الشهره على ذلك من الأصحاب و لصحيحه إسماعيل عن أبى عبد الله (ع) قال: (سألته عن وقت المغرب قال

ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق)

«٢» و الشفق كما فى اللغه هو الحمرة المغربيه.

و فى صحيحه على بن يقطين عن أبى الحسن (ع) قال: (سألته عن الرجل تدرکه صلاه المغرب فى الطريق، أ يؤخرها الى أن يغيب الشفق؟ قال:

لا بأس بذلك فى السفر، فأما فى الحضر فدون ذلك شيئاً)

«٣»، و يدل على امتداد وقت الأجزاء الى أن يبقى مقدار العشاء الى انتصاف الليل. روايه عبيد بن زراره عن أبى عبد الله فى قوله تعالى أقيم الصلاه لدلوك الشمس إلى غسق الليل «٤»، قال:

(أن الله تعالى افترض أربع صلوات أول وقتها من زوال الشمس الى انتصاف الليل منها صلاتان أول وقتها من زوال الشمس الى غروب الشمس إلا أن هذه

---

(١) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٣٣ باب وقت الفضيله للظهر، حديث / ٩.

(٢) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٣٣ باب أول وقت المغرب حديث / ٢٩.

(٣) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٤٤ باب جواز تأخير المغرب حديث: ١٥.

(٤) سورة الأسراء - آية (٧٨).

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٣٧

قبل هذه، و منها صلاتان أول وقتها من غروب الشمس الى انتصاف الليل إلا أن هذه قبل هذه)

«١» و أما المضطر الى تركها فإلى أن يبقى لطلوع الفجر قدر العشاء و يرشد إليه صحيحه عبد الله بن سنان

عن أبي عبد الله قال:

(إن نام رجل أو نسي أن يصلى المغرب و العشاء الآخرة، فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كلتاهما فليصلهما و إن خاف أن تفوت إحداهما فليبدأ بالعشاء، و إن استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس)

«٢»، و أما فى الصحيحه الأخرى عن أبى عبد الله (ع) و وقت

(الفجر حين ينشق الفجر الى أن يتجلل الصبح السماء و لا ينبغى تأخير ذلك عمداً و لكنه وقت من شغل أو نسي أو سها أو نام)

«٣» و مثلها الحسنه التى قيل عنها كالصحيحه بل الصحيحه على الصحيح عن ابن أبى عمير عن حماد عن الحلبي عن أبى عبد الله (ع) قال:

(وقت الفجر حين ينشق الفجر الى أن يتجلل الصبح السماء و لا ينبغى تأخير ذلك عمداً و لكنه وقت لمن شغل أو نسي أو نام)

#### «٤» وقت فضيله العشاء

و أما وقت فضيله العشاء فهو أول مضى مقدار صلاه المغرب من المغرب كما هو المشهور و يمتد وقت الفضيله الى ثلث الليل لروايه زراره عن أحدهما "عليهما السلام" قال:

(آخر وقت العشاء ثلث الليل)

(٦)، و أما وقت الأجزاء فهو ما بعده الى انتصاف الليل لما تقدم.

#### الصبح

و وقت فضيله الصبح من طلوع الفجر الثانى و هو البياض المعترض فى أفق السماء، و يسمى الصبح الصادق لأنه يصدقك عن الصبح، وسمى صبحاً لأنه يجمع بين حمرة و بياض و لا عبره بالفجر الأول المسمى بالفجر الكاذب الخارج كذب السرحان، و يسمى الخيط الأسود و ينتهى وقت الفضيله بأسفار الصبح و تجلله السماء المعبر فيه فى كلام جماعه بطلوع الحمرة من ناحيه المشرق. و وقت الأجزاء الى طلوع الشمس كما هو المشهور و المحكى عن خبر زراره المحكى عن الباقر (ع):

(و وقت صلاه الغداه ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس)

«٥» و عن خبر عبيد بن زراره عن الصادق (ع):

(لا تفوت صلاه الفجر حتى تطلع الشمس)

«٦» و لا يمنع من الاستدلال ضعف الإسناد بعد الاعتضاد بالشهره المستفيضه و بالإجماع المنقول عن ابن إدريس و ابن زهره، بل صار فى مذهب الشيعة مثل الضرورى.

و ينتهى وقت الفضيله بأسفار الصبح و تجلله السماء المعبر عنه فى كلام جماعه بطلوع الحمره المشرقيه، و يدل على ذلك الحسنه كالصحيح بل الصحيحه على الصحيح التى رواها

---

(١) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٣٢ باب أول وقت المغرب.

(٢) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٣٥ باب أول وقت المغرب الحديث: ٥.

(٣) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٥٢ باب وقت الصبح من طلوع الفجر حديث: ٥.

(٤) الوسائل مج ٢ ج ١ ص



١٥٠، باب الشفق المعبر، حديث: ٣.

(٥) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٥٢ باب وقت الصبح الحديث: ٦.

(٦) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٥٢، باب وقت الصبح الحديث: ٨.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٣٨

الكلينى بإسناده عن ابن أبى عمير عن حماد عن الحلبي عن أبى عبد الله (ع) قال:

(وقت الفجر حين ينشق الفجر الى أن يتجلل الصبح ولا ينبغى تأخير ذلك عمداً ولكنه وقت لمن شغل أو نسى أو نام)

«١» و الصبح الذى رواه الشيخ بإسناده عن عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله (ع) قال:

(لكل صلاة وقتان و أول الوقتين أفضلهما و وقت الفجر حين ينشق الفجر الى أن يتجلل الصبح السماء و لا ينبغى تأخير ذلك عمداً ولكنه وقت من شغل أو نسى أو سها أو نام)

«٢» و فى محكى المدارك منع دلالة الخبرين المذكورين على خروج وقت الاختيار بذلك فإن لفظ (لا- ينبغى) ظاهر فى الكراهه و جعل ما بعد الاسفار وقتاً لمن شغل يقتضى عدم فوت وقت الاختيار بذلك لأن الشغل أعم من الضرورى و ليس كما ينسب لبعضهم من دلالتها على وقت المضطر.

### تحقيق المطلب

و توضيح الحال و تحقيقه أن الروايات المتقدمة فى (ان أول الوقت أفضله) «٣» دلت على أن أفضل وقت الفجر هو طلوع الفجر مع أنه قامت أخبار داله على ذلك بخصوصه، ففى المروى عن إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله (ع):

(أن أفضل مواقيت صلاة الفجر هو طلوع الفجر لأن الله يقول: إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً) «٤» يعنى صلاة تشهدا ملائكة الليل و ملائكة النهار)

فإذا ضَمَمنا ذلك الى الحسن من خبر الحلبي عن أبى عبد الله (ع):

(أن وقت الفجر الى

أن يتجلل الصبح السماء)

«٥» ومعنى (تجلله) هو علوه فالمعنى أنه علاه و هو يكون معه الحمرة المشرقيه فإذا ضممنا الى ذلك ما رواه زراره

(أن وقت صلاه الغداه ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس)

«٦» يعلم من أن وقت الفضيله للفجر ينتهى بظهور الحمرة المشرقيه و بتجلل الصبح السماء، و يؤيد ذلك الصحيح الذى رواه الشيخ بإسناده عن ابن سنان يعنى عبد الله عن أبى عبد الله (ع) قال:

(لكل صلاه وقتان و أول الوقتين أفضلهما و وقت صلاه الفجر حين ينشق الفجر الى أن يتجلل الصبح السماء ولا ينبغى تأخير ذلك عمداً و لكنه وقت من شغل أو نسي أو سها أو نام، و وقت المغرب حين تحجب الشمس الى أن تشتبك النجوم و ليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلا من عذر أو عله)

«٧»، و قوله: (و لا ينبغى) يدل على الكراهه.

(١) مرت الإشارة إلى مصدرها.

(٢) مرت الإشارة إلى تخريجها.

(٣) مرت الإشارة إلى مصدرها.

(٤) سورة الإسراء آيه ٧٨، الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٥٤. حديث: ١.

(٥) مرت الإشارة إلى مصدرها.

(٦) مرت الإشارة إلى مصدرها.

(٧) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٥٢، باب وقت الصبح، حديث: ٥.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٣٩

و ذكر المرحوم المدقق المحقق الشيخ ملا كتاب أن المشهور بين الأصحاب امتداد الوقت للظهر الى أن يصير ظل كل شىء مثله، و للعصر الى صيرورته مثليه، و ذهب إليه جل جمهور المتقدمين و كافه المتأخرين و ادعى فى الغنيه و السرائر عليه الإجماع و عن الخلاف الاستدلال على نفي الزائد عنه بالإجماع على كونه وقتاً و لا دلالة على الزائد، و ذهب المفيد الى تقدير بسبع الشاخص للظهر

و بتغير لون الشمس باصفرارها للعصر، و عن النهايه تقديره للظهر بأربعه أقدام و أن العصر تصلى بعدها يوم الجمعة، و المعتمد ما عليه الأكثر للإجماعات المحكيه و الروايات المستفيضه كقول الصادق (ع) لزراره:

(إذا كان ظلك مثلك فصل الظهر و إذ كان ظلك مثلك فصل العصر)

«١» إذ ليس هذا التحديد لأول وقت الظهر إجماعاً فيتعين كونه للآخر و قول الصادق (ع) لعمر بن حنظله

(ثم لا تزال في وقت الظهر الى أن يصير الظل قامه و هو آخر الوقت فإذا صار الظل قامه دخل وقت العصر فلم تنزل في وقت العصر حتى يصير الظل قامتين و ذلك المساء)

«٢» الى غير ذلك من الأخبار السالفه و الظاهر من (القامه) في هذه الأخبار هي قامه الإنسان لكونه هو المفهوم عرفاً و الاستفادة من تحقق الماء بالقامتين، و لعل تفسيرها بالذراع كما في بعض الروايات اشتهاه جعل الشاخص بقدر الذراع فيكون التحديد بالذراع و الذراعين راجعاً أيضاً الى المثل. هذا ما

---

(١) مرت الإشارة إلى مصدره.

(٢) مرت الإشارة إلى مصدره.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٤٠

حصلناه من كلمات القوم في تحديد وقت الفضيله. و أقول أن التحقيق أن وقت الفضيله هو مقدار العمل من أول دخول الوقت بمقدار ما يؤدي به الصلاه و توابعها من مقدماتها كالطهاره و نحوها من النوافل السابقه و اللاحقه و صلاه الاحتياط لأن ذلك يصدق عليه الشروع بها، ففي المقام دعويان:

الدعوى الأولى: أن ما أستدل به القوم لم يدل على تحديد وقت الفضيله و الدليل على هذه الدعوى أنه ليس فيه تصريح بالتحديد المذكور بالفضيله و إنما حملوه على وقت الفضيله من جهة تأويل الأخبار مع أن من المحتمل فيها أن يحمل ما

ذكر فيها من المثل و القامه و الذراع على كراهيه التأخير عن ذلك أو التأخير لأجل النافله و توابع الصلاه لا من جهه تحديد وقت الفضيله و الاستحباب أو للتقيه. نعم روى عن عبيد بن زراره قال: سألت أبا عبد الله عن افضل وقت للظهر فقال

(ذراع بعد الزوال)

«١» و لعله من جهه النافله و هو مختص بالظهر.

و الدعوى الثانيه: أن وقت الفضيله هو أول دخول الوقت بمقدار ما يسعها بتوابعها من نوافل و طهاره و نحو ذلك، و الدليل عليها هو دليل أفضل المسارعه لعمل الخير و كثير من الأخبار كصحيح بن سنان قوله (ع):

(لكل صلاه وقتان و أول الوقتين أفضلهما)

«٢» و ما فى صحيح زراره عن أبى جعفر (ع) (و قد سأله عن افضل وقت لكل صلاه أنه أول الوقت أو وسطه أو آخره فقال (ع):

أوله إن رسول الله " ص " قال: إن الله عز و جل يحب من الخير ما يعجل)

«٣» الى غير ذلك من الأخبار الداله على أفضليه العمل فى أول الوقت، فلا بد أن يكون الثانى من الوقت ما بعده مقدار أداء العمل من حين دخول الوقت.

## أحكام الوقت

### الحكم الأول: قاعده من أدرك

الأول: أن من أدرك مقدار ركعه من الصلاه فى آخر وقتها فقد أدرك الوقت، فمثلاً من صَلَّى الفجر و طلعت عليه الشمس فى الركعه الثانيه فقد أدرك الوقت للقاعده المشهوره التى قام عليها الإجماع من الفريقين و هى (أن من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت) و هذه القاعده مما اتفق عليها العامه و الخاصه بإجماع أهل الفضل فقد روى عن البخارى بسنده عن النبى (ص) أنه قال:

(من أدرك من الصبح ركعه قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح و من أدرك ركعه

من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر)

«٤» و حكى مثله عن أبي داود و عن ابن ماجه القزوينى، و حكى موثق عمار عن الصادق (ع) أنه قال:

(من صلى ركعه من الغداه ثم طلعت الشمس فليتم و قد جازت صلاته)

---

نجفى، كاشف الغطاء، على بن محمد رضا بن هادى، كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، در يك جلد، مؤسسه كاشف الغطاء، ه ق

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)؛ ص: ٤٠

«٥» و فى المرسل عن المعتبر قوله (ع):

(من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت)

و عن المروى عن الشيخ عن الأصبع بن نباته عن أمير المؤمنين (ع):

(من أدرك من الغداه ركعه قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداه)

---

(١) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٠٧ حديث: ٢٥.

(٢) مرت الإشارة إلى مصدره.

(٣) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ٨٩ حديث: ١٢.

(٤) الذكري و الخلاف للشيخ الطوسى ص ٣٢.

(٥) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٥٨ حديث: ١.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٤١

تامه)

«١» و فى المرسل العلوى

(من أدرك ركعه من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر)

، و هذه الأخبار و إن كانت فيها المرسل و فيها الضعيف إلا أن الشهره و اتفاق مضمونها الذى يجعلها بمنزله التواتر المعنوى كانا هو الجابر لسندها و الكلام فيها يقع على جهات:

الجهه الأولى: أن الصلاه تكون أداءً لا- قضاء خلافاً لما هو المحكى عن السيد من أنها تكون قضاء لأن خروج الجزء يوجب خروج الكل فإن التتيجه تتبع أحسن المقدمات، و عن بعضهم أنها مركبه بين الأداء و القضاء، و لكن الأصح أنها أداء لأن (ال) فى الوقت ظاهره فى أنها للعهد بالوقت المجعول للصلاه و هو وقت أدائها، و كذا (ال)

فى الصلاه ظاهره فى العهد للصلاه الأءائيه؁ و كءا قوله (ءامه) فإنه ظاهر فى ءماميتها وسعه الوقت لها و كءا قوله (أءرك) فإنه ظاهر فى إءراك الوقت الذى قء فاء منه. و وقت القضاء لم يفء منه.

الجهه الءانیه: أن المراد بإءراك الركعه هو رفع الرأس من السجده الءانیه كما صرح به جماعه فإن الركعه حقیقه شرعیه فى ذلك.

الجهه الءالءه: إنه لا- یجوز التأخیر ءعمداً لأنه بالتأخیر مطلوب منه مقدار من الصلاه فوراً لضیق وقته و هو قء فوته علیه ءعمداً فىكون عاصياً.

الجهه الرابعه: لو بقى من وقت الظهرین مقدار أربع ركعات و جب علیه إءیان العصر و قضاء الظهر لأنه وقت اختصاص بالعصر؁ و لو بقى مقدار خمس ركعات أءى بالظهر لأنه قء أءرك من وقته ركعه ءم یأءى بالعصر لأنه یدرك من الوقت أكثر من ركعه و هكذا الكلام فى العشاءین. إن قلت أنه لو بقى أربع ركعات من العشاء أمكنه أن یأءى بالمغرب ءم أنه یأءى بالعشاء أداءً لأنه أءرك منه ركعه. قلنا أنه لما كان الوقت مختصاً بالعشاء لا یصح إءیان المغرب فىه.

الجهه الخامسه: أن الصبى إذا بلغ و المءنون إذا أفاء و الحائض و النفساء إذا طهرا و الكافر إذا أسلم؁ إن هؤلاء إذا أءركوا قبل غروب الشمس مقدار ما یصلى ركعه أنه یلزمهم العصر؁ و كءا إذا أءركوا قبل طلوع الفءر الءانى مقدار ركعه یلزمهم العشاء و إذا أءركوا قبل طلوع الشمس برکعه یلزمهم الفءر.

الجهه السادسه: أن المراد بالركعه هو ركعه الفریضه الاختیاریه لا- الفریضه الاضطراریه فإذا كانت فریضه الصلاه مع الطهاره المائیه بالوضوء أو بالءسل و لم یدرك ركعه معها و إنما یدرك ركعه مع الءیمم لا یجب علیه المبادره

للصلاه مع التيمم لعدم شمول أخبار (من أدرك) لها لأن شمول أخبار (من أدرك) لها مبني على الأمر بالصلاه مع التيمم و الأمر بالصلاه مع التيمم إنما يكون بشمول (من أدرك) إذ لو لا شمول من أدرك لما كان أمر بالصلاه لأن التيمم إنما يصح إذا كان أمر بالصلاه مع ضيق الوقت عن الطهاره بالماء و الفرض أن الأمر بالصلاه إنما كان من جهه شمول (من أدرك) لهذه الصوره حتى يشرع في حقه التيمم لضيق الوقت عن الطهاره بالمائه فيلزم الدور الباطل لتوقف شمول (من أدرك) على شمولها فيكون فاقداً للطهورين فلا تصح الصلاه منه بخلاف الصلاه الاختياريه فإن شمول (من أدرك) لها متوقف على الأمر بها مع الطهاره المائه و الأمر بها مع الطهاره المائه غير متوقف على (من أدرك) بل هو مستفاد من الأمر بها مع الطهاره المائه و بعبارة أخرى إنما كان من كل ركعه شمول (من أدرك) لها من جهه ضيق الوقت و الاضطرار إليها

---

(١) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٥٨ حديث: ٢.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٤٢

بواسطه شمول (من أدرك)، كما لو كانت الركعه لا يسعها الوقت مع الساتر و لكن يسعها الوقت مع فقده، بمعنى أن الباقي من الوقت يسع للركعه مع عدم الساتر أما مع تحصيل الساتر فلا يسع الوقت ففي هذه الصوره لا يصح أن يقال: أن (من أدرك) تشمل هذه الصوره لأن الصلاه مضطر لترك الساتر فيها لعدم تمكنه من الستر و الصلاه تصح بلا ساتر مع ضيق الوقت فيكون بواسطه (من أدرك) الصلاه واجبه عليه مع عدم الساتر لضيق الوقت، و لا يخفى أنه يلزم الدور من شمول (من أدرك) و



هكذا فيما إذا كانت الركعه يدركها لو كانت من جلوس و لا يدركها لو كانت من قيام فلا يصح أن يقال في صورته ما إذا ضاق الوقت و بقي منه مقدار ركعه من جلوس من أنه (من أدرك) تشمل هذه الصورة لأنه بقي مقدار الوقت يسع لركعه من جلوس بدل من الركعه من قيام، و هكذا لو بقي من الوقت مقدار ركعه مومياً فلا تشمل (من أدرك) هذه الصورة و الحاصل إن كان بقاء مقدار الركعه من جهه شمول (من أدرك) فلا- يصح أن يقال بأن (من أدرك) تشمله للزوم الدور هكذا بحسب الدقه العقليه.

و أما بحسب الظهور اللفظي فإن لفظه (صلاه) في قوله (من أدرك) ظاهر في الصلاه الاختياريه الصحيحه لا- في بدلها الاضطرارى غير الاختيارى فإن (من أدرك) بدل الشىء ليس إدراكاً للشىء ففى صورته إدراك بدل الصلاه الاضطرارى ليس إدراكاً للصلاه فالقاعده المذكوره لا تشمل الإدراك البدلى، هذا مضافاً الى الصحيح الذى رواه ثقه الإسلام بسنده عن أبى عبد الله (ع) قال: (ع) قال:

أيما امرأه رأته الطهر و هى قادره على أن تغتسل فى وقت الصلاه ففرطت فيها حتى يدخل وقت صلاه أخرى كان عليها قضاء تلك الصلاه التى فرطت فيها، و إن رأته الطهر فى وقت صلاه فقامت فى تهيئه ذلك فجاز وقت صلاه و دخل وقت صلاه أخرى فليس عليها قضاء و تصلى الصلاه التى دخل وقتها)

«١» فإنه مقتضى مفهوم الشرطيه التى فى صدرها أنه

(إن لم تكن قادره على أن تغتسل فلا قضاء عليها)

و هذا المفهوم يقتضى أنها لا قضاء عليها حتى إذا كانت قادره على التيمم، و هكذا الشرطيه الموجوده فى آخرها فإن مقتضى منطوقها إن القضاء ليس

بواجبٍ عليها حتى لو تمكنت من التيمم فإن اسم الإشارة في قوله (تهيئه ذلك) عائد للغسل، و يدلّ على ذلك ما رواه الشيخ أيضاً بإسناده عن أبي عبد الله (ع): (في المرأة تقوم في وقت الصلاة فلا- تقضى طهرها حتى تفوتها الصلاة و يخرج الوقت أ تقضى الصلاة التي فاتتها؟ قال (ع):

(إن كانت توانتها قضتها و إن كانت دائبه في غسلها فلا تقضى)

«٢» فإنها داله على عدم القضاء مع اشتغالها بالغسل و إن كانت قادره على التيمم، و يدل عليه ما عن الكليني بإسناده عن أبي عبيده عن أبي عبد الله (ع) قال:

(إذا رأَت المرأة الطهر و قد دخل عليها وقت الصلاة ثم أخرت الغسل حتى يدخل وقت صلاة أخرى كان عليها قضاء تلك الصلاة التي فرطت فيها)

«٣» و الاستدلال بها واضح و يدل عليه ما في الوسائل عن محمد بن مسلم عن أحدهما "عليهما السلام" قال: (قلت المرأة ترى الطهر عند الظهر فتشتغل في شأنها حتى يدخل وقت العصر قال

تصلي العصر وحدها فإن ضيقت فعليها

---

(١) الوسائل / ج ٢ / باب ٤٩ / ص ٣٦١ / روايه ٢٣٦٦.

(٢) الوسائل / ج ٢ / باب ٤٩ / ص ٣٦٤ / روايه ٢٣٧٣.

(٣) الوسائل / ج ٢ / باب ٤٩ / ص ٣٦٣ / روايه ٢٣٦٩.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٤٣

صلتان)

«١» و الظاهر أن المراد بوقت العصر الوقت المختص بها و هو مقدار أدائها قبل الغروب جمعاً بين الأخبار.

و الحاصل أن مقتضى نفي القضاء في الروايه الأولى عن مطلق من قامت بتهيئه الغسل، و في الروايه الثانيه نفيه عن مطلق من كانت دائبه في غسلها، و في الروايه الثالثه عن مطلق من اشتغلت في شأنها شامل لمضى زمان مقدار التيمم منضمه لعدم القول بالفصل بين أول

الوقت و آخره و بين الحائض و غيرها من ذوى الأعذار يثبت المطلوب هذا كله إذا كان ضيق الوقت و الاضطراب من جهة شمول (من أدرك)، و أما إذا كان ضيق الوقت و الاضطراب من جهة أخرى بأن كانت واجبه عليه الصلاة مع التيمم فى حد ذاته لفقدانه الماء أو عاجزاً عن أداء الصلاة إلا إيماء لمرض أو نحوه فإن قاعده (من أدرك) تشملها لأنها هى الصلاة فى حقه.

### الحكم الثانى: قاعده من دخل

الثانى من أحكام الوقت أنه من دخل عليه الوقت و هو فى أثناء أداء الفريضة و لو حال التسليم صحت صلاته، فمثلاً من تخيل أن الفجر قد صار و لم يكن قد دخل الفجر و لكنه فى أثناء صلاته و لو قبل التسليم دخل الفجر كانت صلاته صحيحة و لا تجب عليه الإعادة لقاعده من دخل عليه الوقت فى أثناء صلاته صحت صلاته، و الفرق بين هذه القاعده و قاعده (من أدرك) أن هذه القاعده ناضره لأول الوقت و التوسعه فى أول الوقت، و قاعده (من أدرك) ناظره لآخر الوقت و التوسعه فيه.

و الدليل على هذه القاعده الشهره على صحتها، و عن المرتضى و ابن جنيد و ابن أبى عقيل و جوب إعادة الفريضة، و الأصح ثبوت هذه القاعده لخبر إسماعيل ابن رباح عن الصادق قال (ع):

(إذا صليت و أنت ترى أنك فى وقت و لم يدخل الوقت فدخل الوقت و أنت فى الصلاة فقد أجزأت عنك)

«٢» و لا يهمنى جهاله إسماعيل حيث لا تعرض له بمدح و لا قدح بعد اعتضاد خبره بفتوى مشهوره و مخالفه كافة الجمهور حيث أوجبوا الإعادة على ما حكى عن المنتهى بل عن العلامة البهبهانى أن الأصحاب قد عملوا بخبره و

حكّموا بصحة الصلاة بمجرد خبره، و يؤيد صحه خبره روايه ابن أبي عمير عنه لما عن العده من أن ابن أبي عمير لا يروى إلّا عن ثقه و لا- يعارضه ما أرسله المرتضى من الروايات حيث حكم بعدم الأجزاء لقصورها عن المقاومه لموافقها لأهل الخلاف كما قد عرفت، فيتعيّن حملها على التقيه و لا يعارضه ما دل بإطلاقه على بطلان الصلاة في غير وقت كقول الصادق (ع):

(من صلى في غير وقت فلا صلاه له

) «٣» لوجوب حمل المطلق على المقيّد.

### الحكم الثالث: المبادره

أنه تجب المبادره الى الصلاة إذا تضيق وقتها لأنه لو أخرها أو أخر بعض أجزائها كان عاصياً و مخالفاً لأمر المولى بإتيانها بجميع أجزائها في وقتها. نعم مع العذر كالجنون و الحيض أو النسيان كان معذوراً في تأخيرها.

(١) الوسائل / ج ٢ / باب ٤٩ / ص ٣٦٣ / روايه ٢٣٧٠.

(٢) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٥٠ باب من صلى ظاناً دخول الوقت، الحديث: ١.

(٣) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٢٣ باب بطلان الصلاة قبل تيقن دخول الوقت، حديث: ٦.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٤٤

### الحكم الرابع: الصلاة قبل دخول وقتها بتخيّل دخوله

أنه حكى عن المحقق أن المكّلف لو صلّى قبل دخول وقت الفريضة بتخيّل دخوله ثمّ دخل عليه الوقت في أثنائها كالظهر صحّت صلاته و أتى بالعصر بعدها، و أشكل عليه بأن العصر لا يصحّ إتيانها بعده لأن الوقت وقت مختص بالظهر، و لكن لا يخفى أنه قد تقدم منا إن وقت الاختصاص هو ما بعد أداء الأولى صحيحاً و هو قد صلى الأولى صحيحه لقاعده (من دخل عليه الوقت) فيكون ما بعد أدائها وقتاً للعصر.

### الحكم الخامس: من خاف ضيق الوقت

إذا الإنسان خاف ضيق الوقت عن أداء الظهر و العصر فليبدأ بالعصر ثمّ يأتي بالظهر لصحيح الحلبي في (رجل نسي الأولى و العصر جميعاً ثمّ ذكر ذلك عند غروب الشمس فقال:

إن كان في وقتٍ لا- يخاف فوت أحدهما فيصل الظهر ثمّ يصلى العصر، و إن هو خاف أن يفوته فليبدأ بالعصر و لا يؤخرها فتفوته فيكون قد فاتاه جميعاً و لكن يصلى العصر فيما بقي من وقتها ثمّ ليصلّ الأولى بعد ذلك على أثرها

( «١» فإن هذه الرواية تدل على صحه الأولى فى الوقت المختص بالثانيه لأن قوله

(ثم ليصل الأولى بعد ذلك)

تدل بإطلاقها على صحه الصلاه الأولى حتى لو كان الوقت المختص بالثانيه باقٍ كله أو جزءه، و هكذا الكلام فى المغرب و العشاء لصحيح ابن سنان عن الصادق قال (ع):

(إن نام الرجل أو نسى أن يصلى المغرب و العشاء فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فليصلهما، فإن خشى أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخرة، و إن استيقظ بعد الفجر فليبدأ فليصل الفجر ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس)

### «٢» الحكم السادس: جواز صلاه اخرى فى وقت الفريضة

يجوز له صلاه اخرى سواء كان تطوع أو قضاء لفريضة اخرى فى الوقت المختص حتى مع اشتغال ذمته بصاحبه الوقت لأن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده.

### الحكم السابع: جواز قضاء الفرائض الخمسه فى وقت الحاضره

يجوز أن يقضى الفرائض الخمس فى وقت الحاضره سواء كان الوقت هو الوقت المختص بها أو المشترك ما لم يتضيق وقت الحاضره، لدعوى الإجماع على ذلك من غير واحد و لصحيحه زراره عن أبى جعفر (ع) أنه قال:

(أربع صلوات يصلها الرجل فى كل ساعه صلاه فأتتك فمتى ذكرتها أديتها، و صلاه ركعتى طواف الفريضة، و صلاه الكسوف و الصلاه على الميت، هذه يصلهن الرجل فى الساعات كلها)

«٣» و لصحيحه معاويه ابن عمار قال سمعت أبا عبد الله (ع) يقول:

(خمس صلوات لا تترك على حال إذا طفت بالبيت و إذا أردت أن تحرم و صلاه الكسوف و إذا نسيت فصل إذا ذكرت و صلاه الجنازه)

«٤»

---

(١) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ٢١٣ باب وجوب الترتيب بين الفرائض، حديث: ٤.

(٢) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ٢٠٩ باب جواز قضاء الفرائض، حديث: ٣.

(٣) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٧٤ الحديث: ١.

(٤) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٧٥ الحديث: ٤.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٤٥

### الحكم الثامن: عدم جواز تأخير صلاة المغرب تعمداً

لا يجوز تأخير صلاة المغرب تعمداً طلباً لاستحباب التأخير كما كان يصنع أبي الخطاب و أصحابه ففي الصحيح عن ذريح قال: قلت لأبي عبد الله (ع): (أن أناساً من أصحاب أبي الخطاب يمسون بالمغرب حتى تشتبك النجوم فقال (ع):

أبرأ إلى الله من فعل ذلك متعمداً)

«١» و عن أبي عبد الله (ع):

(ملعون، ملعون من أخر المغرب طلب فضلها)

«٢» و عن الرضا (ع):

(جواز تأخيرها حتى يغيب الشفق للمسافر و الخائف و لطالب الحاجه)

### «٣» الحكم التاسع: كراهه تقديم صلاة العشاء على ذهاب الحمرة

كراهه تقديم العشاء على ذهاب الحمرة و نسب للشيخين عدم الجواز. و الحق أن الأخبار الداله على المنع تحمل على الكراهه جمعاً بينها و بين الصحاح الداله على الجواز.

### الحكم العاشر: استحباب الكفاره على من نام عن صلاة العشاء

حكى عن أبي صلاح إنه تجب الكفاره على من نام عن صلاة العشاء الى نصف الليل بصوم اليوم، و حكى عن أبي حمزه و المتأخرين استحبابها لإرسال الروايه الداله عليها، فقد حكى فى باب الكفارات عن عبد الله بن المغيرة عن حدثه عن أبي عبد الله (ع): (فى رجل نام عن العتمه و لم يقم إلّا بعد انتصاف الليل قال (ع):

يصليها و يصبح صائماً)

### «٤» الحكم الحادى عشر: انكشاف وقوع الصلاة قبل الوقت

أنه لو انكشف له بعد الصلاة أن صلاته وقعت قبل الوقت أعاد صلاته فى الوقت أداء و فى خارجه قضاءً سواءً كان معتمداً أو ناسياً لاشتراط الوقت فى الصلاة أو جاهلاً بأنه يشترط فى الصلاة وقوعها فى الوقت أو قاطعاً بدخول الوقت أو ظاناً بالظن المعتبر دخول الوقت ففى جميع الصور تقع صلاته فاسده لحكايه الإجماع و لما دلّ على اعتبار الوقت فى الفريضة و أجزاءها، و المشروط عدم عند عدم شرطه و لعموم موثقه أبى بصير عن الصادق (ع):

(من صلى في غير وقت فلا صلاه له)

«٥» و لقوله )

لا تعاد الصلاه إلا من الخمس خمس)

وقد عد الإمام من الخمس الوقت، و لما رواه الشيخ عن أبان عن زراره عن أبي جعفر (ع) و في حديث قال لرجل:

(وقت المغرب إذا غاب القرص فإن رأيت بعد ذلك و قد صليت أعدت الصلاه)

«٦» و الظاهر أن المراد إن (رأيت القرص بعد الصلاه) و لا بد أن يكون المراد إذا غاب القرص في نظره و لصحيح زراره عن أبي جعفر (ع) (في رجل صلّى

---

(١) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٣٨ الحديث: ١٢.

(٢) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٣٧ الحديث: ٦.

(٣) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٤٠ الحديث: ١٩.

(٤) الوسائل

مج ٢ ج ١ ص ١٥٧ الحديث: ٨.

(٥) مرت الإشارة إلى مصدرها.

(٦) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٢٢ الحديث: ٤.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٤٦

الغداة بليلٍ غره من ذلك القمر و نام حتى طلعت الشمس فأخبر أنه صلى بليل قال (ع):

يعيد صلاته)

«١» إن قلت أنه مع قيام الظن المعتبر تكون صلاته لقيام الأمر الظاهري مقام الواقعي.

قلنا مع قيام الدليل على الإعادة يجب الأخذ به و تخصيص القاعده العامه به، و قد عرفت أن الدليل قد قام على الإعادة أما لو شك بعد الصلاة و الفراغ منها أن صلاته وقعت قبل الوقت أو بعده فالظاهر صحتها كالشك في الاستقبال و الطهاره لقاعده الفراغ الحاكمه بإلغاء الشك بعد الفراغ، و قد حكى أن المرحوم النائيني لم يجزِ قاعده الفراغ في هذا الموضع بدعوى أنها إنما تجرى في الأمور التي بيد الإنسان فعلها كالطهاره و نحوها دون مثل الوقت، و الأصح هو الأول فإن الاستقبال مثل الإتيان في الوقت حيث أنه كلٌّ منهما بيده و إنما الخارج عن قدرته نفس القبلة و نفس الوقت.

و الحاصل أن قاعده الفراغ تشمل الشك في الوقت، و الشك في القبلة، و الشك في الحدث، و هكذا الكلام فيما لو شك في ذلك بعد خروج الوقت فإنه يحكم بصحتها لقاعده عدم اعتبار الشك بعد خروج الوقت.

### الحكم الثاني عشر: دخول الوقت أثناء الصلاة

لو انكشف للمصلّي بعلم أو ظن معتبر بعد الفراغ من الصلاة أن الوقت قد دخل في أثناء صلاته و وقع جزء منها و لو التسليم بناءً على جزئته في الوقت و الباقي خارجه، فالمشهور صحتها لروايه إسماعيل بن رياح عن أبي عبد الله قال (ع):

(إذا صليت و أنت ترى أنك في الوقت و لم يدخل



الوقت فدخّل الوقت و أنت في الصلاة فقد أجزأت عنك)

«٢» و ما عسى أن يقدح في سند هذا الخبر من جهه جهاله إسماعيل المذكور و ما عن المختلف من أنه (لا يحضرني حاله) فلا وجه له لأن الروايه أعتمد عليها المشهور فهي بحكم الصحيحه إن لم تكن أقوى منها باعتبار روايه المحمدين الثالث لها في الكافي و التهذيب و الفقيه، و صحتها الى ابن أبي عمير المجمع على تصحيح ما يصح عنه، و حكى العمل بها عن الشيخ و كثير من الأصحاب فهي صحيحه باصطلاح القدماء. و أما لفظ (تري) فهي تشمل العلم الوجداني و الاطمئنان القلبي و الظن المعبر، و بعبارة أخرى هو الركون الوجداني و النفسى أما لو انكشف له ذلك في أثناء صلاته دخول الوقت عليه و هو متلبس ببعض أجزائها التي سبق فعلها منه كما لو انكشف له ذلك في الركعه الثانيه أنه دخل عليه الوقت و هو في الركعه الأولى، فالظاهر أيضاً صحه صلاته لعموم خبر إسماعيل المتقدم لهذه الصوره لأنه يصدق عليه أنه دخل الوقت في الصلاة التي يرى أنها في الوقت.

أما لو انكشف له في أثناء الصلاة أنه لو أتمها دخل الوقت عليه كانت فاسده لأنها قد وقعت بعض أجزائها و هي المتقدمه غير مستوفيه لشرطها و هو الوقت، و المشروط عدم عند عدم الشرط و لا دليل على اجتزاء المولى و اكتفاءه بها في مقام الإطاعه فإن الخبر المذكور و هو خبر إسماعيل لا- يشملها لأنه لم يكن الوقت دخل عليه و هو يرى أنه في الوقت و لم يكن لنا دليل على الصحه و عدم الدليل دليل العدم.

---

(١) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ٢٠٤ الحديث:

(٢) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٥٠ باب من صلى ظاناً دخول الوقت.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٤٧

أما لو شك في دخول الوقت في أثناء صلاته أو شك في أن صلاته في الوقت أيضاً كانت فاسده لأن الاشتغال اليقيني يستدعي الفراغ اليقيني.

### الحكم الثالث عشر: الجاهل بدخول الوقت

إن الجاهل بدخول الوقت بمعنى أنه يرى أن الوقت قد دخل أو الجاهل باعتبار الوقت في الصلاة بمعنى أنه جاهل بأن الوقت شرط للصلاة أو الناسي لذلك والذاهل لو تبين له وقوع الصلاة خارج الوقت فالصلاة فاسده بلا خلاف لأنها فاقده لشرطها و المشروط عدم عند عدم شرطها و لما ورد عن الصادق (ع):

(أن من صلى من غير وقت فلا صلاة له)

«١» أما لو كانت واقعه في الوقت فقد تقدم أنه لو دخل عليه الوقت و هو متلبس و لو بالتسليم و كان ما أتى به يرى أنه في الوقت فهي صحيحة لروايه إسماعيل بن رياح المتقدمه.

أما لو كانت واقعه جميعها في الوقت و هو يرى أنها في الوقت كانت أيضاً صحيحة بمقتضى مفهوم الأولويه للروايه المذكوره و إن كان غافلاً عن ذلك أو ظاناً ظناً غير معتبر و تأتي قصد القربه منه، فالظاهر صحتها لأنها وقعت جامعاً للشرائط في الواقع.

إن قلت أن الواجب مراعاة الوقت فلم يأت بالمأمور به على وجهه.

قلنا وجوب المراعاة من باب المقدمه العلميه لإتيان الصلاة في الوقت للملتفت، أما الناسي و الجاهل جهلاً مركباً باشرطه و الذاهل فلا يجب عليه المراعاة للوقت لأنه غير ملتفت الى الوجوب.

إن قلت أن قصد التقرب لم يحصل لأنه لم يعلم بحصول الشرط و هو الوقت.

قلنا أنه لما كان يرى أن الصلاة صحيحة لعدم التفاته الى أنها مشروطه بالوقت أو

ناسياً لاشتراطها به فهو يتأتى منه قصد القربة.

و الحاصل أن الجاهل المذكور و الناسى المذكور لما كان غير ملتفت الى اشتراط الوقت يرى أن العمل العبادى هو أن الذى يأتى به يحصل به قصد القربة غير متزلزل و لا- متردد فيه، و لا- يعتبر فى مقام الامتثال و الطاعه إلا الإتيان بالمأمور به مع قصد القربة مطابقاً لما عند الأمر و إن كان حصول الشرط بمجرد الاتفاق إذ لا يخفى أن محصليه الصلاه فى الوقت لا يعتبر فيها قصد القربة و إنما المعتبر وجودها الواقعى و المفروض أنها قد وجدت.

إن قلت لقد حكى من الأخبار ما يدل على اشتراط صحه العمل بالعلم لقوله (ع):

(لا عمل إلا بالفخ و المعرفة و بالعلم و بإصابه السنه)

و قوله (ع):

(لا يقبل الله عملاً إلا بالمعرفه)

و قوله (ع):

(من لا يعرف ولايه ولى الله فتكون جميع أعماله بدلالته إليه ما كان له على الله حق فى ثوابه و لا يكون من أهل الإيمان)

. قلنا هذه الأخبار و أمثالها إنما رد على من عمل بالرأى من دون دليل أو برهان و من دون مراجعه المرجع الدينى فى ذلك الزمان و إلا فالمطلوبات للشارع التوصليه لا يعاقب العبد عليها فيما لو كان عمله على طبقها اتفاقاً كما أن قسماً من الأخبار لبيان أن المكلف لو أتى بالعمل المطلوب ببعض ما أعتبر فيه اتفاقاً لا- يثاب على ذلك العمل و لا على ذلك البعض منه و إن كان موافقاً للواقع و لم يقصد القربة منه كما هو مقتضى العقل.

---

(١) الوسائل مج ٢ ج ١ ص ١٢٢ باب ١٣ بطلان الصلاه قبل تيقن دخول الوقت.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٤٨

**الحكم الرابع عشر: عروض الأعدار الرافعه للفريضة**

**إشاره**

إذا عرض للمكلف أحد

الأعذار الرافعه لوجوب الفريضة كالجنون و الحيض و النفاس و الإغماء و فقد الطهورين و نحوها على التفصيل الذى يجيى ء فى مبحث القضاء فى الوقت بعد مضى مقدار الإتيان بها صحيحه بشرائها كالطهاره المائيه أو الترايبه و غير ذلك مما يعتبر فى الإتيان بها صحيحه و جَبَّ عليه أداء الفريضة حال الخلو من العذر فإن أداها فلا إشكال و إلا وجب عليه قضاءها المقدار من الوقت هو المقدار الذى يكون بحسب حاله فى ذلك الوقت من السفر و الحضر.

أو التيمم لفقد الماء أو الوضوء أو الغسل مثلاً لو كان يحتاج الى طهارته البدنيه و الحديثه و الستر فى أداء الفريضة نصف ساعه و دخل عليه الوقت و جاءه العذر بعد نصف ساعه فإن أدى الفريضة فلا إشكال و إن لم يؤدها فى هذا النصف من الساعه وجب عليه قضاؤها و ذلك للإجماع و لصدق الفوت المستلزم للقضاء لقوله (ع) )

من فاتته فريضة فليقضها)

«١» أما لو عرض عليه المانع فى الوقت بحيث لم يمكن أداؤها بمقدماتها كما لو أغمى عليه فى المثال المذكور بعد ربع ساعه فلا قضاء عليه. هذا هو مقتضى القاعده كما أدعى للإجماع عليه إلا إذا قام الدليل على خلافه كالنائم فإنه لو لا النص و الإجماع على وجوب القضاء لكان مقتضى القاعده سقوطه عنه و كالحائض فإنها تقضى الصوم للدليل عليه. و قد أستدل على هذه القاعده بروايتين:

الأولى: ما رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن الوليد عن يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله (ع): (فى امرأه إذا دخل وقت الصلاه و هى طاهر حتى حاضت قال

تقضى إذا طهرت)

«٢» و سند هذه الروايه موصوف بالموثقيه فى كلام جمع و إن وقعت المناقشه

فى ذلك من بعضهم لكن انجبارها بالشهره و الإجماعات المنقوله يوجب الوثوق بها.

الثانيه: روايه الشيخ بسنده عن أحمد بن محمد عن شاذان بسنده عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: (سألته عن المرأه تطمئ بعد ما تزول الشمس و لم تصل الظهر هل عليها قضاء تلك الصلاه، قال:

نعم)

و ضعفها منجبر بالشهره و الاجماع المنقوله.

إن قلت أن هذه الروايه شامله لما إذا لم يمض مقدار الفريضه بمقدماتها المعتره فيها و قد حكم فيها بالقضاء بوجه العموم.

قلنا أنها لما كانت حجيتها بالشهره و الإجماع المنقول فيؤخذ مؤداها بمقدار ما هو المشهور و المنقول بالإجماع عليه و من المعلوم أنهما انما قاما على خصوص ما إذا مضى من الوقت مقدار أداء الفريضه على أنها مخصصه بخروج هذه الصوره بمفهوم الروايه التي قبلها و هي روايه يونس.

إن قلت أن الخبر الحسن بأبي الورد الذي هو كالصحيح الذي رواه ثقه الإسلام بسنده عن أبي الورد قال: سألت أبا جعفر (ع) عن المرأه التي تكون فى صلاه الظهر قد صلت ركعتين

---

(١) انظر: وسائل الشيعه مج ٢ ج ١ باب ٣٩ عدم كراهه القضاء ص ١٧٤-١٧٧.

(٢) وسائل الشيعه، ج ٢/٢ باب وجوب الرجوع فى العده و الحيض إلى المرأه و تصديقها فيهما إلا أن تدلى خلاف عاده الفقهاء، الحديث ٢٣٦٢، ص ٣٥٨. الصفحه التاليه الصفحه السابقه أعلى الصفحه

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٤٩

ثم ترى الدم قال (ع):

(تقوم من مسجدها و لا تقضى الركعتين و إن كانت رأّت الدم و هى فى صلاه المغرب و قد صلت ركعتين فلتقم من مسجدها فإذا طهرت فلتقض الركعه التي فاتتها من المغرب)

. فإن هذا دلت على خلاف ما ذكرناه من عدم وجوب القضاء لو

كان المقدار من الوقت لا يسع الفريضة و دلت على قضاء قسمًا من الفريضة لو الوقت وسع بعضها.

قلنا أجيب بالطعن في سندها و هو كما ترى فإن أبي الورد حسن ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه فالأولى في الجواب أن يقال أن صدر الرواية يوافق المشهور بل و الإجماع و أما ذيلها من إثبات القضاء للركعة فيما لو كانت أتت بركتين من المغرب فإنه مما لم يقل به أحد إلا الصدوق و مدعى قضاء تمام المغرب لا ركعة منه فهو من الشواذ فلا يثبت به الحكم الشرعي المخالف للقاعدة فإن الركعة الواحدة بترأ غير مشروعه و هذه الأدلة و إن كانت مختصة بالحائض إلا أنه يتم الحكم بضميمة عدم الفصل.

## تنبيهات

### إشارة

و ينبغي التنبيه على أمور:

### التنبيه الأول: إنه لا فرق في ذلك بين أول الوقت أو آخره أو وسطه

فلو أفاق المجنون في أثناء الوقت بمقدار الفريضة استقر الوجوب عليه فيأتي بها أداءً و إذا لم يأت بالفريضة أتى بها قضاءً.

### التنبيه الثاني: أن المراد في مقدار الوقت الموجب مضيّه قبل عروض مخطور ثبوت القضاء إنما هو المقدار من الوقت الذي يفي لأقل ما يمكن من الفريضة

بحسب حال المعذور قصراً و إتماماً و سرعه و بطأً، و عن نهاية الأحكام أن المرأه لو طوّلت صلاتها فحاضت في أثنائها و الماضي من الوقت يسع تلك الصلاة لو خففها لزمها القضاء.

إن قلت أن لها التطويل و هو يمنع من ثبوت القضاء عليها لو طولت فحاضت قبل الفراغ.

قلنا أن الأذن يوجب عدم فسقها في التطويل و لا يلزم من ذلك عدم ثبوت القضاء الدائر مدار الفوت الثابت في المقام، و قد حكى عن جماعه إنه لو كانت صلاة المعذور مما يتخير فيه بين القصر و الإتمام كفى في ثبوت القضاء مضي وقت الصلاة المقصوره و إن شرع فيها تامه، و إذا أراد أن يقضى قضاها مقصوره لأن الفرض عدم سعه الوقت لإتيانها تامه، و من المعلوم أن أحد طرفي الواجب المخير يتعين عند تعذر الآخر و إن قضاء ما فات يلزم أن يكون على النحو الذي فات كذا أفاده المحقق المامقاني.

### التنبيه الثالث: إن إمكان تقديم الشرط على الفريضة كماكان التطهير قبل الوقت للصلاه لا يوجب ثبوت القضاء للصلاه

إذا حصل العذر بعد الوقت مقدار فعل الصلاة فقط، بل أن ما يوجب لو كان المقدار من الخلو من العذر في الوقت يسع الفريضة بشروطها و إن أمكن إتيان الشروط قبل الوقت لعدم صحه الخطاب بالفريضة مع شرطها في الوقت لضيقه و لا قبل الوقت لأنه لا خطاب قبل الوقت بالفريضة. نعم لو كان المكلف متطهراً حين دخول وقت الفريضة فدخل الوقت و مضى من الوقت ما يسع الصلاة دون الطهاره و جب القضاء إذا لم يأت بالفريضة لثبوت الصلاة في حقه و توجه الخطاب بها إليه فعند عدم الإتيان بها يصدق الفوت.

### **التنبيه الرابع: أن صلاة العصر لمن عَرَضَ عليه العذر بعد دخول الوقت مقدار صلاة الظهر لا يجب عليه قضاؤها**

إلا إذا زال العذر في وقتها و أمكنه أداءها فيه و هكذا صلاة

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٥٠

العشاء لا يجب قضاؤها لمن عرض عليه العذر بعد مقدار صلاة المغرب إلا إذا زال العذر عنه في وقتها مقدار أدائها.

### **التنبيه الخامس: قال بعضهم إنا إن أوجبنا التيمم لضيق الوقت عن الطهاره المائيه أمكن هنا اعتبار مقدار التيمم و الصلاة**

و ينسب الى صاحب كاشف اللثام ذلك، و حاصله إن من يمنع من التيمم لضيق الوقت عن المائيه يلزمه اعتبار مقدار الطهاره المائيه و إن من يجوز له يلزمه اعتبار الطهاره الترابيه. و الحق أن المعتبر هو مقدار الطهاره المائيه و إن جوزنا اعتبار الطهاره الترابيه لضيق الوقت عن الطهاره المائيه لأن المستند في ذلك هو قاعده (من أدرك) و قد تقدّم إنها لا تشمل صورته من أدرك ركعه من الوقت للطهاره الترابيه عند ضيق الوقت عن الطهاره المائيه. نعم لو كان الباقي من الوقت هو مقدار الصلاة بطهارتها الترابيه من غير وجه ضيق الوقت كما لو كان من جهه عدم وجدان الماء و جب عليه الإتيان بالصلاه مع الطهاره الترابيه و إن لم يأت بها فعليه قضاؤها.

### **الحكم الخامس عشر: من أحكام الوقت**

لو اشتغل بالصلاه اللاحقه في الظهرين أو العشاءين للقطع بإتيان السابقه عليها أو غفل عنها ثم انكشف له عدم الإتيان بالسابقه فتارةً يكون قد أتى باللاحقه في الزمن المختص بالسابقه كأن أتى بالعصر في الزمن المختص بالظهر أو أتى بالعشاء في الوقت المختص بالمغرب فلا إشكال في بطلان اللاحقه لأنه أتى بها في غير وقتها كمن أتى بها قبل دخول الوقت سواء كان التذكر في الأثناء أو بعد الفراغ.

إن قلت أن هذا يتم في الظهرين و أما في العشاءين فلا تكون العشاء باطله لقاعده (من أدرك).

قلنا أنها لما وقعت في وقت الاختصاص للمغرب صارت فاسده و إن أدرك ركعه منها لما عرفت من أدرك وقت الاختصاص يمنع من وقوع الشريكه فيه و لا أجزاءها فيه.

إن قلت أن ما في حسنه الحلبي من أنه سأل أبو عبد الله (ع) عن الرجل أمّ قوما في العصر فذكر و هو يصلي أنه



لم يصل الأولى، قال (ع):

فليجعلها الأولى التي فاتته بعد صلاه العصر قضى القوم صلاتهم)

«١» و في صحيحه زراره

(إن نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها و أنت في الصلاه أو بعد فراغك منها فانوها الأولى ثم صلى العصر لأنها مكان أربع)

«٢» فإنهما ظاهران بعمومهما و إطلاقهما أنه لو تذكر في أثناء إتيانها في الوقت المختص أن صلاتهما صحيحه و يعدلان الى صلاه الظهر.

قلنا أنهما مخصصان بغير صوره الإتيان في وقت الاختصاص مضافاً الى دعوى ظهورهما في غير صوره وقت الاختصاص و قد تقدم الكلام في ذلك في مبحث ثمرات الاختصاص.

و تارةً يوقع اللاحقه قبل السابقه في الوقت المشترك كما لو وقع العصر قبل الظهر في الوقت المشترك بينهما أو العشاء قبل المغرب في الوقت المشترك بينهما فإن تذكر بعد الفراغ كأن تذكر بأن الظهر لم يأت بها بعد أن فرغ من العصر و كما تذكر بأن المغرب بعد أن فرغ

---

(١) الوسائل/ ج ٤/ باب وجوب الترتيب.../ ص ٢٩٢، التهذيب/ ج ٢/ ص ١٩٧، الكافي/ ج ٣/ ص ٢٩٤.

(٢) تهذيب الأحكام/ ج ٣/ ص ١٥٨.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٥١

من العشاء لم يأت بها فمقتضى صحيحه (لا تعاد) هو صحه الصلاه لأنها لم تكن فاقده لواحد من الأمور من الأمور الخمسه الموجهه للإعاده و إنما فتره التأخر عن الظهر في المثال الأول و التأخر عن المغرب في المثال الثاني و هو ليس من الأمور الخمسه، و تارةً تذكر في الأثناء فيعدل بها إلى السابقه كأن تذكر في أثناء إتيان العصر أنه لم يأت بالظهر فيعدل إلى الظهر و يتمها ظهراً ثم يأتي بالعصر و ذلك للإجماع و صريح صحيحه زراره المتقدمه قبل أسطر

و صريح حسنه الحلبي المتقدمه قبل أسطر و المراد بالعدول أن ينوى كون ما بيده هي الصلاه السابقه بالنسبه لما تقدم من أجزاءها و ما تأخر منها لما تقدم من حسنه الحلبي و صحيح زواره فإن في الحسنه

(فليجعلها الأولى)

و في الصحيحه

(فانوها الأولى)

و هكذا لو أتى بالعشاء قبل المغرب في الوقت المشترك إلا أنه لو تذكر في أثناء العشاء أنه لم يأت بالمغرب و قد تجاوز محل العدول كأن تذكر و قد دخل في الرابعه يتمها عشاءً لقاعده (لا تعاد) فإنها تشمل هذه الصوره فتدل على صحه الأجزاء الماضيه لأنها لم يكن فيها أحد الخمسه التي توجب الإعادة فتكون صحيحه و بواسطه ما دل على عدم إبطال الأعمال لا يجوز إبطال ما صدر عنه فيكملة بباقي الأجزاء.

و مما يدل على شمول (لا- تعاد) للمقام أنه لو أدرك في أثناء الوظيفه الخلل ببعض أجزاءها من غير الخمسه المذكوره يحكم بصحه الوظيفه بحكم (لا تعاد) و في الفقرات التي رواها الكليني عن زواره بعد هذه الصحيحه على وجه يظهر منه كونها متممه هذه الروايه

(و إن كنت قد صليت العشاء و نسيت المغرب فقم فصلً المغرب و إن كنت ذكرتها فقد صليت من العشاء الآخره ركعتين أو قمت في الثالثه فانوها المغرب ثم سلم ثم قم فصلً العشاء الآخره)

## «الحكم السادس عشر: من أحكام الوقت

### إشاره

في الترتيب و عدمه في الصلاه اليوميه و

### فيه مسائل:

## الأولى: إنه يجوز تقديم الحاضره على الفائته المتصله بها أو الشريكه لها في الوقت أعني الظهرين أو العشاءين

و لا- ترتيب بينها فلو فاتته صلاه الصبح و دخل وقت الظهر يجوز له أن يصلي الظهر أولاً ثم يقضى الصبح في أى وقت شاء و يسقط الترتيب بينهما من غير فرق بين كونها فاتته اليوم أو غيرها، و هو المشهور بين الفقهاء و القول بذلك هو القول المعروف بالمواسعه كما أن القول بوجوب تقديم الفائته على الحاضره مطلقاً هو القول المعروف بالقول بالمضايقه المحضه، و المراد بكونها محضه هو لزوم المبادره الى القضاء أى فوريتيه و تقديمه على الأداء و وجوب العدول إليه لو ذكره في الأثناء و بطلان الحاضره لو قدمها، كما أن القول بإتيان الفائته قبل الحاضره من دون فوريه القضاء للفائته هو القول بالمضايقه غير المحضه، و

عن ابن فهد التصريح بأن الترتيب هو القول بالمضايقه و أن عدمه هو القول بالمواسعه، و بعضهم جعل البحث عن لزوم المبادره فى القضاء و فوريته مسأله و البحث عن لزوم تقديم الفائته على الحاضره مسأله أخرى. و المحكى عن العلامه فى التذكره و التحرير أنه أفرد للفوريه مسأله و للترتيب مسأله أخرى.

---

(١) الكافى / ج ٣ ص ٢٩٢، التهذيب / ج ٣ ص ١٥٩، الوسائل / ج ٤ ص ٢٩١.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٥٢

و الحاصل أنه حكى الشيخ المحقق ملا كتاب أن الأقوال فى هذه المسأله و هى جواز تقديم الحاضره على الفائته و تقديم الفائته على الحاضره مع سعه الوقت قد تزيد على عشرين قولاً، و الأظهر ما عليه أكثر المتأخرين من جواز تقديم الحاضره على الفائته حتى مع سعه الوقت و سقوط الترتيب بينها و بين الفائته بمعنى جواز إتيان الحاضره قبلها و

عدم فوريه القضاء و يدل على ذلك أمور:

الأمر الأول: ما هو المحكى عن كتاب الفاخر للجعفى الذى ذكر فى خطبته أنه ما روى فيه إلا ما أجمع عليه الصحابه و صح من قول الأئمه (ع) من قوله. و الصلوات الفائتات تقضى ما لم يدخل عليه وقت صلاه فإذا دخل عليه وقت صلاه بدأ بالتى دخل وقتها و قضى الفائتة متى أحب.

الأمر الثانى: ما رواه الشيخ فى الصحيح أو القوى بأبى بصير عن الصادق (ع) قال: (

إن نام الرجل و لم يصل صلاه المغرب و العشاء الآخره أو نسى فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فليصليهما و إن خشى أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخره و إن استيقظ بعد الفجر فليبدأ فليصل الفجر ثم المغرب ثم العشاء الآخره)

«١» الحديث و مثله ما حكى عن فقه الرضا (ع) مع تبديل النوم بالنسيان.

الأمر الثالث: ما هو المحكى فى الصحيح عن ابن سنان عن أبى عبد الله (ع) قال:

(إن نام رجل أو نسى أن يصلى المغرب و العشاء الآخره فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فليصلهما و إن خاف أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخره و إن استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس)

«٢» و هذه الأخبار صريحه الدلاله عن المطلوب للأمر فيها بتقديم الفجر على العشاءين فى وقت أجزاءها أو فضيلتها أيضاً.

إن قلت يقدر فى هذه المرويات لما تضمنته من امتداد وقت العشاءين الى الفجر و إن كان موافقاً لمذهب جمع بين العامه و مخالفلاً لما هو المشهور بين الأصحاب من انتهاء بانتصاف الليل.

قلنا لا يقدر فيها ذلك لأن الحكم بتقديم الحاضره على الفائتة مخالف للتقيه، و اشتمال بعض

الخبر على حكم موافق للتقيه لا- يوجب القدرح فى الخبر بالنسبه لاشتماله على الحكم المخالف للتقيه لاحتمال حدوث موجب للتقيه فى آخر الكلام فإنه قد يتكلم المتكلم بكلام مخالف للتقيه و فى الأثناء يحدث ما يوجب التقيه فيؤخذ بالخبر بالنسبه لما يخالف التقيه و يطرح ما وافق التقيه على أن القول بامتداد وقت المضطر الى طلوع الفجر لا يخلو عن قوه، فقد ذهب إليه جماعه من أصحابنا القدماء و المتأخرين و به قضت جمله من النصوص فلا وجه لرفض الخبرين من جهته فإن النائم مضطر الى الترك.

الأمر الرابع: ما ورد من جواز تأخير قضاء صلاه النهار الى الليل كقول الصادق (ع) فى صحيح ابن أبى يعفور

(صلاه النهار يجوز قضاءها أى ساعه شئت من ليلٍ أو

---

(١) الاستبصار/ ج ١/ ص ٢٨٨، التهذيب/ ج ٢/ ص ٢٧٠.

(٢) الاستبصار/ ج ١/ ص ٢٨٨ لكن عن ابن مسكان.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٥٣

نهارٍ)

«١» فإنها تدل على جواز القضاء للفائته بعد الحاضره بل هو واضح الدلاله على عدم لزوم الترتيب حيث أن تأخيرها الى الليل موجب لتقديم الفرائض النهاريه عليها.

إن قلت أن المراد بالنهاريه النافله.

قلنا إطلاق صلاه النهار و عمومها الناشئ عن ترك الاستبصار يثبت المطلوب سيما و أن صلاه النهار كثير ما تطلق على خصوص الفريضه كقوله (ع):

(صلاه النهار عجماء)

«٢» و قوله (ع):

(فى صلاه الفجر و هى من صلاه النهار)

و قوله (ع):

(الصلاه الوسطى هى الوسطى من صلاه النهار و هى الظهر)

و قوله (ع): فى الرجل يصلى بوضوء واحد صلاه الليل و النهار فقال (ع):

(نعم ما لم يحدث)

«٣» وقوله (ع)

(لا بأس بأن يصلى صلاه الليل و النهار بتيمم واحد)

«٤». الأمر الخامس: المرسل فى الفقه الرضوى أنه سئل

العالم (ع):

(عن رجل نام أو نسي فلم يصلَّ المغرب و العشاء، قال (ع): إن استيقظ قبل الفجر يصلِّيها و إن خاف أن تفوته إحداهما بدأ بالعشاء الآخره فإن استيقظ بعد الصبح فليصلَّ الصبح ثمَّ المغرب ثمَّ العشاء قبل طلوع الشمس، فإن خاف أن تطلع الشمس فتفوته إحدى الصلاتين فليصلَّ المغرب و يدع العشاء الآخره حتى تنبسط الشمس)

«٥»، و المناقشه فيه بإرسال لا تسمع بعد اعتضاده بالشهره و انجباره بفتوى أكثر الأصحاب و هذه الأخبار صريحه الدلاله على المطلوب للأمر فيها بتقديم الفجر على العشاءين مطلقاً سواءً في وقت أجزاءها أو فضيلتها كما أنه يستفاد منها عدم الفوريه في قضاء العشاءين للأمر في بعضها بتأخير قضاء العشاءين في انبساط الشمس و ذهاب الشعاع، و لا يقدر في الاستناد إليها مخالفه الحكم فيها لتأخير القضاء عن الوقت المكروه و موافقته لمذهب المخالفين لجواز حدوث موجب التقيه في آخر الكلام مع أن حملها على التقيه من هذا الوجه لا يأبى العمل بها فيما اشتملت عليه أيضاً من الحكم المخالف للتقيه و هو تقديم الحاضره على الفائته.

الأمر السادس: موثق عمار عن الصادق (ع) قال:

(سألته عن رجل تفوته المغرب حتى تحضر العتمه فقال (ع): إذا حضرت العتمه و ذكر أن عليه صلاه المغرب فإن أحب أن يبدأ بالمغرب بدأ و إن أحب أن يبدأ بالعتمه ثمَّ صلى المغرب)

«٦» بعد بناءً على إرادته الليله السابقه منه و إلا فالمشهور عدم تحقق فوات المغرب مع سعه وقت العشاء لأداء المغرب.

(١) الوسائل / ج ٣.

(٢) مستدرک الوسائل / ج ٤ / باب استحباب الجهر / باب ١٨ / ج ٤٤٥٧ - ١.

(٣) مستدرک الوسائل / ج ١ / باب جواز إيقاع الصلوات الكثيره / باب ٧ / ج ٦٥٢ - ٣.

(٤) الاستبصار / ج ١ /

ص ١٦٣، التهذيب/ ج ١/ ص ٢٠١، الوسائل، ج ٣، ص ٣٨٠ باب جواز إيقاع صلوات كثيره بتيمم واحد.

(٥) التهذيب/ ج ٢/ ص ٢٧٠، الاستبصار ج ١، ص ٢٨٨ بلفظ مختلف.

(٦) الاستبصار/ ج ١/ ص ٢٨٨، التهذيب/ ج ٢/ ص ٢٧١، الوسائل/ ج ٤/ ص ٢٨٩ باب جواز قضاء الفرائض.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٥٤

الأمر السابع: ما رواه السيد ابن طاوس على ما حكى عن كتاب الصلاة للحسين بن سعيد و ذكر أنه قال ما هذا لفظه صفوان عن عيسى ابن القاسم قال:

(سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل نسي أو نام عن الصلاة حتى دخل وقت صلاة أخرى فقال (ع): إن كان صلاة الأولى فليبدأ بها وإن كانت صلاة العصر فليصلّ العشاء ثم يصلّ العصر)

، و هو واضح الدلالة على المطلوب من حيث الأمر بتقديم صلاة العشاء الحاضرة على صلاة العصر الفائتة. لكن يشكل على هذا الخبر التفرقة فيه بين الظهرين.

و يمكن الجواب عنه أن الخبر إذا كانت بعض فقراته صريحه فى المطلوب أخذ بها و إن كانت باقى الفقرات مغلقه مبهمه لا يعلم المراد منها إلا المتكلمون بها على إنه يمكن توجيهه بأن المراد من قوله

(إن كان صلاة الأولى)

هى الظهر بالنسبه الى العصر و المغرب بالنسبه الى العشاء، و المراد فليبدأ بها هو البدء بها عند القضاء و تكون هذه فقره من الخبر هو الإشاره الى وجوب الابتداء بالصلاة الأولى و تقديمها على الثانية فى وقت القضاء كما أن الفقره الثانية و هو قوله

(و إن كانت صلاة العصر)

أنه إذا كانت الفائتة هى الثانية فليقضها وحدها لا مع الأولى التى هى شرط فى صحتها الثانية.

الأمر الثامن: ما رواه الحميرى فى



قرب الأسناد عن عبد الله بن حسن عن جده علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر (ع):

(سألته عن رجل نسي الفجر حتى حضرت الظهر قال: يبدأ بالظهر ثم يصل الفجر كذلك كل صلاة بعدها صلاة)

«١». الأمر التاسع: ما في صحيح ابن مسلم المروى في الوسائل باب ٣٩ من أبواب المواقيت قال:

(سألته عن الرجل تفوته صلاة النهار قال (ع): يقضيها إن شاء بعد المغرب و إن شاء بعد العشاء)

«٢». الأمر العاشر: ما حكى عن صحيح الحلبي إنه سُئِلَ أبو عبد الله (ع) عن رجل فاتته صلاة النهار متى يقضيها قال (ع):

(متى شاء إن شاء بعد المغرب و إن شاء بعد العشاء)

«٣». الأمر الحادي العاشر: صحيح ابن أبي يعفور سمعت أبا عبد الله (ع) يقول:

(صلاة النهار يجوز قضاءها أى ساعه شئت من ليل أو نهار)

«٤». الأمر الثاني عشر: الإجماعات المنقولة التي منها ما ذكره الجعفي في كتابه الفاخر الذي ذكر في أوله أنه لا يروى فيه إلا ما أجمع عليه و صح من قول الأئمة (ع)، و عن المصاييح و شرح الغوالي نسبتته الى المشهور بين المتقدمين عن جمع من العلماء دعوى الإجماع عليه.

الأمر الثالث عشر: ما رواه الشيخ في المرسل عن جميل بن دراج عن الصادق (ع) قال:

(قلت له يفوت الرجل الأولى و العصر و المغرب و ذكرها عند العشاء الآخرة، قال: يبدأ

---

(١) الوسائل / ج ٥ / ص ٣٤٩، الوسائل ج ٨ ص ٢٥٥.

(٢) الوسائل / ج ٣ / باب المواقيت / باب ٣٩، ح ٦.

(٣) الوسائل / ج ٤ / ص ٢٤١ / باب ٣٩، حديث ٥٠٣٦.

(٤) الوسائل / ج ٤ / ص ٢٤٣، أبا ٣٩، حديث ٥٠٤١.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٥٥

بالوقت الذي هو فيه فإنه لا يأمن الموت فيكون قد

ترك صلاة الفريضة في وقت دخلت ثم يقضى ما فاته الأولى فالأولى)

«١» وقد رواه الشهيد في الذكرى بتغيير يسير غير مغير المعنى و لا يضر إرسالها بعد شهرتها و شهره الفتوى بمضمونها و وجه الدلالة فيها واضح على أن صاحبه الوقت تقدم على صلاة اليوم قضاءً.

إن قلت أنه يقدر فيها السؤال عن فوات المغرب في وقت العشاء و الجواب عن قضاء المغرب بعد العشاء مع أن الواجب هو تقديم المغرب على صلاة العشاء.

قلت إن الاستدلال إنما كان بكلام الإمام و هو قد تضمن البدء بصاحبه الوقت مطلقاً إذا دخل وقتها حتى عند الذكر لما فاته من صلاة اليوم فذكر المغرب لا يوجب سقوط الجواب عن قابليه الاستدلال بالرواية مع أن ظاهر الرواية بل صريحها هو تقديم صلاة الوقت الحاضر و هي العشاء على قضاء الظهرين و هو كاف في إثبات المطلوب مطلقاً بملاحظه التعليل المذكور فيها، مع إنه الظاهر هو وقت العشاء المختص فإنه لا يجوز صلاة المغرب قبله بل أن عدول الإمام عن قوله (يبدأ بالعشاء) الى قوله

(يبدأ بالوقت الذى هو فيه)

إيماء الى أن تذكر المغرب كان في الوقت المختص بالعشاء.

الأمر الرابع عشر: خبر صفوان عن العيص بن القاسم المحكى عن مستدرک الوسائل فى أبواب قضاء الصلاة، قال: سألت أبا عبد الله (ع)

(عن رجل نسى أو نام عن الصلاة حتى دخل وقت صلاة أخرى، فقال: إن كان صلاة الأولى فليبدأ بها و إن كانت صلاة العصر فليصل العشاء ثم يصلى العصر)

«٢» و لا ريب أن المراد (بالأولى) هى الظهر و الإنسان إذا نسى الظهر فى وقت العصر الذى يكون بعد مقدار أداء الظهر مبدأه إنه يجب عليه الإتيان بالظهر قبل العصر.

الأمر الخامس

عشر: ما عن الحلبي الذي عُرض على مولانا الصادق (ع) و أثنى عليه و صحَّحه و استحسنه من قوله

(خمس صلوات يصلين على كل حال و متى أحب صلاة فريضه نسيها يقضيها مع طلوع الشمس و غروبها و صلاة ركعتي الإحرام و ركعتي الطواف الفريضه و كسوف الشمس)

، فإن قوله (ع)

(متى أحب)

فإنه فيه ظهور في جواز التأخير.

الأمر السادس عشر: ما عن الجعفي في كتاب الفاخر الذي ذكر في أوله أنه لم يرو فيه إلا ما أجمع عليه و صح عنده من قول الأئمة (ع) من قوله ( )

(و الصلوات الفائتات تقضى ما لم يدخل عليه وقت صلاة فإذا دخل وقت صلاة بدأ بالتى دخل وقتها و قضى الفائتة)

و ورد عليه بأنه ليس من إرسال المتن حتى ينجبر بعمل الأصحاب و إنما هو من إرسال المضمون الذي لا ينجبر بالعمل عند أهل التحقيق لرجوعه الى اجتهاد المرسل (بالكسر) الذي ليس بحجه في حق غيره من المجتهدين.

الأمر السابع عشر: ما عن السيد ابن طاوس في رساله المواسعه عن أمالي السيد أبي طالب الحسيني بإسناده الى جابر بن عبد الله قال:

(يا رسول الله (ص) كيف أفضى؟ قال

---

(١) التهذيب/ ج ٢/ ص ٣٥٣، الوسائل/ ج ٨/ ص ٢٥٧.

(٢) مستدرک الوسائل/ ج ٦/ أبواب قضاء الصلاة/ باب ١/ ح ٧١٥٠-٦.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٥٦

رسول الله (ص) صلّ مع كل صلاة مثلها، قال: يا رسول الله قبل أم بعد؟ قال: قبل)

فإن ظاهر المعية هو كون صلاة القضاء بعد و الصلاة الحاضره قبل.

الأمر الثامن عشر: ما في الذكرى عن إسماعيل بن جابر قال:

(سقطت عن بعيرى فانقلبت على أم رأسى فمكثت سبعة عشر ليلة مغمىً علىّ فسألته عن ذلك قال اقضِ

مع كل صلاة صلاة)

«١» فإنه لو كان القضاء فوري لأمره (ع) بإتيانها قبل الحاضره جميعاً.

الأمر التاسع عشر: الأخبار المرخصه لقضاء صلاة الليل فى النهار و قضاء صلاة النهار فى الليل إن شاء بعد المغرب و إن شاء بعد العشاء مثل الصحيح الذى رواه الكلينى بإسناده عن محمد بن مسلم قال:

(سألته عن الرجل تفوته صلاة النهار، قال: يقضيها إن شاء بعد المغرب و إن شاء بعد العشاء)

«٢» و لا يقدح الإضمار بعد كون المضمّر مثل محمد بن مسلم.

الأمر العشرون: الأخبار المتضمنه لقصه نوم النبى (ص) ما رواه الشيخ بإسناده عن الحسن بن محبوب عن الرباطى عن سعيد الأعرج قال:

(سمعت أبا عبد الله (ع): يقول أن الله أنام رسوله عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس ثم قام فبدأ فصلى الركعتين قبل الفجر ثم صلى الفجر)

«٣» فإن جواز التنفل قبل إتيان الفائته يدل بطريق الأولويه على جواز الحاضره قبل الفائته.

نعم حكى عن العلامة أنه قال بعد ذكر بعض الأخبار فى نوم النبى عن صلاة الصبح أن حديثهم باطل لاستحاله صدور ذلك عن النبى (ص).

أقول إن الأخبار التى وردت فى نوم النبى (ص) و قضائه للصلاه قبلها النافله لا إشكال فى سندها لصحة سند جمله منها و لا إشكال فى دلالتها و حكى عن الذكرى بعد ذكر الروايه الداله على ذلك أنه لم يقف على رد لهذا الخبر من حيث توهم القدح بالعصمه فيه.

أقول أنها لا تقدح بالعصمه لأن الترك للواجب بسبب النوم ليس بمعصيه حتى يقدح بالعصمه.

و ما قيل أنها مردوده كأخبار سهو النبى (ص) الذى ذهب إليه الصدوق تبعاً لشيخه ابن الوليد. باطل إذ تجوز السهو على النبى (ص) موجب للشك فى صدق تبليغه لأننا إن جوزنا

السهو عليه جوزنا السهو في كل أعماله و أقواله فيسقط تبليغه عن الحجية فتسقط فائده إرساله.

أما نومه فلا يوجب ذلك كالمرض الذي يعرض عليه (ص) فيصلى من جلوس.

إن قلت أن عموم التشبيه في قوله (ع):

(فليقضها كما فاتته)

فإنه ينوى متلقى بالقبول يقتضى قضاء الفائته قبل الحاضره.

قلنا أولمّا: إنا لا نسلم شموله للترتيب و نحوه من الأوصاف الاعتباريه الاعتياديه و إنما هو ظاهر بالنسبه لماده الهيئه و الكيفيات  
المجموعه للشارع، أما مثل الترتيب بين الحاضره و الفائته

---

(١) الوسائل / ج ٨ / ص ٣٦٧، باب ٤، ح ١٠٦١٩.

(٢) الوسائل ج ٣، أبواب المواقيت / باب ٣٩ / ح ٦.

(٣) الوسائل / ج ٨، ص ٣٥٦، باب ٣، ح ١٠٥٧٥.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٥٧

من جهه الأسبقية في الوقت كالصبح و الظهر فإنه من توابع الوقت و تعاقب الزمن و تدرجه مثل أيام الصيام لا أنه منحول شرعاً  
للصلاه بحيث تكون صحه المتأخره موقوفه على فعل المتقدمه.

نعم في الظهرين و العشاءين من يوم واحد كان الترتيب بينهما مجموعاً شرعاً فلو سلّم شموله للترتيب كان المشمول هو الترتيب  
المجموع شرعاً للصلاتين كالظهرين و العشاءين ليوم واحد.

و ثانياً: أن الروايه المذكوره مخصصه بالأدله المتقدمه الداله على جواز إتيان الحاضره قبل الفائته فلا تعارض بينهما.

و ثالثاً: أن عموم هذا التشبيه مخصص بكثره فهو موهون لا- يصح الأخذ به كعمومات القرعه فإنه مخصص بصوره ما لو فاتته  
الصلاه قائماً و صلى مستلقياً أو فاتته الصلاه مع القراءه لأنه صلى جماعه.

إن قلت إنه يعارض هذه الأخبار أخبار المضايقه الداله على تقديم الفائته على الحاضره و العدول من الحاضره إليها في الأثناء.

قلنا أن العمده من الأخبار التي استدلو بها على المضايقه و عدم جواز تقديم الحاضره على

الفائته هي أن:

الأول: منها الصحيح المحكى عن الوسائل باب ٦٢ من أبواب المواقيت عن صفوان عن أبي الحسن (ع) قال:

(سألته عن رجل نسي الظهر حتى غربت الشمس و قد كان قد صلى العصر، فقال (ع): كان أبو جعفر أو كان أبي (ع) يقول: إن أمكنه أن يصلّيها قبل أن تفوته المغرب بدأ بها و إلا صلى المغرب ثم صلاها)

«١» الثانى: منها صحيح زراره المحكى عن الوسائل (باب ٢) من أبواب قضاء الصلاة عن أبي جعفر (ع) أنه (ع)

(سئل عن رجل صلى بغير طهور أو نسي صلوات لم يصلّيها أو نام عنها فقال (ع): يقضيها إذا ذكرها فى أىّ ساعه من ليل أو نهار فإذا دخل وقت صلاه و لم يتم ما قد فاته فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاه التى قد حضرت)

«٢» و لا- يخفى أنه يمكن المناقشه فى الاستدلال بهذا الخبر بأن الظاهر أن المراد به الوقت الفضلى إذ من المستبعد هو فوات الوقت غير الفضلى لأن المضيق المخاف فوته هو الوقت الفضلى للفراغ، فتدل الروايه على التوسعه فى القضاء للفائته و أنه يجوز تأخيرها عن وقت الصلاه.

الثالث: صحيح زراره الآخر عن أبي جعفر (ع) قال:

(إذا نسيت صلاه أو صلّيتها بغير وضوء و كان عليك قضاء صلاه فابدأ بأولهن فأذن لها و أقم ثم صلّها ثم صل ما بعدها بإقامه إقامه لكل صلاه، و قال: قال أبو جعفر (ع): إن كنت صلّيت الظهر و قد فاتتك الغداه فذكرتها فصلّ الغداه أى ساعه ذكرتها و لو بعد العصر و متى ما ذكرت صلاه فاتتك، صلّيتها،

---

(١) الوسائل / ج ٤، ص ٢٨٩، باب ٦٢، ح ٥١٨٥.

(٢) الوسائل / ج ٨، ص ٢٥٦، باب ٢، ح

وقال: إذا نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها و أنت في الصلاة أو بعد فراغك فانوها الأولى ثم صل العصر فإنما هي أربع مكان أربع و إن ذكرت أنك لم تصل الأولى و أنت في صلاة العصر و قد صليت منها ركعتين فانوها الأولى ثم صل الركعتين الباقيتين و قم فصل العصر و إن كنت قد ذكرت أنك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب و لم تخف فوتها فصل العصر ثم صل المغرب فإن كنت قد صليت المغرب فقم فصل العصر و إن كنت قد صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم قم فأتتها ركعتين ثم تسلم ثم تصلى المغرب فإن كنت قد صليت العشاء الآخرة و نسيت المغرب فقم فصل المغرب و إن كنت ذكرتها و قد صليت من العشاء الآخرة ركعتين أو قمت في الثالثة فانوها المغرب ثم سلم ثم قم فصل العشاء الآخرة فإن كنت قد نسيت العشاء الآخرة حتى صليت الفجر فصل العشاء الآخرة و إن كنت ذكرتها و أنت في الركعة الأولى أو في الثانية من الغداة فانوها العشاء ثم قم فصل الغداة و أذن و أقم و إن كانت المغرب و العشاء قد فاتتاك جميعاً فابدأ بهما قبل أن تصلى الغداة ابدأ بالمغرب ثم العشاء فإن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بهما فابدأ بالمغرب ثم صل الغداة ثم صل العشاء و إن خشيت أن تفوتك الغداة إن بدأت بالمغرب فصل الغداة ثم صل المغرب و العشاء ابدأ بأولهما لأنهما جميعاً قضاءً أيهما ذكرت فلا تصلهما إلا بعد شعاع الشمس، قال: قلت: و لم ذلك قال (ع): لأنك



لست تخاف فوتها)

«١» وهذا الخبر قد استعمل الأمر فيه للاستحباب فإن الآذان والإقامة مستحبات فيضعف دلاله الأمر على وجوب تقديم الفائته قبل الحاضره قال المرحوم المدقق الشيخ جواد ملا كتاب: أن هذا الخبر عمده أدله أرباب المضايقه و لا يخفى ما فى دلالتة من القصور لعدم دلاله قوله

(فَصَلِّ الْغَدَاهُ)

على الفوريه لا سيما بعد ملاحظه قوله و لو بعد العصر فإن مقتضاه ثبوت الرخصه فى الأوقات المكروهه فضلاً عن غيرها و أما قوله

(و إن كنت ذكرت أنك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب)

فلعل دلالتة على التوسعه أظهر منها على التضييق فإن أجزاء وقت المغرب ممتداً الى ما يقرب انتصاف الليل و تذكر العصر على ما هو ظاهر الخبر عند دخول وقت المغرب فيستبعد معه احتمال خوف فوات المغرب عند تقديم العصر و إن توقف فعل الصلاه على كثير من المقدمات فالظاهر إرادته خوف فوات وقتها الفضلى كما يؤكد عدم التقييد بعدم خوف الفوات فى غير المغرب من حيث أن الوقت الفضلى للمغرب فيه تضييق و أن وقت غيره فيه أتساع و التعرض لحكم المشتركين فى الوقت و إطلاق الفوات على فوات الوقت الفضلى للأولى منهما و حينئذ فالأمر بتقديم الحاضره عند خوف فوات وقتها الفضلى ظاهر فى سقوط الترتيب و ثبوت التوسعه المصرح بها فى ذيل الخبر من قوله

(أيهما فاتتك فلا تصلهما إلا بعد شعاع الشمس)

معللاً ذلك بأنهما قضاء لا يخشى فوتها.

و الحاصل أن إتيان المغرب عند خوف ضيق وقتها الفضلى ليس بواجب قطعاً لما دل على سعه وقتها فلا بد أن يكون الأمر به فى صورته خوف ضيق وقتها الفضلى هو للاستحباب و يكون الإتيان المأمور به للفائته فى

صوره عدم خوف مستحب أيضاً بقرينه المقابله فيكون مفاد الروايه استحباب إتيان الفائته قبل الحاضره لو أمكن الجمع بينهما في وقت الفضيله للحاضره و استحباب تقديم الحاضره على الفائته عند خوف فوت وقت الفضيله

(١) الوسائل / ج ٤، ص ٢٩٠، باب ٦٣، ح ٥١٨٧.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٥٩

للحاضره و كفى بهذا شاهداً على إرادته الرخصه أو الاستحباب من الأمر بتقديم الفائته و العدول إليها و هذا كله مع الإغضاء عما اشتمل عليه من صحه العدول بعد الفراغ مما هو خلاف الإجماع فإنه موجب لو هن الخبر و قصوره في موضع الاستدلال كذا حرره المحقق الشيخ ملا جواد.

الرابع: صحيحه أبي ولاد في من رجع عن قصد السفر بعد ما صلى قصرأ قال (ع):

(إن عليك أن تقضى كل صلاه صليتها في يومك ذلك بالتقصير بتمام من قبل أن تبرح من مكانك لأنك لم تبلغ الموضع الذي يجوز فيه التقصير)

«١» الخامس: خبر البصرى عن رجل نسي صلاه حتى دخل وقت صلاه أخرى، فقال (ع):

(إذا نسي الصلاه أو نام عنها صلاها حين يذكرها فإن ذكرها و هو في صلاه بدأ بالتى نسي و إن ذكرها مع إمام في صلاه المغرب أتمها بركعه ثم صلى المغرب ثم صلى العتمه بعدها)

«٢» السادس: صحيح محمد بن مسلم قال:

(سألت أبا عبد الله (ع): عن رجل صلى الصلوات و هو جنب اليوم و اليومين و الثلاثه ثم ذكر بعد ذلك قال (ع): يتطهر و يؤذن و يقيم أولهن ثم يصلى و يقيم بعد ذلك في كل صلاه فيصلى بغير أذان حتى يقضى صلاته)

و لا يخفى أنه مساق لبيان كفايه الأذان الواحد لأداء الصلاه المتعدده.

قلت أولاً: مع تسليم التعارض و التكافؤ إنا نأخذ بأخبار

المواسعه لما ثبت من التخيير بين الخبرين المتعارضين المتساويين في الحججه.

و ثانياً: أن أخبار المواسعه أرجح لأنها مخالفه لفتوى العامه فأنهم يوجبون تقديم الفائته على الحاضره حتى أوجب منهم صلاه الفائته و إن فاتت الحاضره، و لموافقتهما للكتاب و السنه لما دل من عمومات الكتاب و السنه على وجوب الفرائض بدخول أوقاتها و قضائها على من فوتها في الوقت إذا كان متمكناً من إتيانها في الوقت بمقدار ما يسعها و على وليه قضائها بعد موته شامل لمن لزمته الفائته فلو وجب تأخير الحاضره عن الفائته لامتنع وجوب الحاضره أداء و قضاء إلا بعد مضي ما يسع الفائته من الوقت نظير ما قلناه في ذوى الأعذار، و كذا عموم ما دل على صلاحيه جميع أوقات الفريضة و ذوات الأسباب لتأديتها في جميع وقتها المتجاوز حد الاحصاء المتناوله لمن عليه الفائته و غيرها.

و لما دلَّ على تأكيد استحباب أداء الصلاه في أول وقتها و أول وقت الفضيله حتى سمي المصلي بعدها متهاوناً و مضيقاً و إن لم يكن قد فاته وقت الأجزاء.

و لما دل على وجوب حضور الجماعه في مثل الجمعة و تأكيد استحبابه في غيرها و ذم من ترك الحضور الذي طلب رسول الله (ص) إحراق القوم في منازلهم بسبب تركهم الحضور المتناول بعمومه من لزمته الفائته التي لو كانت عذراً في التأخير لما خَلَّتْ تلك النصوص عن عدها في الأعذار المسوغه للتأخير.

---

(١) الوسائل / ج ٨، ص ٤٦٩، باب ٥، ح ١١١٩٣ لكن بلفظ (تؤم) بدلاً من (تبرح).

(٢) الوسائل / ج ٣، ص ٣٨٤، باب ١ من أبواب قضاء الصلاه.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٦٠

الثالث: أن الجمع الدلالي يقتضى حمل أخبار المضايقه على المواسعه لأن الجمع

أولى من الطرح و هو مقدم على المرجحات فإن أخبار المضايقه ظاهره فى وجوب التقديم للفائته على الحاضره و أخبار المواسعه نص فى عدم الوجوب، و قد تقرر أنه إذا تعارض الظاهر فى الوجوب مع النص فى عدمه قدم النص على الظاهر و حمل الظاهر على الاستحباب.

الرابع: أن الأمر فيها أى فى أخبار المضايقه بعد توخم الخطر، و قد قرّر فى محله إنه لا يدل على الوجوب و إنما يدل على الجواز، فإنه يحتتمل قوياً أن يكون المراد بها هو جواز الإتيان بالفائته عند دخول وقت الحاضره بمعنى أن دخول وقت الحاضره غير مانع من إتيان الفائته فإنه قد علم من تتبع الأخبار و الآثار، و ما أشتهر من التأكيد البليغ فى المحافظه على أوقات الصلاه و المسارعه إليها فى أوائلها فلا يراد من الأمر بالبدء بالفائته سوى رفع الحظر عن إتيانها و هو لا يكون إلّا ظاهر فى الجواز، و يرشد الى ذلك ما فى موثقه سماعه قال:

(سألته عن الرجل يأتى المسجد و قد صلى أهله أو يتطوع فقال: إن كان فى وقتٍ حسنٍ فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة و إن كان خاف الفوت من أجل ما مضى من الوقت فليبدأ بالفريضة و هو حق الله ثم ليتطوع ما شاء)

«١» فالأمر موسّع أن يصلى الإنسان فى أول دخول وقت الفريضة إلا أن يخاف الفريضة و الفضل إذا صلى الإنسان وحده أن يبدأ بالفريضة إذا دخل وقتها ليكون فضل أول الوقت للفريضة و ليس بمحظور عليه أن يصلى النوافل من أول الوقت الى القريب من آخر الوقت.

و لما ورد عنهم (ع) فى الصحيح

(أن فضل الوقت الأول على الأخير خير للرجل من ولده و ماله)

وقد حكى الإجماع عن غير واحد أن الأفضل في كل صلاة أن يؤتى بها في أول وقتها.

والحاصل أن الأمر في أخبار المضايقة إنما ورد بعد توهم الحظر من إتيان الفائته قبل الحاضره فهو ظاهر في الإباحه والأذن بإتيانها.

إن قلت أن أخبار المضايقة الفتوى بها مشهوره بين القدماء و الشهرة في الفتوى هي أول المرجحات كما هو المحكى عن الحلبي في رسالته المعموله في هذه المسأله المسماه خلاصه الاستدلال.

قلنا أن أخبار المواسعه أيضاً مشهوره بين القدماء و المتأخرين للمحكى عن الفتوى بها عن علي بن شعبه و الحسين بن سعيد و ابن عيسى و الجعفي في كتابه الفاخر الذي ذكر في أوله أنه لا يروى فيه إلا ما أجمع عليه و صحح من قول الأئمه (ع) و عن الواسطي و عن الشيخ الفقيه عبد الله بن أبي شعبه في أصله الذي أثنى عليه الصادق (ع) عند عرضه عليه و صححه و استحسنه و عن الحسين بن سعيد الأهوازي بل و عن أخيه الحسن أيضاً و عن أبي جعفر أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي و محمد بن علي بن محبوب و الصدوقين اللذين هما متقدمان على المفيد و الشيخ و غيرهما من القائلين بالمضايقه، و أيضاً نقل عن أبي الفضل الصابوني الجعفي الذي يروى عنه الشيخ و النجاشي بواسطتين في الفاخر الذي تقدم

---

(١) الوسائل / ج ٤ ص ٣٣٦، باب ٣٥، ح ٤٩٨٧.

(٢) الوسائل / ج ٣، ص ٨٩، باب استحباب الصلاة في أول الوقت، ح ١٤.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٦١

ذكره و عن أبي محمد بن أحمد بن مسلم في كتاب الفاخر المختصر و عماد الدين محمد بن علي و الشيخ

على بن الحسين الصدوق فى المقنع و الفقيه و السيد ضياء الدين ابن الفاخر و أبى على الطبرى الديلمى و على بن عبيد الله بن بابويه منتجب الدين صاحب الفهرست المشهور و عن الشيخ قطب الدين الراوندى من مشايخ ابن شهر آشوب و عن الشيخ سديد الدين محمود الحمصى و الشيخ الإمام نصير الدين أبى طالب عبد الله بن حمزه الطوسى و عن الشيخ يحيى بن حسن بن سعيد جد المحقق و عن السيد الأجل على بن طاوس و عن العلامة الحلى فى كثير من كتبه كالتذكرة و المنتهى و نهايه الأحكام و التحرير و التخليص و المختلف و نقل به أعنى القول بالمواسعه عن كثير من المتأخرين و عن المحقق الوحيد البهبهانى و عن العلامة سيد محمد مهدى الطباطبائى و جدنا الفقيه الشيخ جعفر كاشف الغطاء و عن المحقق الشيخ أسد الله التستري بل عن كشف الالتباس و الفوائد و شرح الجواد أنه المشهور بين المتأخرين و عن الذخير و شرح الغوالى نسبتته الى المشهور بين المتقدمين أيضاً بل عن المصاييح نسبتته الى أكثر الأصحاب على الإطلاق بل عن جمع منهم العلامة فى المختلف دعوى الإجماع على المواسعه و على هذا فلم تكن الشهره المدعاه بين القدماء بالغه حداً يوجب سقوط أخبار المواسعه عن الحجيه.

إن قلت فما تصنع بالأدله الداله على فوريه القضاء مثل المروى عن أبى جعفر (ع)

(إذا نسيت صلاه ثم ذكرتها فصلها)

و ما رواه الشيخ بسنده عن نعمان الرازى قال:

(سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل فاتته شىء من الصلاه فذكر عند طلوع الشمس و عند غروبها قال (ع): فليصل حين ذكرها)

«١» الى غير ذلك من الأخبار فإنها دلت على توقيت فعل الصلاه

بوقت الذكر و هو ظاهر فى وجوب إيقاعها فى ذلك الوقت حتى لو كان وقت الفريضة الحاضره فهى تدل على لزوم الإتيان بالفائته قبل الحاضره.

و جوابه أنها لا تدل على فوريه القضاء لا شرعاً إذ لم يثبت ذلك و لا عرفاً فلأن العرف لا يفهمون منه الفور، و لو سلمنا دلالاته على الفوريه فهو لا يقتضى فساد الحاضره لأن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده الخاص مع أنها مخصصه بالأخبار الداله على جواز تقديم الحاضره على الفائته مع دلالة ما حكى عن الحلبي على عدم فوريه القضاء، فقد حكى عن أصل الحلبي الذى عُرِضَ على مولانا الصادق (ع) و أثنى عليه و صححه و استحسنه من قوله:

(خمس صلوات يصلين على كل حال متى ذكره و متى أحب صلاه فريضه نسيها يقضيها مع غروب الشمس و طلوعها و صلاه ركعتي الإحرام و ركعتي الطواف و الفريضه و كسوف الشمس عند طلوعها و غروبها)

«٢» و دعوى أن الاستدلال بكتاب الحلبي بأنه ليست بروايه لأن الحلبي لم يسنده الى إمام فلعله فتوى استنبطها من ظاهر بعض الروايات الداله على التوسع، فاسده لأن عرض الأصل على الصادق (ع) و تصحيحه و استحسانه جعله بحكم الروايه الصحيحه فقله

(متى أحب)

دليل على جواز التأخير، و مما يدل على ذلك ما حكى عن كتاب الفاخر للجعفي الذى ذكر فى أوله

---

(١) الوسائل / ج ٣، أبواب المواقيت، باب ٣٩، ح ١٦.

(٢) مستدرک الوسائل / ج ٣ / باب وجوب الإعادة فى الوقت / باب ٣٣ / ح ٣٢٣١ - ١.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٦٢

أنه لم يرو فيه إلا ما أجمع عليه و صحح عنده من قول الأئمه (ع) من قوله

(و الصلوات الفائتات تقضى ما

لم يدخل عليه وقت صلاة فإذا دخل وقت صلاة بدأ بالتى دخل وقتها وقضى الفائته متى أحب)  
على أن أكثر الروايات قد ذكر فيها الوقت للقضاء بوقت الذكر و هو ظاهر فى عدم الفوريه نظير قولهم

(متى أردت و متى أحببت و متى قدرت)

و نحو ذلك فإن هذا التقييد ظاهر فى عدم الفوريه.

و أورد عليه بأنه ليس من إرسال متن الروايه حتى ينجبر بعمل الأصحاب و إنما هو من إرسال المضمون الذى لا ينجبر بالعمل  
عند أهل التحقيق لرجوعه الى اجتهاد المرسل الذى ليس بحجه فى حق غيره من المجتهدين.

و لا يخفى ما فيه فإن ظاهر الكتاب أنه روايه فينجبر بعمل الأصحاب و مما يدل على ذلك الصحيح الذى رواه الكليني بسنده  
عن محمد بن مسلم قال:

(سألته عن الرجل تفوته صلاة النهار قال (ع): يقضيها إن شاء بعد المغرب و إن شاء بعد العشاء)

«١» و مثله الصحيح الذى رواه الكليني بسنده عن الحلبي قال:

(سئل أبو عبد الله (ع) عن رجل فاتته صلاة النهار متى يقضيها؟ قال: متى شاء إن شاء بعد المغرب و إن شاء بعد العشاء)

«٢» و مثله الصحيح الذى رواه الشيخ بسنده عن أبي العلى عن أبي عبد الله (ع) قال:

(أقضى صلاة النهار أى ساعه شئت من ليل أو نهار كل ذلك سواء)

«٣» إلى غير ذلك من الأخبار الداله على عدم فوريه القضاء.

إن قلت أن الفوائت تترتب فى القضاء لترتب أزمتهما و حيث أن الفائته زمانها متقدم على الحاضره فتقدم عليها.

---

(١) الوسائل / ج ٣ / أبواب المواقيت / باب ٣٩، ح ٦.

(٢) الوسائل / ج ٣ / أبواب المواقيت / باب ٣٩، ح ٧.

(٣) الوسائل / ج ٣ / أبواب المواقيت / باب ٣٩، ح ١٣.



قلنا أن ترتيب الفوائد لو سلم فإنما هو للدليل كما سيجيء في المسألة الآتية لا لتقدم الوقت فإلحاق الفائته و الحاضره بها قياس و هو ليس من مذهبننا.

إن قلت فما تصنع بالإجماعات المحكيه عن الأساطين القدماء كالشيخ المفيد و كالشريف أبو الحسن في التاسع عشر من الرسيات التي سأل عنها السيد مرتضى.

قلنا أن حكاية الإجماع مع وجود القول بالخلاف ممن عرفت من القدماء و المتأخرين فيما تقدم في أدله الموسعه لا تنهض حجه إلا على مدعيها غير كاشفه عن رأى المعصوم لأحتمال الاستناد فيها الى أخبار المضايقه.

إن قلت فما تصنع بالأخبار الداله على العدول من الحاضره الى الفائته فإنها تقتضى إتيان الحاضره بعد الفائته.

قلنا أن العدول ليس بواجب لما حكى عن ابن طاوس عن الواسطى الذى كان من مشايخ الكراچكى فى كتاب (النقض على من أظهر الخلاف لأهل بيت النبى) مما هذا لفظه مسأله من ذكر صلاه و هو فى أخرى قال أهل البيت يتم التى هو فيها و يقضى ما فاتته و به قال الشافعى: قال السيد: ثم ذكر خلاف الفقهاء المخالفين لأهل البيت ثم قال فى أواخر مجلده ما لفظه: مسأله أخرى من ذكر صلاه و هو فى أخرى إن سأل سائل فقال اخبرونا عما ذكر صلاه و هو فى أخرى ما الذى يجب عليه قبل أن يتم التى هو فيها و يقضى ما فاتته و به قال الشافعى دليلنا على ذلك ما روى عن الصادق جعفر بن محمد (ع) أنه قال (ع):

(من كان فى صلاه ثم ذكر صلاه أخرى فاتته أتم التى هو فيها ثم قضى ما فاتته)

«١» مضافاً الى أن الروايات التى استدلو بها على العدول من الحاضره الى الفائته ليست

فيها دلالة على الوجوب لأن الأمر ورد فيها لرفع الحظر لما ارتكز في الأذهان من حرمة إبطال العمل لقوله تعالى وَ لَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ «٢» مضافاً الى أن صحيحه زراره و هي عمده ما استدل بها في هذا الباب أنه قد ورد فيها أوامر غير داله على الوجوب لاشتمالها على الأمر بالأذان و الإقامة مع أنها قد اشتملت على ما أعرض عنه الأصحاب من قوله فيها

(بعد فراغك منها فانوها الأولى ثم صلى العصر فإنما هي أربع مكان أربع)

«٣» و حمله الشيخ على مقاربه الفراغ و استضعف هذا الحمل في كشف اللثام قال المرحوم المدقق الشيخ ملا جواد و الأولى حمله من الفراغ على الركعات بأن تذكر قبل التشهد أو قبل التسليم بناءً على الأصح من وجوبه و جزئيته مضافاً لما في صحيح الصيقل عن الصادق (ع):

(من أمره لناسي المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء بإتمام العشاء ثم قضاء المغرب بعدها

) «٤» مضافاً الى الحكايه عن الجواهر من نسبه جواز العدول قبل الركوع و إن قام الى الرابعه الى ظاهر الأصحاب.

---

(١) مستدرک الوسائل / ج ٦ / باب وجوب قضاء الفرائض الفائته / باب ١ / ح ٧١٥٤ - ١٠.

(٢) سورة محمد - آيه (٣٣).

(٣) الوسائل / ج ٤ ص ٣٩٠ / باب ٦٣ / ح ٥١٨٧.

(٤) الوسائل / ج ٣، أبواب المواقيت، باب ٦٣، ح ٥.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٦٤

## المسألة الثانية: العدول إلى الفائته

### إشارة

أن العدول في الفرائض من اللاحقه الى السابقه لما كان على خلاف الأصل لأن فيه قطع للعمل، و لأن فيه الامتثال بعمل عن آخر و الاجتزاء به عنه، و لأنه خلاف ما يقتضيه استصحاب اشتغال الذمه بالمعدول إليه كان اللازم الاقتصار فيه على القدر المنصوص صحه العدول فيه من الشارع و الكلام

فى هذه المسأله يقع فى مواضع:

الموضع الأول: فى معنى العدول الذى هو محل البحث و هو على الأخبار من قوله (ع) فى صحيح الحلبى عن أبى عبد الله (ع):

(فليجعلها الأولى)

«١» و صحيحه زراره عن أبى جعفر:

(فانوها الأولى)

«٢» فىكون معنى العدول أن ينوى تحويل و تبديل هذه الصلاه الى صلاه أخرى و ينوى إنما يأتى به من الأفعال يكون لهذه الصلاه الأخرى المعدول إليها بأن يقصد بأن ما صدر منه أو سيصدر منه يكون امتثالاً لأمر هذه الصلاه التى عدل إليها فمثلاً إذا كان بيده العشاء و ذكر أنه لم يأتى بالمغرب فى الركعه الثانيه عدل بها الى المغرب بمعنى أن ينوى أن ما أتى به يكون امتثالاً لصلاه المغرب، ثم يأتى بما تقتضيه صلاه المغرب من الأفعال من الركعه الثالثه و التشهد و التسليم بنيه أنها تكمله لصلاه المغرب ثم بعد كمالها مغرباً يأتى بالعشاء.

الموضع الثانى: أن يكون العدول ممكناً و فى محله، و المراد بإمكان العدول و محل العدول هو أن لا يمتنع العدول فهو موقوف على أن يكون تذكره للفائته فى حال يمكنه ذلك عقلاً و شرعاً بأن لا يتجاوز محله و كان الوقت واسعاً كما يمتنع العدول لزياده ما فعله الموجب لبطلان المعدول إليه كما لو ركع للرابعه فإنه لا يمكنه العدول للمغرب لأنه يلزم زياده ركن و هو الركوع فى الصلاه المغرب، و كما يمتنع العدول لدخول الوقت المختص فإنه لا يجوز العدول الى السابقه من غير خلاف بين الأصحاب، و كما إذا فرغ من الصلاه فإنه لا يجوز العدول منها للسابقه كما هو المشهور، بل ذكر أنه خلاف المجمع عليه. نعم حكى عن كشف اللثام عن بعض الأصحاب من جواز

العدول من العصر الى الظهر فى الوقت المختص لظاهر قول الباقر (ع) فى صحيح زراره:

(و إن نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها و أنت فى الصلاه أو بعد فراغك منها فانوها الأولى ثم صل العصر فإنما هى أربع ركعات مكان أربع)

«٣» و قد أعرض الأصحاب عن ما اقتضاه هذا الخبر بظاهره و حملة الشيخ على مقاربه الفراغ و استضعف هذا الحمل فى كشف اللثام و احتمال حملة على الفراغ من نيه الصلاه و هو أضعف من حمل الشيخ لمنافاته التعليل بأنها (أربع مكان أربع) و الأولى حملة على الفراغ من الركعات بأن تذكر قبل التشهد أو قبل التسليم بناءً على جزئيته ففى المثال المذكور يكون إمكان العدول من العشاء الى المغرب فى ما قبل إتيانه بالركعه الرابعه و كان الوقت غير الوقت المختص بالعشاء و قبل الفراغ منها.

الموضع الثالث: أن العدول المنصوص عليه هو فى موارد:

---

(١) الوسائل / ج ٣ / أبواب المواقيت / باب ٦٣ / ح ٣.

(٢) الوسائل / ج ٤ / ص ٣٦٠ / باب ٦٣ / ح ٥١٨٧.

(٣) الوسائل / ج ٤ / ص ٣٦٠ / باب ٦٣ / ح ٥١٨٧.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٦٥

المورد الأول: هو العدول فى الحواضر من الحاضره الى السابقه فى يومه، و قد ذهب الى وجوبه جماعه و ذهب الى استحبابه جماعه على الخلاف فى المضايقه و الموسعه. و الحق هو جواز العدول مع سعه الوقت للحاضره و إلا لم يجز مع خوف فوت الحاضره لما دلّ على عدم جواز فعل الصلاه مع ضيق وقت الحاضره لما هو المحكى عن ابن طاوس عن الواسطى الذى كان من مشايخ الكراچكى فى كتاب النقض على من أظهر الخلاف لأهل بيت النبى ما هذا لفظه: مسأله من ذكر صلاه

و هو فى أخرى قال أهل البيت (ع) يتم التى هو فيها و يقضى ما فاته و به قال الشافعى، قال السيد: (ثم ذكر خلاف الفقهاء المخالفين لأهل البيت ثم قال: فى أواخر مجلده ما لفظه مسأله أخرى من ذكر صلاه و هو فى أخرى فقال: أخبرونا عن من ذكر صلاه و هو فى أخرى ما الذى يجب عليه قيل له: يتم التى هو فيها و يقضى ما فاته و به قال الشافعى دليلنا على ذلك ما روى عن الصادق جعفر بن محمد (ع) أنه قال:

(من كان فى صلاه ثم ذكر صلاه أخرى فاتته أتم التى هو فيها ثم قضى ما فاتته)

«١» مع ما فى صحيح الصيقلى الذى رواه الشيخ بإسناده عن الصادق

(من أمره ناسى المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء بإتمام العشاء ثم قضاء المغرب بعدها)

و بضميمه عدم القول بالفصل يتم المطلوب.

إن قلت إن صدر الخبر يقتضى وجوب العدول لأنه فى صدره أمر الرجل الذى نسى الظهر حتى صلى ركعتين من العصر بأن يجعلهما الظهر و ليستأنف العصر و إليك نفس الخبر قال:

(سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل نسى الأولى حتى صلى ركعتين من العصر قال (ع): فليجعلها الأولى و ليستأنف العصر، قلت: فإنه نسى المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء ثم ذكر، قال: فليتم صلاته ثم ليقتضى بعد المغرب، قال: قلت له جعلت فداك قلت حين نسى الظهر ثم ذكر و هو فى العصر يجعلها الأولى ثم يستأنف و قلت لهذا يتم صلاته بعد المغرب فقال (ع): ليس هذا مثل هذا أن العصر ليس بعدها صلاه و العشاء بعدها صلاه)

«٢» قلنا إن هذه الروايه قد كانت محل إشكال بين الأصحاب و

كُلَّ ذهب في تأويلها الى مذهب خاص و الأولى هو حملها في الظهرين على إنه لم يبق من الوقت للظهرين إلا مقدار أدائهما فحينئذ تقع العصر في الوقت المختص بها فلا يصح وقوع الظهر فيه و لذا أمر بالعدول الى الظهر فيكون ما بعد الظهر و هو أربع ركعات مقدار أداء العصر و لا- يصح وقوع الظهر فيه. و أما في العشاءين فيحمل على الوقت المتسع فيصح أن يأتي بالمغرب بعدها لذا لم يجزم بالعدول في العشاء لأنه يمكنه أن يصلى المغرب بعدها فيكون بعد أداءه العشاء يمكنه صلاة المغرب بعدها و القرينه على ذلك قوله:

(لم يكن صلاة بعدها)

فإنه على ما ذكرناه لم يكن بعد العصر وقتاً للصلاة أعنى صلاة الظهر بعدها و يكون بعد العشاء وقتاً للمغرب لغرض سعه الوقت مع أن أخبار المواسعه المتقدمه في بعضها ما هو ظاهر في عدم وجوب العدول و هي المشتمله على ذكر الفائته عند دخول وقت الحاضره و كيف كان فإنه لو سلمنا عدم دلالة ما

---

(١) مستدرک الوسائل / ج ٦ / باب وجوب قضاء الفرائض الفائته / باب ١ / ح ٧١٥٤ - ١٠.

(٢) الوسائل / ج ٣ / أبواب المواقيت / باب ٦٣ / ح ٥.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٦٦

ذكرناه على عدم وجوب العدول فليس هناك ما يدل وجوب العدول فالمرجع هو الأصل و هو البراءه من الوجوب.

و قد يتوهم أن بعض الروايات تدل على وجوب العدول:

الأولى: منها صحيحه زراره عن أبي جعفر (ع) الطويله المتقدمه في أدله المضايقه و قد عرفت أن الأوامر فيها داله على الجواز.

الثانيه: روايه عبد الرحمن البصرى قال:

(سألت أبا عبد الله عن رجل نسي صلاة حتى دخل وقت صلاة أخرى فقال: إذا نسي صلاة أو نام

عنها صلى حين يذكرها فإذا ذكرها وهو في صلاه بدأ بالتى نسي و إن ذكرها مع إمام فى صلاه المغرب أتمها بركعه ثم صلى المغرب ثم صلى العشاء بعدها)

( « ١ » ) الحديث و قد ضُحِّفَ سند هذه الروايه من معلى بن محمد الواقع فى سندها لقول النجاشى فيه: أنه مضطرب الحديث و المذهب و قد وثقه فى المستدرک لروايه الأجلء عنه، و لا ريب أن روايه أجلء الأصحاب توجب الوثوق بعدم كذبه و هو لا ينافى كونه مضطرب الحديث و المذهب. نعم الاستدلال بها مبنى على (أن المراد ببيدأ) هو العدول مع أنه ظاهر فى استئناف العمل لأنه مأخوذ من الابتداء. نعم قوله (ع) فيها (أتمها)

ظاهر فى العدول عن العشاء فى خصوص صلاه الجماعه و يتم الاستدلال بها بضميمه عدم الفصل ثم لا يخفى أنه ظاهر فى العدول فى الفوائت اليوميه.

الثالثه: صحيح الحلبي عن أبى عبد الله قال:

(سألته عن رجلٍ أمَّ قوماً فى العصر فذكر و هو يصلى بهم أنه لم يكن صلى الأولى، قال: فليجعلها الأولى التى فاتته و يستأنف بعد العصر)

( « ٢ » ). مدفوع أنه يتعين حملها على الجواز لأن الحق كما قدمنا هو التوسعه و عدم وجوب تقديم الفائتة.

لو ذكر فى الأثناء و بين عدم وجوب تقديم الفائتة على الحاضره فإن صوم الاعتكاف لا يجب صوم اليوم الأول منه و لا الثانى و لكن لو صامهما وجب عليه الثالثه. قلنا:

أولاً: إن عدم القول بالفصل على الظاهر يقتضى مساواتهما بالحكم كما ذكره المرحوم آقا رضا.

و ثانياً: إن سوق الصحيحه و خبر عبد الرحمن ظاهرين فى كون الأمر بالعدول من الحاضره إلى الفائتة ليس لمحض التعبد بل من جهه مراعاة الترتيب و مطلوبيه البدأه بالفائتة

و ان وقتها هو وقت ذكرها و ان كان متلبساً بالفريضة فيكون مطلوبه العدول متفرعه على مطلوبه الترتيب ان كان واجباً كان العدول واجباً و ان كان مستحباً كان العدول مستحباً و ليس للترتيب مطلوبه مستقلة.

و يرشد إلى ذلك هو تفرع العدول في صحيحه زراره و عبد الرحمن على القضاء للفائته عند الذكر.

مضافاً لما تقدم من أن الأمر فيها وارد بعد توهم الحظر لأن العدول خلاف مقتضى العقل و الشرع.

إن قلت قد ادعى غير واحد الإجماع على وجوب العدول، قلنا: قد عرفت ان القائلين بالمواسعه لا يقولون بوجوبه على إن الإجماع لم يكن كاشفاً عن رأى الامام لأحتمال استناد المجمعين لما ذكرناه من الروايات.

---

(١) الوسائل / ج ٣ / أبواب المواقيت / باب ٦٣ / ح ٢.

(٢) الوسائل / ج ٣ / أبواب المواقيت / باب ٦٣ / ح ٣.

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٦٧

### (تنبيهان)

### التنبيه الأول: إنما ثبت العدول بالنسبه إلى الفرائض نهاراً و ليلاً بالنسبه لليوم الذى هو فيه لا أزيد

، فهى لا تدل على جواز العدول من مغرب هذا اليوم إلى عصر اليوم الذى قبله إذا نسيه إنما تدل على جواز العدول منها إلى عصر يومه إذا نسيه فإنه مضافاً إلى أن القدر المتيقن منها هو ذلك ان لها ظهور فى ذلك عند التأمل فيها.

### التنبيه الثانى: إنه إذا تجاوز محل العدول و تذكرها فالعدول غير صحيح

لعدم امكانه و يكمل الصلاة التى بيده لسقوط الترتيب لتعذره و لقاعده (لا تعاد الصلاة) إذ لم تكن التى بيده إلّا فاقده لشرط الصحه و هو الترتيب على ما بعدها و فقده لما كان لتعذر فهو لا يقتضى الفساد لأنه ليس من الخمسه التى تعاد الصلاة من أجلها.

### المسأله الثالثه: الترتيب فى قضاء الفوائت

هى ان الترتيب فى القضاء للفوائت اليوميه ليس بواجب و قيل بوجوبه بمعنى إنه لو فاته من يومه صبحه و ظهره و عصره فعليه إذا أراد أن يقضيها، يقضيها مرتبه، فأول ما يُصلّى صبحه ثم ظهره ثم عصره و هكذا لو فاته الصبح من يومٍ معيّن ثم فاته العصر منه ثم المغرب منه قضى ذلك مرتباً بأن يأتى بالصبح ثم العصر ثم المغرب.



نعم، إن شاء أن يقضيها قبل المغرب أو بعدها كما هو مقتضى ما قلناه في المسألة الأولى وقد استدل للوجوب:

أولاً: بالإجماع، فعن التذكرة إنه حكى الاجماع على وجوب الترتيب، و في مفتاح الكرامه إنه لم يجد مخالفاً فيه و عن المُعتبر حكاية اتفاق الأصحاب. نعم، حُكِيَ عن الذكري عن بعض من صنّف في المضايقه و المُواسعه القول باستحباب الترتيب بين الفوائت دون الوجوب.

و لا يخفى ما فيه لأنّ الاجماع لعله مستند للإخبار و الاجتهاد فلا يكون كاشفاً.

و ثانياً: بعموم قوله من فاتته فريضه فليقضها كما فاتته، و شهرتها توجب الوثوق بها و وجه الاستدلال إن المتعارف في قضاء الأمور التدريجية هو الابتداء بالأول فالأول فأوجب ذلك انصراف الروايه إلى طلب قضاء الأمور التدريجية بالنحو الذي كانت مرتبه فيه.

و ردّ عليه إنّ صحه الروايه غير ثابتة و الظاهر إنها من طرق العامه مرويه عن الرسول (ص) سلّمنا حجيتها لكن الظاهر منها هو الأمر بقضاء ما

كان واجباً عليه فقط دون مقارناته و الأمور التي كانت تستلزم وجوده دون أن تكون معتبره فيه و الترتيب في الزمان لم يكن مطلوباً للمولى إلّا في الظهرين و العشاءين من يوم واحد و لذا يلزم في قضائهما الترتيب بينهما.

الثالث: ما عن أصل الحلبي في مستدرک الوسائل باب واحد من أبواب قضاء الصلاة من قوله (ع):

(من نام أو نسي أن يُصلي المغرب و العشاء الآخر فإن استيقظ

كتاب الصلاة (لكاشف الغطاء)، ص: ٦٨

قبل الفجر بمقدار ما يُصليهما جميعاً فليُصليهما و إن استيقظ بعد الفجر فليُصلي الفجر ثم المغرب ثم العشاء)

، إن استفاده الوجوب ممنوعه مع معارضتها بأخبار المواسعه.

الرابع: مصححه أبي بصير المرويه في مستدرک الوسائل باب واحد من أبواب قضاء الصلاة، عن أبي عبد الله (ع) قال:

(إن نام الرجل و لم يصلّ صلاه المغرب و العشاء أو نسي فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يُصليهما كليهما فليُصليهما و إن خشي أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخر و أن استيقظ بعد الفجر فليبدأ فليُصلي الفجر ثم المغرب ثم العشاء الآخره قبل طلوع الشمس فإن خاف أن تطلع الشمس فتفوته إحدى الصلاتين فليُصلي المغرب و يدع العشاء الآخره حتى يذهب شعاعها ثم ليُصلها)

. و هذه الروايه قد وصفها بعضهم بالصحه و لعلّه بالنظر إلى حمّاد بن عيسى المُجمع على تصحيح ما يصح عنه و إلّا فشعيب هو بن يعقوب العقرقوفى بقرينه روايه حمّاد بن عيسى عنه.

و أبو بصير هو الأعمى الضعيف بقرينه روايه شعيب عنه، و لكن روايه حمّاد عنهما تجعله بحكم الصحيح على ان الشهره العظيمه و تعاضد الروايات توجب ثقه السند، و حُكى عن المحقق الايراد على هذين الخبرين بايرادين:

الايراد الأول: إن خبر أبي بصير

و ابن سنان يدلان على إنَّ وقت العشاء يمتد للفجر و هو قولٌ متروكٌ و إذا تَضَمَّن الخير ما لا نعمل به دَلَّ على ضعفه.

الـإيراد الثاني: انهما شاذان لقله ورودهما بعد العمل بهما، ثمَّ أجاب عن الأول بأن لا نسلم ان القول بذلك متروك بل هو قول جماعه من الفقهاء المتقدمين و المتأخرين منهم أبو جعفر بن بابويه و الشيخ أبو جعفر و غيرهما من الأعيان و عن جمع أنهم قالوا هو وقت من نام أو نسي.

و أجاب عن الثاني بالمنع من شذوذهما و قد ذكرها الحسين بن سعيد و الكليني و الطوسي في التهذيب و الاستبصار و ابن بابويه في فقهيه الذي أودع فيه ما يعتقد انه حجه فيما بينه و بين ربه و هذه الروايه إنما يُستدلُّ بها على الاستحباب إذ لا ريب في جواز ان يقضى قبل أن يأتي بصاحب الوقت.

الخامس: مرسله الوشاء عن جميل بن درّاس عن أبي عبد الله (ع) قال: قلت الرجل يفوته الأولى و العصر و المغرب و ذكرها عند العشاء الآخره؟، قال (ع):

(يبدأ بالوقت الذي هو فيه فإنه لا يأمن الموت فيكون قد ترك صلاه فريضه في وقت دخلت ثمَّ يقضى ما فاته الأولى فالأولى)

، فهذه الروايه إنما تدل على الاستحباب إذ لا- ريب في جواز أن يقضى قبل أن يأتي بصاحبه الوقت و ربما أستدل لوجوب الترتيب بصحيحه زراره عن أبي جعفر الطويله و صحيح محمد بن مسلم المتقدمان في أخبار المضايقه الثالث منها و السادس منها، و لا يخفى إنك قد عرفت عدم دلالتها على الوجوب لاشتمالهما على الأمر بالأذان و الاقامه و إن الأوامر الوارده فيها لرفع توهم الحظر مع إنهما ليسا مسروفين لوجوب

الترتب في القضاء بل لبيان عدم وجوب الأذان لكل صلاة مقضيه فلا يصح التمسك بإطلاقهما.

و الحاصل إنَّ أخبار الموسعه المتقدمه تقتضى حمل الأوامر فيها على عدم الوجوب و حينئذٍ فيكون المرجع هو الأصل العملى أعنى عدم وجوب الترتيب.

### المسأله الرابعه: الترتيب بين الفرائض اليوميه

أعنى الترتيب بين الفرائض اليوميه الخمس و لا- إشكال فى وجوبه فتجب الصبح ثم الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء فلو أوقع واحداً منها قبل الأخرى عمداً كانت باطله لأنها

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٦٩

أوقعها قبل وقتها. نعم، لو أوقع العصر قبل الظهر فى الوقت المشترك نسياناً أو العشاء قبل المغرب نسياناً فى الوقت المشترك فإن تذكر بعد الفراغ صحَّت صلاته لدليل (لا تُعاد) لأنَّ الترتيب ليس من الأمور الخمسه التى تعاد الصلاه بنسيانها و أن تذكر فى الأثناء و كان العدول ممكناً جاز له العدول بل كان مُستحباً لصحيح زُراره المذكور فى أخبار المضايقه ص ٢٤٧ يبنى على إنَّ هذه الأجزاء الماضيه و التى يأتى بها هى أجزاء الصلاه السابقه، و لكن بشرط أن يكون العدول ممكناً بأن يكون فى غير الوقت المختص و أن لا يلزم الزيادة المبطله للصلاه المعدول إليها.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٧٠

### المسأله الخامسه: الفوائت فى أيام متعدده

إنه لو كانت الفوائت من أيام متعدده كأن فاتته الصبح من يوم الخميس و الظهر من يوم الجمعة و العصر من يوم السبت فلا يجب فى قضائها الترتيب و قد نُقل الاجماع على ذلك عن فقهائنا الأعلام و حُكِيَ عن المهذَّب البارِع دعوى الاجماع على عدم الترتيب بين الفوائت غير اليوميه.

### المسأله السادسه: فى موارد العدول

قد عرفت إنَّ العدول فى الصلاه على خلاف الأصل و لا- بدَّ فى جوازه من قيام الدليل عليه و قد ذكروا الفقهاء مواضع ثبت لديهم فيها جواز العدول.

منها العدول عن الحاضره إلى حاضره سابقه كالعدول من العصر إلى الظهر المنسيه إلى زمان الشروع فى العصر، و قد نُقل عدم الخلاف فى ذلك و يدلُّ عليه صحيح زُراره عن الباقر (ع) فإنَّ فيه:

(وإن نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وانت في الصلاة أو بعد فراغك فانوها الأولى ثم صل العصر فإنها أربع مكان أربع

، وقد تقدم في المسألة الثالثة تحقيق ذلك.

و منها عن الحاضرهِ إلى الفائتهِ و قد نُقِلَ عدم الخلاف في ذلك و لما في صحيحهِ زُرارهِ عن الباقِر:

(وإن كنت قد صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم قم فأتمها ركعتين ثم تسلم ثم تصلى المغرب

، و منها العدول عن الفائتهِ إلى الحاضرهِ فحُكِيَ إنه جَوَّزهُ الشهيد في الذكرى و حُكِيَ عن كشف اللثام، و حُكِيَ عن البيان و قد استشكل فيه جماعه نظراً إلى أصاله عدم جواز العدول و عدم الاشارهِ في شىء من النصوص.

و منها العدول من الجمعه إلى النافله لناسى سورهِ الجمعه فيها و قد حُكِيَ القول به عن كثير من الأصحاب و قد استُدلَّ عليه بالصحيح عن الصادق (ع) في رجلٍ أراد الجمعه

فقرأ [قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ]، فقال (ع):

(يُتمها ركعته ثم يستأنف

.) و منها العدول من الفرض إلى النفل لطالب الجماعة مع خوف الفوت و لناسى الأذان و الاقامه فقد حُكِيَ القول به عن جماعه هذا كله فى العدول من الفرض إلى الفرض أو إلى النفل.

و أما العدول من النفل إلى الفرض فقد حُكِيَ عدم الخلاف فى عدم جوازه معلّين ذلك بأن القوى لا يُبنى على الضعيف فإن الفريضة مصلحتها و قوه طلبها أقوى من مصلحه النافله و طلب النافله، و حُكِيَ عن الذكرى إنَّ للشيخ قول بالجواز فى الصبى يبلغ فى أثناء الصلاه.

و أما العدول من النفل إلى النفل فقد حُكِيَ عن المدارك بجوازه، و أما العدول من صلاه إلى أُخرى.

و منها إلى صلاهٍ أُخرى فقد حُكِيَ القول به عن الروضه و التحقيق كما تقدّم منها إنه خلاف الأصل و القاعده فلا يجوز الذهاب إليه فى موردٍ ليس فيه نص.

### الحكم السابع عشر: اشتغال المكلف بالصلاه اللاحقه

المُكَلَّف لو اشتغل بالصلاه اللاحقه للقطع أو الظن بإتيان السابقه أو غفله عنها ثم انكشف له عدم الإتيان بالسابقه فتارةً يكون قد أتى باللاحقه فى الزمن المختص بالسابقه كأن أتى

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٧١

بالعصر فى الزمن المختص بالظهر بخيال أنه أتى بالظهر فلا إشكال فى بطلان اللاحقه لأنه أتى بها فى غير وقتها كمن أتى بها قبل دخول الوقت سواءً كان التذکر فى الأثناء أو بعد الفراغ.

إن قلت إنَّ فى حسنه الحلبي عن أبى عبد الله إنه سُئل عن رجلٍ أمَّ القوم فى العصر فذكر و هو يصلّى إنه لم يصل الأولى، قال:

(فليجعلها الأولى التى فاتته و يستأنف بعد صلاه العصر

)، و مثلها صحيحه زراره فإن فيها

(فإن نسيت الظهر حتى صليت العصر

فكرتها و أنت في صلاه أو بعد فراغك منها فانوها الأولى ثم صلّ العصر لأنها أربع مكان أربع

(، و مثلها خبر الصيقلی عن رجلٍ سأل الإمام عن رجلٍ نسي الأولى حتى صَلَّى ركعتين من العصر، فإنها تدل على إنَّ صلاه العصر لم تكن باطله.

قُلنا إنها ظاهره في غير صوره الصلاه بالوقت المختص مع إنها مخصصه بأدله الاختصاص في الوقت المُشترك و مثل ذلك القول ما لم لو أتى بالعشاء في الوقت المختص بالمغرب في بطلان العشاء.

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٧٢

إن قلت إن هذا يتم في الظهرين و أما في العشاءين فلا تكون العشاء باطله لقاعده من دخل عليه الوقت، قُلنا إنها لما وقعت في وقت الاختصاص بالمغرب صارت فاسده، و قاعده (من دخل) المذكوره لا تشملها لأنها كما عرفت تخص الصلاه الجامعه لشرائط الصحه و هذه فقدت شرط من شروطها و هو وقوع أجزائها في الوقت المختص لما عرفت من أن وقت الاختصاص لا يصح وقوع الشريكه و لا أجزائها فيه و قد تقدم الكلام في ذلك في مبحث ثمرات الاختصاص.

أما لو أوقع اللاحقه قبل السابقه في الوقت المشترك كما لو أوقع العصر قبل الظهر في الوقت المشترك بينهما أو العشاء قبل المغرب فإن تذكر بعد الفراغ كأن تذكر بأن الظهر لم يأت بها بعد العصر و تذكر إنَّ العشاء لم يأت بها بعد المغرب فمقتضى صحيحه لا تُعاد هو الصحه لأنها لم تكن فاقده لواحدٍ من الأمور الخمسه الموجبه للإعاده و إنما فقدت التأخر عن سابقتها و هو ليس من الأمور الخمسه.

إن قلت إنَّ مقتضى صحيحه زُراه المتقدمه قبل أسطر و خبر ابن مسكان فإنَّ فيه إنه سُئل (ع) عن رجلٍ نسي

أن يُصَلِّيَ الأُولى حتى صَلَّى العصر؟ قال:

(فليجعل صلاته التى صَلَّى الأُولى ثم ليستأنف العصر فإنها تقتضى العدول من اللاحقه إلى السابقه و استئناف اللاحقه

). قلنا إنه لم يعمل بهما فأوجب عدم الوثوق بحجيتهما و إنْ تذكّر إنه لم يأتِ بالسابقه فى أثناء الإتيان باللاحقه كأنْ تذكّر فى أثناء إتيان العصر إنه لم يأتِ بالظهر فيعدل بها إلى السابقه مع بقاء محل العدول.

أما مع عدم بقاء محل العدول كأنْ تذكّر فى الركعه الرابعه من العشاء إنه لم يأتِ بالمغرب يتّمها عشاءً لخبر (لا تُعاد)، و لحسنه الحلبي و لصحيحه زراره و لخبر الصيقلي المتقدم.

### الحكم الثامن عشر: فى جواز التطوع فى وقت الفريضة

يجوز التطوع فى وقت الفريضة ما لم يتضيّق وقتها فيجوز أن يأتى بالنافله قبلها سواءً كانت من الرواتب اليوميه و هى ذات الوقت أو مبتدأه و هى التى يفعلها المصلى تبرّعاً أو من ذوات الأسباب و هى المستحبه لجهه خاصه كر كعتى تحيه المسجد عند دخوله و ركعه الزياره عند حصولها و صلاه الاستخاره و صلاه قضاء الحاجه و يجوز أن يأتى بالنافله و إنْ كان عليه قضاء فرائض فائته و بعضهم عنون هذه المسأله بعنوان التطوع لمن عليه فريضة و بعضهم جعلهما مسألتين و كيف كان فالظاهر هو جواز التطوع بالنافله مطلقاً سواءً كانت عليه فريضة ادائيه أو قضائيه و قد نُسبَ إلى أكثر القدماء منهم المفيد و الشيخ عدم الجواز و عن الشهيد أنه المشهور بين المتأخرين و عن المُعتبر أنه مذهب علمائنا و ذهب إلى الجواز أكثر المتأخرين و هو المحكى عن الذكرى و الدروس و شرح القواعد و روض الجنان و مجمع الفائده و الذخيره و المفاتيح و عن الدروس إنه الأشهر و الحق هو الجواز مطلقاً سواءً كان



عليه فريضه أداثيه أو قضائيه ما لم يتضيق وقتها و يدلّ عليه الأخبار:

الأول: موثق سماعه المروى فى الكتب الثلاث قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن رجلٍ يأتى المسجد وقد صلّى أهله أبيتدى بالمكتوبه أو يتطوع، فقال:

(إن كان فى وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل الفريضه و إن كان خاف الفوت من أجل ما مضى من الوقت فليبدأ

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٧٣

بالفريضه و هو حق الله تعالى ثم ليتطوع ما شاء

---

نجفى، كاشف الغطاء، على بن محمد رضا بن هادى، كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، در يك جلد، مؤسسه كاشف الغطاء، ه ق

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)؛ ص: ٧٣

، و قد روى هذا الموثق إلى حدّ هذه العبارة الكلينى و الصدوق و الشيخ بأسناده عن محمد بن يحيى و إنّ أزيد عليه الكلينى و الشيخ إلّا إن الزيادة لم تكن بحاجه إليها فإن ما ذكرناه منها صريح فى جواز تطوع ما دام لم يتضيق وقت الفريضه.

الثانى: الصحيح الذى رواه الصدوق بأسناده عن عمر بن يزيد إنه سأل أبا عبد الله عن الروايه التى يروون إنه لا ينبغى أن يتطوع فى وقت الفريضه ما حدّ هذا الوقت قال:

(إذا أخذ المقيم فى الاقامه فقال له: إنّ الناس يختلفون فى الاقامه فقال: المقيم الذى تصلّى معه

، فإن الظاهر أن الروايه الثابته فى المقام عند الشيعة و إلّا لا معنى لسؤال الصادق عن روايه عند العامه هى هذه الروايه. و إنّ لا ينبغى إنما تدلّ على الكراهه و يؤيد ذلك إنّ ذلك أنيط بالاقامه للجماعه و لو كانت الحُرمة ثابته لوقت الفريضه لما أناط عدم الانبغاء بالاقامه المختلفه غايه الاختلاف بالناس كما اعترف به السائل.

كتاب الصلاه (لكاشف

الثالث: الصحيح كما قيل على الصحيح الذى رواه الكليني بسنده عن محمد بن مسلم قال قلت لأبى عبد الله (ع): (

إذا دخل وقت الفريضة أتَنَفَّلُ أو أبدأ بالفريضة؟ قال (ع): إنَّ الفضلَ أن تبدأ بالفريضة

( فَإِنَّ التَّعْبِيرَ بِالْأَفْضَلِيَّةِ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ النَّافِلَةِ وَإِلَّا لَقَالَ الْوَاجِبُ أَنْ تَبْدَأَ بِالْفَرِيضَةِ.

الرابع: الموثَّق الذى رواه الكليني بسنده عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأصلى فى وقت الفريضة نافله؟ قال:

(نعم فى أول الوقت إذا كنت مع امام تقتدى به فإذا كنت وحدك فأبدأ بالمكتوبه و منها غير ذلك

،) و لا- ريب إنَّ هذه الأخبار و نحوها ظاهره فى كراهه الإتيان بالنافله عند صلاه الجماعة و أولويه الإتيان بالفريضة عند وقتها فهى تقتضى عدم حرمه النافله، و يؤيد ذلك ما عن الدروس إنَّ الأشهر انعقاد النافله فى وقت الفريضة أداءً كانت النافله أو قضاءً كما إنه يُستفاد من جواز الإتيان بالأعمال المستحبه و غيرها هو جواز الإتيان بالنافله كما إنَّه ربما يُقال إنَّ أخبار الموسعه تقتضى بالأولويه جواز الإتيان بالنافله، و قد استدل لحرمة التطوع بأخبارٍ منها روايه أديم بن الحرِّ قال: سمعتُ أبا عبد الله يقول:

(لا يَتَنَفَّلُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ وَ إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ فَيَبْدَأُ بِهَا

.) و منها ما فى الصحيح الذى رواه الحلبي فى مستطرفات السرائر من كتاب حُرِّيز ابن عبد الله عن زراره عن أبى جعفر (ع) قال:

(فإذا دخل وقت الفريضة فأبدأ بالفريضة

،) و منها ما فى الصحيح فى الكافى عن أبى جعفر (ع):

(و لا يتطوع بركعه حتى يقضى الفريضة كلها

.) و منها الحسن الذى رواه الشيخ بأسناده عن نجيه قال: تُدركنى الصلاه أو يدخل وقتها فأبدأ بالنافله قال (ع):

(لا و

لكن ابدأ بالمكتوبه

(، و الظاهر إنَّ النهى فيها للإرشاد إلى إنَّ الاتيان بالشيء الواجب أولى من الاتيان بالمستحب بقريته قوله فى موثقه سماعه

(فليبدأ بالفريضه

( و هو حق الله، و ما فى روايه زراره عن أبى جعفر (ع):

(فليقتضى ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاه التى قد حضرت و هذه أحق فليقتضها فإذا قضاها فليصلى ما فات مما قد مضى

(، و لا يخفى إنَّ التعليل بالأخفيه لصاحبه الوقت يقتضى المنع عن اتيان النافله عقلاً و عليه فيجوز تطوع النافله، و لا يلزم النقص فى ثوابها فالنهي إنما هو لأجل كون ذمه المكلّف بما هو أهم و يكون العقاب على تركه ألزم كما هو المتعارف عند أرباب الصلاح و الكمال من نهى أتباعهم عن الأعمال الواجبه إذا كان عليهم واجب آخر على إنَّ أخبار الجواز صريحه فى معناها و أخبار المنع ظاهره فى مدلولها إذ يُحتمل فيها المنع للكراهه أو للإرشاد إلى أهميه الواجب من المُستحب و مقتضى القاعده حمل الظاهر على الصريح.

إن قلت أن الشهره مع أخبار المنع، قلنا لو سلّمنا ذلك إن الشهره لم تكن قد بلغت بحدٍ توجب خروج أخبار الجواز.

### الحكم التاسع عشر: عدم فوريه القضاء

و يدل عليه ذيل الروايه حُرِّيز عن زراره الطويله و هو قوله (ع):

(فى العشاءين الفائتين فيما إذا خشي أنه تفوته الصبح إن بدأ بالمغرب و هو قوله (ع): لأنهما جميعاً قضاء أيهما ذكرت فلا تصلهما إلّا بعد شعاع الشمس، قال زراره قلت: و لم ذلك قال (ع): لأنك لست تخاف فوتها

( فإنها تدلّ على جواز التأخير للقضاء إلى أى وقت كان بعد شعاع الشمس، كما

كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، ص: ٧٥

أنَّ التعليل بعدم خوف الفوت يقتضى جواز تأخير القضاء لأى

فريضه كانت إذ معه لا يخاف فوت القضاء.

و يدلُّ على ذلك ما فى روايه زراره المحكيه عن الشهيد فى الذكرى و ما فى مضمرة سماعه فى من فاتتُه صلاه الصبح من قوله (ع):

(صلَّها)

( حين يذكرها فإنَّ هذا التعبير ظاهر فى عدم الفوريه كما هو عند العرف و إلَّا لو كان فوراً لأمره بالأتيان به فعلاً.

و يدلُّ عليه أيضاً ما فى روايه عمار بن موسى عن أبى عبد الله (ع) فى رجلٍ نام عن صلاه الصبح إلى أن طلعت الشمس و هو فى سفرٍ فقال (ع):

(لا يقضى صلاه نافله و لا فريضه بالنهار و لا تجوز له و لا تثبت له و لكن يؤخرها فيقضيها بالليل

)، و الظاهر إنَّ منعه عن قضاء الصلاه فريضه كانت أو نافله بالنهار إنما هو لأجل كون المسافر على الراحله فى النهار دون الليل و كيف كان فهى تدل على عدم لزوم المبادره و إلَّا لزم أن يأمره (ع) بالأتيان بها فعلاً و ان كان يستلزم النزول من الراحله.

و يدلُّ عليه ما فى روايه اسماعيل بن جابر المحكيه عن الذكرى فى رجلٍ عليه قضاء صلوات فقال (ع):

(اقض مع كل صلاه صلاه

)، فلو كان القضاء فورى لأمره (ع) بإتيان الصلوات فوراً.

و يدل على ما فى المحكى عن ابن طاوس عمًا وجده فى آمال السيد أبى طالب عن على بن الحسن الحسنى بسنده المتصل إلى جابر بن عبد الله قال: قال لرسول الله (ص) كيف أقضى؟ قال (ص):

(صلّى مع كل صلاه مثلها

). و يدل عليه صحيح ابن مسلم قال: سألته عن رجلٍ تفوته صلاه النهار قال (ع):

(ان شاء بعد المغرب أو بعد العشاء)

، و مثلها صحيح الحلبي و غيرهما مما هو صريح

ففي ذلك فلا يصغى لما دلّ على فوريه القضاء من الأخبار لأنها أصرح فلا بد من حملها على الاستحباب.

هذا آخر ما خطه قلمه الشريف في المخطوطه، و الحمد لله أولاً و آخراً.

---

نجفى، كاشف الغطاء، على بن محمد رضا بن هادى، كتاب الصلاه (لكاشف الغطاء)، در يك جلد، مؤسسه كاشف الغطاء، ه ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.



مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

